



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية - قطب شتمة -

قسم العلوم الإنسانية

شعبة تاريخ



عنوان المذكرة:

النظم السياسية و الإدارية الفرنسية بالجزائر

(1870-1830)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ م عاصر

إشراف الأستاذة:

وافية نفطي

إعداد الطالبة:

يسرى وادة

السنة الجامعية:

2013 / 2014 م

تزعمت الجزائر منذ منتصف القرن 16 الصدارة في موازين القوى الدولية، حيث نصبتها قوتها البحرية والعسكرية سيدة حوض البحر المتوسط بلا منازع، سيطرت من خلالهما على شؤونها الداخلية والخارجية التي بدورها ستعكس على أجهزتها السياسية ومؤسساتها الإدارية، حيث ربط كثير من الباحثين منظومتها التي تسير بها شكلا من أشكال التبعية للدولة العلية، وبتراجع هاتين القوتين في مراحل لاحقة من التواجد العثماني أي العسكرية والسياسية الإدارية، تراجعت المكانة الدولية للجزائر، وهو ما سيدخلها حقبة استعمارية، أقامت فرنسا خلالها نظاما خاصة بها على أنقاض ما كان سائد سابقا، ولو انه يختلف الموقفان العثماني الذي يدخل ضمن أطر الخلافة الإسلامية، والفرنسي الذي يسعى لاستعادة أمجاد روما ومحو مقومات الدولة الجزائرية.

إن دراسة المؤسسات والهيكل التي أقامتها فرنسا بالجزائر، الذي يخدم مناحي عدة للمصالح الفرنسية وخصوصا نتيجة تلكم الأهمية التي أولتها هاته الأخيرة لأجل إقامة أسس قوية لترسيخ بقاءها والعمل على إلغاء الهيكلة التي تخص الفترة العثمانية، بإدخال الشك والريب في مصداقية وقوة تنظيم تلك المؤسسات وهذا ما نجده واضحا لمواقف كثير من الباحثين الأكاديميين، حول طبيعة الوجود العثماني، الذي تختلف الآراء حول ما إذا كان استعمار أم تبعية وفي نفس الوقت دراسة طبيعة النظم الفرنسية التي أقيمت بالجزائر وأهدافها وتقصى سياسة التقنين التي اعتمدها لتبرير جل إجراءاتها بالجزائر.

ومن أهم أسباب اختيار الموضوع: بعد إطلاعنا على الكثير من المواضيع والدراسات الأكاديمية التاريخية ارتأينا دراسة النظم السياسية و الإدارية الفرنسية، باعتبارها الدعامة الأساسية التي نصبت من خلالها نفسها في الجزائر، حيث أنها اعتمدت على الجانب القانوني إضافة إلى الرؤية الفرنسية حول أسباب استمرار التواجد العثماني هو تحكمهم في النظميين، ونجد أن اغلب الدراسات لفترة بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر ركزت على الجانب السياسي والعسكري وأهملت الجانب الإداري، ولو أنه ذكرنا لسياسي لارتباط النظام السياسي بالنظام الإداري، ورغبة في كشف الأمور الغامضة حول هذه الفترة الاستعمارية التي غيببت في كثير من الدراسات الأكاديمية . وميولي الشخصي لدراسة هذا الموضوع بالذات والتركيز على هذه الفترة وهي المرحلة الأولى من الاحتلال الفرنسي للجزائر وما شهدتها من

أحداث ونقاشات حول مصير الجزائر ، وتوضيح التخطيط الاستعماري لفرنسا، ولم تكن جل مراسيمها وقراراتها إجراءات اعتباطية بل اعتمدت على تشريع وتقنين سياستها . كما أردنا البحث عن الأساليب التي انتهجتها الإدارة الفرنسية لبسط نفوذها في الجزائر، إجراء مقارنة بين التواجد العثماني والفرنسي في فحوى الموضوع ، والخروج بحقيقة التواجد العثماني و الاحتلال الفرنسي، فالأول يدرجه ناصر لدين سعيدوني ضمن أطر الرابط الروحي والخلافة الإسلامية والثاني ألغى خصوصية الهوية الجزائرية.

و بذلك نطرح الإشكالية التالية: إلى أي مدى ساهمت الإجراءات السياسية والإدارية في تثبيت دعائم الاستعمار الفرنسي بالجزائر؟ وما نتائج هذا التنظيم ؟

وتتدرج تحتها عدة أسئلة:

ما طبيعة النظميين من خلال الرؤية القانونية؟ هل استفادت فرنسا من النظام العثماني في مراحل الاحتلال الأولى؟ وما الإستراتيجية الفرنسية المتبعة لتطبيق سياستها وما ردود الفعل الوطنية ؟

إن طبيعة الموضوع، استدعت بعض مناهج، وذلك لأجل الإجابة على جل التساؤلات والإلمام بجوانبه استخدمت :

- المنهج الوصفي السردى: وذلك سرد الأحداث بطريقة وصفية كرونولوجية ، و التركيز على مميزات سياسة الجنرالات الفرنسيين ، وذلك كمحاولة لتتبع التسلسل الزمني للأحداث التاريخية .

- المنهج المقارن :اعتمدت فيه المقارنة بين طبيعة التواجد العثماني، وتداعيات الاحتلال الفرنسي ، وبين أسباب المقاومة الشعبية ونتائجها للوصول إلى تحديد العلاقة بينهما وأسباب الفشل الذي منيت به هذه الأخيرة.

- المنهج التحليلي النقدي: وذلك لتحليل بعض الحقائق، و الأسباب الحقيقية التي كانت ورائها، نقد بعض توجهات الدراسات التاريخية خصوصا دارسي الفترة العثمانية، وذلك مع بالاستعانة ببعض المصادر وربط الأحداث بمسبباتها وتطورها.

أهمية المصادر والمراجع: أما الحديث عن المراجع التي اعتمدت عليها فيمكن تصنيفها حسب الأهمية.

المصادر الأساسية المتمثلة في كتاب المرأة لحمدان بن عثمان خوجة باعتباره المصدر الأساسي الذي أرخ لهذه الفترة وكتاب ناصر الدين سعيدوني الذي عني بدراسة الفترة العثمانية، إضافة إلى مرجع محمد العربي سعودي بالرغم من أنه غير مختص في الدراسات التاريخية باعتباره فصل في الجانب القانوني، إضافة إلى بعض المصادر الفرنسية التي تحصلت عليها متأخرا، Charler Féraud, Les Interprètes De L'armée D afrique. ، إضافة إلى كتاب شارل روبير أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، وبعض مقالات المجلة الإفريقية، أما الدوريات فقد اعتمدت على بعض مقالات التي وردت في مجلة الأصالة التي تصدرها وزارة الشؤون الدينية ومجلة الثقافة التي تصدرها وزارة الإعلام والثقافة، كما تم الاعتماد على بعض الملتقيات الدولية والوطنية التي لها علاقة بالموضوع، وقد زودني الأستاذ حوحو ببعض المصادر التي تحوي تقارير المجلس العام لكل من عمالتي وهران و قسنطينة إضافة إلى زيارتي الميدانية لكل من باتنة والتي وجدت فيها مذكرة ماجستير للأستاذ مختار الهواري ، سياسة الإدارة الفرنسية تجاه العائلات المتنفة ، وبعض المراجع التي خدمت الموضوع، إضافة إلى زيارتي إلى جامعة الجزائر 2 بوزريعة وفيها أيضا تحصلت على مراجع لأبأس بها من بينها مذكرة قلفاط عبد الباسط، سياسة الاحتلال الفرنسي اتجاه القضاء الإسلامي في الجزائر (1830-1892)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر. وفيها تطرق لجل المراسيم والقرارات الإدارية الفرنسية تجاه هذه المؤسسة ، إضافة إلى مذكرة صحراوي فتيحة الجزائر في عهد الداوي حسين 1818-1830 رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في لتاريخ الحديث والمعاصر، وبعض المذكرات التي خدمت الموضوع من مناحي شتى، إضافة إلى زيارتي لمركز الأرشيف الوطني بئر خادم الذي تحصلت فيه على بعض المراسيم الفرنسية ، إلا أنني لم أستفد منها في البحث ذلك لأن تم تصويرها فوتوغرافيا و لم تكن واضحة بسبب شروط الأرشيف بعدم نسخ الصور طبق الأصل.

أما بالنسبة لخطة المعتمدة فقد بدأت الموضوع بمدخل جاء تحت عنوان خصائص النظام السياسي والإداري العثماني بالجزائر، وتطرقنا فيه إلى أهم مميزاتها وتحديد طبيعة التواجد العثماني من خلال

النظامين حيث تثار الكثير من الأطروحات حول الموضوع من خلال التركيبة البشرية المتحركة فيها ، و تؤكد الكثير من المراجع احتكار الأثر لها.

ثم نرجع إلى الفصل الأول الذي تضمن خمس مباحث الأول، عنون بخلفية احتلال فرنسا للجزائر التي تحدثنا فيها عن علاقات البلدين ودواعي الاحتلال مع مقارنة بعض الأحداث التي ميزتهم، ويليه المبحث الثاني الذي جاء بعنوان النظم السياسية الفرنسية بمرحلة التردد وتطرقنا فيه لأهم جنرالات هاته الفترة ومميزاتهم ، ثم المبحث الرابع مرحلة الإدماج والتي تطرقنا فيها إلى أهم المستجدات التي ميزت المرحلة لنختم الفصل بالمبحث الخامس الذي عنون بمرحلة الجزائر والمستعمرات بقدم نابليون وسياسة الجمهورية العربية .

أما الفصل الثاني فجاء بعنوان النظم الإدارية الفرنسية بالجزائر 1830-1870، وتم التطرق فيه إلى النظم الإدارية الخاصة بالمعمرين التي تميزت بأنها مدنية في ظل الحكم العسكري، وتعرضنا فيه إلى الإقليم المدني والعمالات البلديات الكاملة الصلاحيات، أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى الحكم العسكري المتعلق بالجزائريين التي كانت تحت حكم عسكري بحث، أما المبحث الثالث فتطرقنا فيه إلى الموارد البشرية المسخرة لخدمة الإدارة الفرنسية إذ عمدنا لتوضيح المؤثر البشري إلى جانب الهيكل الإداري .

أما الفصل الثالث فجاء بعنوان أهداف النظم السياسية والإدارية الفرنسية بالجزائر وجاء ثلاث مباحث الأول بعنوان الإستراتيجية الفرنسية المستهدفة من خلال النظميين وعني بدراسة جل الهياكل والأجهزة التي مستها السياسة الفرنسية من وقف قضاء تعليم، ثم المبحث الثاني الذي جاء بعنوان ردود الفعل الوطنية تجاه السياسة الفرنسية وتعرضنا فيه لردود الفعل والتي اندرجت تحتها المقاومة السياسية والشعبية العسكرية بدراسة جوانب ضعفها وقوتها، ليليه المبحث الثالث بعنوان نتائج السياسة الفرنسية وتطرقنا فيه إلى عنصرين وذلك تجنباً للوقوع في تكرار المعلومات وهي الهجرة وتردي الأوضاع الصحية.

أما بالنسبة لصعوبات البحث العلمي هي انه أردنا التوسع في الموضوع ولضيق وقت بعد حصولنا على المراجع التي تحوي الموضوع.

- عدم حصولي على بعض مراجع التي تهتم الموضوع، أهمها:

Colldot clolune : les institutions algériennes durant la période de coloniale (1830-1962)

الذي يحوي جل المعلومات المتعلقة بالجهاز السياسي و الهيكل الإداري الفرنسي طوال الحقبة الاستعمارية.

مرت الجزائر بمحطات هامة وبارزة أثرت على تشكيل كيانها السياسي وساهمت في ظهور دولة قوية مهابة الجانب ذات سلطة وسيادة دولية تخضع لها العديد من الدول الكبرى، نتيجة ق قوة موقعها الاستراتيجي⁽¹⁾. إلا أنها افتقرت إلى نظام سياسي يوحدتها بالرغم من تطورها الحضاري وتوالي الدويلات الإسلامية الذي عاش اختلافات ميزتها بالدرجة الأولى المصالح الشخصية والصراع حول العرش، وبعد اللجوء الذي كان من قبل أعيان مدينة الجزائر وبتظافر جهود الإخوة بربروس والمجاهدين الأتراك والفقهاء وشيوخ الزوايا ورؤساء العشائر من أهالي البلاد الجزائرية على طرد الأسبان، أنشأت الجزائر بكيان موحد لأرضها بحدود قارة مع كل من ولاية تونس وسلطنة المغرب، وقد أسس عروج بربروس أول كيان سياسي إداري للجزائر، حيث قسم المملكة إداريا إلى مقاطعتين: **مقاطعة شرقية**: يشرف عليها خير الدين، ومقرها الإداري مدينة دلس، **مقاطعة غربية**: يشرف عليها عروج نفسه، ومقرها الإداري مدينة الجزائر العاصمة⁽²⁾.

وباستقرار خير الدين بالجزائر أقامت تنظيما يذكره في مذكراته «عندما استقرت في الجزائر بذلت كل ما في وسعي لإعادة النظام والأمن إلى مدينة الجزائر...»⁽³⁾. من خلالها حمل لواء الجهاد ضد القوى الصليبية في البحر المتوسط وهو ما أعطاه سيطرة شبه مطلقة عليه وهكذا أصبح خير الدين سيد المتوسط بلا منازع⁽⁴⁾.

وقد مرت النظم السياسية العثمانية بمراحل أثرت بشكل أو بآخر على النظام الإداري فبدأت أولا في نطاق الدولة العثمانية أي الحكم المباشر وهذا ما ميزته فترة البايلربايات 1518-1588، البشوات 1588-1659، إلى مرحلة الاستقلال الفعلي مع حكم الأغوات 1659-1671 وفترة الدايات (1671-1710)، لينتهي إلى تحويل الجزائر إلى دولة إقليمية لها استقلال شبه تام عن الدولة العثمانية في عهد الدايات البشوات 1711-1830، وهو ما يقرب إلى الفترة الخاصة بهذا المدخل، حيث نتطرق إلى أواخر تلك الفترة لنخرج باستفهام مفاده إلى أي مدى ساهمت النظم السياسية والإدارية العثمانية بالجزائر في تراجع وإسقاط

(1)- عبد الرحمن الجليلي، تاريخ المدن الثلاث (الجزائر-المدينة-مليانة)، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2007، ص 64.

(2)- أحمد توفيق المدني، حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا 1492-1792، ط1، دار البصائر، الجزائر، 2007، ص 169.

(3)- خير الدين بربروس، مذكرات خير الدين، تع محمد دراج، ط1، شركة الأصالة، الجزائر، 2010، ص 130-141.

(4)- أحمد سالم، السيطرة العثمانية على الحوض الغربي للبحر المتوسط في القرن 16، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2011، ص 100-101.

الدولة؟ باعتبارهما الدعامة الأساسية وبالأحرى القاعدة البناء لتراجع أو استدراك الأخطاء لمواصلة الدخول في الوجود الدولي وبقوة؟.

وقد تميزت كل فترة عن الأخرى حيث نجد المراحل الثلاث الأولى قد واجهت الخطر الأوروبي وشكلت قاعدة اقتصادية وقوة بحرية تتحكم في حوض البحر المتوسط التجارية في ظل الدولة العثمانية، وهو ما ميز فترة القرنين السادس عشر والسابع عشر منحى التنافس، والتراجع بالنسبة للقرن الثامن عشر الذي انفصل كيانها عن الدولة العثمانية لتنتهي إلى الاحتلال الفرنسي للجزائر، بدعوى إنسانية ولكن ما يهمننا في هذا المدخل التعرف على الهيكل السياسي والجهاز الإداري بالجزائر العثمانية وأهم ما ميزها؟

المبحث الأول: الهيكلية السياسية والأجهزة الإدارية بالجزائر العثمانية

نجد أن فترة الدايات تميزت عن باقي مراحل الجزائر العثمانية، أن خلال هذه المرحلة استكملت الإدارة العثمانية هيكلتها النهائية، وبسطت نفوذها على أجزاء كبيرة من الريف الجزائري ويمكن القول أنه بدأ الاهتمام بدواخل البلاد وبسط النفوذ على الأرياف وتوسع صلاحيات قبائل المخزن التي تعتبر الدعامة الرئيسية للحكم العثماني في الريف الجزائري، أما بالنسبة للهيكل السياسي فتشكل من موظفين سامين والصنف الثاني الموظفين التابعين للجهاز الإداري، والذي لهم النظر المباشر في أوضاع الأرياف والتصرف الفعلي في قضايا سكانه، وهذا ما جعلهم القاعدة الأساسية في الإدارة العثمانية بالأرياف بصفة خاصة ونوضح ذلك.⁽¹⁾

الداي: وهو الأساس الأول في الهيكلية السياسية ويتمتع بسلطة مطلقة بفعل الظروف التي عاشتها البلاد ما أدى به إلى احتكار المناصب والوظائف الحيوية في جهاز الدولة ويشاطروهم مهامهم الإدارية والعسكرية والمالية، عكس ما كان في القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر⁽²⁾

(1)- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، 1997، ص 63 .

(2)- ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، ط1، دار الغرب، لبنان 2000، ص 114-115.

(3) - ناصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر "الفترة الحديثة والمعاصرة"، ج2، المؤسسة الوطنية لنشر والتوزيع،

الجزائر، 1988، ص29.

وكان تعيينه عن طريق الانتخاب بطريقة شكلية أو عند معاقبة الدايات يتم تنصيب دون انتخاب بمباركة السلطان العثماني⁽³⁾، وتوصياته كالذي وجه للداي حسين مثلاً جاء فيه «أن تقوم بالتفاهم مع أمراء الأوجاق، وتعتني بالأهالي والسكان وتتصدى للطامعين وأن تنقيد بأمور المسألة التي تجري بين الدولة العلية وبين الدول الأوروبية والنقيد بشروط المعاهدات... وباختصار يجب تطبيق الشرع الشريف»⁽¹⁾

الخزناجي: وهو المختص بالإشراف على الخزينة فقد أوكل إليه أمر حراستها، وإيداع دخل الدولة في شكل نقود ومقتنيات ثمينة مع الإشراف على وجوه الإنفاق المختلفة كدفع أجور الأوجاق⁽²⁾.

الموظفون التابعون:

الكتاب الكبار أو الخوجاباشي هو الأمين العام للحكومة المسمى باش دفترجي⁽³⁾.

بيت المالجي: وهو المشرف على مصلحة الأملاك والثروات التي تؤول الى الدولة بعد موت أصحابها أو استبعادهم أو فقدانهم⁽⁴⁾.

آغا العرب: وزير مطلق الصلاحيات وذلك لاحتلاله المرتبة الثانية في سلك الموظفين السامين من حيث المعاملة والهدايا التي يحظى بها لكونه قائد في فرق الانكشارية وفرسان المخزن الصبايحية* المعسكرين خارج المدينة، وله مجالين هما مراقبة إقليم السلطان وإقرار الهدوء⁽⁵⁾

وكيل الخرج: هي التسمية التي تطلق على من يتولى وزارة البحرية وتتحصر اختصاصاته في الجزائر، في كونه محاسباً للعتاد البحري في الإيالة ومراقباً لأشغال الترسانة، أما قيادة الأسطول فهي موكلة لأحد

(1)- فتيحة صحراوي، **الجزائر في عهد الداي حسين 1818-1830**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 2، 2010-2011، ص56.

(2)- ناصر الدين سعيدوني، (ورقات مرجع سابق)، ص114.

(3)- ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979، ص21.

(4)- عمار بوحوش، المرجع السابق ص65.

*- الصبايحية: أصلها تركي وتعني الجندي، وهي مأخوذة من اللفظ الفارسي سياهي. (سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، **التاريخ العسكري للجزائر من الفتح إلى القرن 16**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، 2007، ص265.

(5)- حسان كشورود، **رواتب الجند وعامة الموظفين وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية بالجزائر العثمانية 1659 إلى 1830**، رسالة مقدمة لنيل ماجستير في التاريخ الحديث تخصص التاريخ الاجتماعي لدول المغرب العربي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة 2007-2008 ص 95.

رياس البحر يعرف باسم القبطان⁽¹⁾، ويعمل تحت إمرته اثني عشر بلوكباشيا، يتولى قيادة الأميرال وقبطانات الميناء والحملات والرياس، ويقدم لهم تعليمات كما يقوم بدور المحامي لمصالحهم لدى الداي بخصوص المسائل البحرية.⁽²⁾

باعتبار الجزائر ذات مساحة جغرافية واسعة، فإنه استلزم استحداث هيئات سياسية، ومن ثم جاءت فكرة تقسيمها إلى أربع مقاطعات لضبط السلطة وإقامة إدارة محكمة فقد قرر حسن بن خير الدين تقسيم الجزائر إلى ثلاثة أقسام كل منها يحمل اسم البايليك هي بايليك الغرب (التيطري)، بايليك الشرق (قسنطينة) إلى جانب الجزائر العاصمة في الوسط الذي حمل اسم دار السلطان كذلك ويحكم كل بايليك نائب عن الباشا بالجزائر يحمل لقب الباي، بمساعدة مجلس ديوان صغير وعدد من الأعوان، وفي السنة نفسها عين حسن بن خير الدين على بايليك الغرب المدعو بوخديجة، ونصبه في مدينة مازونة، أما إقليم قسنطينة فلم يتم تعيين باي عليه إلا سنة 1567 وهو المدعو رمضان شولاق حتى 1574.⁽³⁾

في كل ثلاثة سنوات يأتي البايات وجوبا إلى مدينة الجزائر بصفة شخصية، يأتي باي التيطري ثم باي الغرب ثم باي قسنطينة، ويأتي خلفاء البايات إلى العاصمة كل ستة أشهر يأتي هؤلاء جميعا إلى الجزائر لتقديم الدنوش أو الهدايا والضرائب.⁽⁴⁾

التنظيم الإقليمي: البلدة: وهي التنظيم الإداري الذي يشمل بايليك ويمثل البلدية الحضرية في وقتنا الحاضر، يختار رئيساها من بين علماء المدينة وكبار أعيانها، يسمى شيخ البلدة وفي حالات قليلة يسمى قائد الدار، ويقترح هذا الأخير من المجلس الاستشاري الأعيان ويثبت بقرار ظهير من الباي وفي دار السلطان ويساعده نواب وموظفون.⁽⁵⁾

(1) حمدان خوجة، **المرآة**، نق وت محمد العربي الزبيري، منشورات ANEP، الجزائر، 2005، ص 180.

(2) حنيفي هلايلي، **بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني**، دار الهدى، الجزائر، 2007، ص 51.

(3) محمد بن ميمون الجزائري، **التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية**، تع وت محمد عبد الكريم، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 32-33.

(4) محمد بن الصالح العنثري، **فريدة منسية في دخول الترك بلاد قسنطينة واستيلائهم على أوطانها أو تاريخ قسنطينة**، مر تع يحيى بو عزيز، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص 30.

(5) محمد العربي سعودي، **المؤسسات المركزية والمحلية في الجزائر الولاية-البلدية 1516-1962**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 40-41.

2-الوطن: وهي التنظيم الذي يشمل العرش أو القبيلة، وهو بمثابة "البلدية الريفية حاليا" ويرأسها شيخ القبيلة والعرش بعد أن يختار من طرف القبيلة ذاتها وأما مأموريته تحت حكم القائد، ويمكن القول أن النسبة الساحقة من سكان الجزائر كانوا من سكان البوادي والأرياف⁽¹⁾ ويسمى الفحص فمثلا مدينة الجزائر يحيط بها سبع فحوص أو مناطق هي: زواوة-بوزريعة-بني مسوس-الحامة، هذا الوطن لا يتكون من قبائل كما هو الشأن في الأرياف بل يضم جماعات إدارية موزعة على الفحوص والأحياء المكونة من عدد من الأحواش ومنها ما كان بين أيدي مرابطين صغار، وكان وطن الفحص من أحسن المناطق الريفية تطورا ورخاء.⁽²⁾

3-المنطقة: وهو التنظيم الإداري الذي يحوي عدة أوطان ويمثل حاليا نظام الدائرة يترأسه موظف ذو شخصية قوية لأجل إرساء وتدعيم سلطة الدولة من خلال إعلان الولاء والطاعة للباي.⁽³⁾

المبحث الثاني سمات النظام السياسي والإداري بالجزائر العثمانية 1792-1830:

باعتبار أن النظامين يرتبطان ببعضهما البعض سيكون حديثنا عن ميزتيهما بشكل مشترك وإن من أول النقاط التي سنوردها هو طبيعة التواجد العثماني الذي طغى عليه الطابع العسكري، وهو ما يمكن أن نقول عنه شبه جمهورية عسكرية للدولة⁽⁴⁾.

أما علاقة الجزائر بالدولة العثمانية، كانت في إطار ديني فقط بمعنى أن الرابط الروحي والوازع الأدبي هو الرابط القوي بينهما أما حكامها من الدايات فقد جعلوا من أنفسهم حلفاء للباب العالي فقط، ودليلنا في ذلك هو تراجع مكانة الباشا المبعوث الرسمي من سلطان الدولة العلية والإقرار بأحقية كخليفة شرعي للأقلية العثمانية الحاكمة فقط*، وهو ما اقتصر على السلطان لتقديم النصيح والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهو ما يفند قول كل من يرى بأن الدولة العثمانية مجرد مستعمرة تركية، وأن جهازها الإداري كان مجرد وسيلة إدارية تتحكم بها الأقلية العثمانية في الجزائر⁽⁵⁾.

(1)-المرجع السابق، ص46.

(2)-صالح عباد، "الجزائر خلال الحكم التركي"، دار هومة، الجزائر، 2004، ص 289.

(3)-محمد العربي سعودي، المرجع السابق، ص47-48.

(4)-ناصر الدين سعيدوني، وراقات المرجع السابق، ص 116.

* للاستزادة حول الموضوع أنظر مقال شرفة فريدة، العوامل المؤثرة في استمرارية العلاقات بين الإدارة العثمانية وسكان الأرياف في الجزائر أواخر الحكم العثماني، أعمال الملتقى الدولي العلاقات الجزائرية التركية في ميزان التاريخ، السياسة، الثقافة، الاقتصاد، تحت شعار الفهم الإيجابي للتاريخ أساس التعاون والتفاهم، 18-19 فبراير، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص442.

(5)-أرزقي شويتم، نهاية الحكم العثماني وعوامل انهياره 1800-1830، دار الكتاب العربي، الجزائر 2011.

تميزت الأنظمة الإدارية بالجزائر أنها مزيج بين ماضي وحاضر وبين ما هو عثماني وما هو جزائري بمعنى أن فيها ما هو متوارث عن الأنظمة العثمانية المقتبسة والتقاليد المحلية المتوارثة عن فترات الحكم الإسلامي ومن بينها تدعيم السلطة القبلية وأعيانها، وذلك بجذب هذه الفئة وإعطائها صلاحيات وفق النظام السائد بها وتحت حكمها بطريقة مباشرة.

تميزت التعديلات التي شهدتها النظام الإداري أواخر العهد العثماني باهتمام بشؤون البلاد، وذلك لتراجع الأوضاع الخارجية وعائدات الجهاد البحري، وهو ما أدى بدوره إلى تردي الوضع الاقتصادي وتوجهه نحو الداخل، وسينجر عنه المطالب الضريبية التي أرهقت كاهل السكان "الأرياف" خاصة، والعقوبات التي تتجر عن الممتنعين كثرة ابن الأعرش الذي كان له الداي حسين بالمرصاد، هو وجل الثورات إلا أنها بزيادتها زاد الاضطراب داخل الدولة و داخل السلك الإداري بالمدن، تمثل بالخصوص في تكرار الاغتيالات وتعدد قرارات العزل وأوامر النفي.⁽¹⁾

إن طبيعة التواجد العثماني بالجزائر والعلاقات السياسية السائدة، تمثلت في دخول الأتراك مناصرين ومساعدين للمسلمين في الجزائر والأندلس، أمام التهديدات الأوروبية، وفي أواخر عهدهم "تحولوا إلى أداة قمعية سياسية واقتصادية ضد الجزائريين أنفسهم ولقد اشتد العداء والكراهية بين حلفاء الماضي وشركاء الجهاد ضد الجبهة الغربية، وظهر في الانتفاضات والحروب ضد السلطة التركية.⁽²⁾ إذن فهذا التحول العكسي أملت التطورات التي عرفها الجهاز العسكري والإداري بمعنى ومقتضيات هذه الهيئات والأساس التي بنيت عليه العلاقة بين الأتراك كجهاز سياسي والقبيلة* الجزائرية كمؤسسة اجتماعية هو علاقة مصلحة متبادلة يعني أن الهدف التركي يركز على تعميق وتدعيم النسيج القبلي كحالة تفكك وتقسيم للنسيج الاجتماعي حتى لا تبرز قيادات سياسية تهتم بالشأن العام للجزائريين كمجتمع.

(1)- أرزقي شويتام، دراسات ووثائق في تاريخ الجزائر العسكري والسياسي الفترة العثمانية 1519-1830، دار الكتاب الجزائر، 2010.

(2)- ناصر الدين سعيدوني والهدي بوعبدلي، "الجزائر في التاريخ العثماني"، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1998.

*- القبيلة: هي تركيبة بشرية اجتماعية، مكونة من عدة وحدات صغرى قد تكون أسرا، أو عشائر،.. على أن تتلاحم تلك الوحدات بفضل الاعتقاد في الانتماء الدموي النسب، وتبعا لمقتضى المصلحة المشتركة، كما يشترط في القبيلة أن يعيش أفرادها معا، في حلهم وترحالهم، ضمن منطقة محددة، و يخضع أفراد القبيلة إلى عرف وعادات متفق عليها ويدينون بديانة واحدة، ويسهر على تطبيق العرف واحترام العادات فيها رئيس ينتمي إلى أقوى أسر قبيلة، وأشرفها حسنا (الدراجي بوزياني، ملاحم تاريخية للمجتمعات المغربية (سلسلة العصبية القبلية)، دار الأمل، الجزائر، 2010)

تغذية قواته بتوظيف الشقاق القبلي كمنهج يعيق ظهور المركزية السياسية خارج مؤسساته، وهذا عن طريق العنف وإشعال الحروب بين القبائل وتفضيل قبيلة على قبيلة، و تدعيم الوعي القبلي لدعم السلطة القبلية، وتغيب التنافسات الاجتماعية داخلها. (1)

وبالتالي اهتمت بالجانب الاقتصادي كعلاقة أساسية بينهما هذا من جهة، ومن جهة أخرى تغيب المجالات الثقافية والعلمية، فالأولى تسعى لإحكام أمور البلاد وشؤون الدولة والثانية جعلت المجتمع يعيش في انغلاق ورفض تام لأي انفتاح وأي اتصال حضاري. (2)

وهو ما يؤدي بنا إلى القول أن استراتيجية الدولة العثمانية استمدت قوتها داخل البلاد بكسب القبيلة كعنصر أساسي لتثبيت وجودها، باعتبارها القوة العسكرية والاقتصادية والاجتماعية، وأيضا حافظ الحكم السياسي والإداري بالجزائر على الوضع مستقر بالجزائر بمنطق لكل حقوقه وواجباته لأجل كسب الأهالي، كما طبقت سياسة أخرى هدفت من خلالها التحالف مع الأهالي وشيوخ القبائل، والتقرب من المرابطين وشيوخ الزوايا، يذكر حمدان خوجة في معنى قوله «أن هؤلاء فهموا أن العنصر البربري مرتبط بالمرابطين بحيث أولوهم ثقة مطلقة لأن ذلك يمنع الجميع من أن يقفوا موقفا معارضا خاصة وأن هؤلاء السكان لم يترددوا في قتل أصدقائهم وحتى أقاربهم إذا علموا أنهم يحتقرون المرابطين أحياء أو أمواتاً...» (3)

وأيضا نجدهم وظفوا جل إمكانياتهم، وهو ما أعانتهم على كسب ولاء القوى المحلية بمختلف الطرق والوسائل، وكان من السابقين لذلك خير الدين بربروس الذي أجرى تحالفا مع شيوخ أسرة بوعكاز الداوودة أقوى أسرة بجنوب قسنطينة، وبقي نفوذهم حتى آخر بايات قسنطينة، أيضا التحالف مع أسرة المقراني بمجانة المسيطرين على الحدود الغربية للبايليك (قسنطينة)، وبالتالي ساهم هذا التحالف في كسب قوة تحافظ على الأمن وجباية الضرائب. (4)

(1)-محمد الطيبي، عشية الغزو دراسة في التهيئات والمآلات، ط1، ابن النديم، الجزائر 2008، ص122-123.

(2)-عبد الرحمن الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ط 2، دار الأمة، الجزائر، 2010، ص 84.

(3)-حمدان خوجة، المصدر السابق، ص 110.

(4)-جميلة معاشي، الانكشافية والمجتمع ببابلك قسنطينة في نهاية العهد العثماني، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ

الحديث، قسم التاريخ والآثار، جامعة منتوري، 2007-2008، ص 104-105.

ولكن هذا لا ينفي استقرار العلاقة بينهم فقد امتازت بالرد والقبول، لكنها تبقى وسيلة فعالة جاء بها العثمانيون، فكانوا كحماة الدين وهو الجانب الروحي، ومن أخرى وسيلة للدعم الكسب الاقتصادي، لأجل إبقاء الاستقرار والولاء للسلطة في الجزائر.

ويتبادر إلى أذهان الكثير من الرحالة الأجانب ودارسي التاريخ العثماني في البلاد العربية عامة والجزائر بصفة خاصة، كيف استطاع الحكام العثمانيون السيطرة على هذه البلاد الشاسعة ولمدة تجاوزت ثلاثة قرون بالمغرب بحفنة من الرجال، فهل يعود ذلك إلى التفوق العسكري الذي تميزت به الدولة العثمانية في تلك الفترة؟ وهل اعتمد العثمانيون أصلا أسلوب العنف للسيطرة على محكومهم؟ أو للسياسة العثمانية سرها في تثمين العلاقة بين الحكام العثمانيين والمحكومين العرب رغم الاختلاف العرقي بين الطرفين؟

نجد من أهم الأساليب التي إتباعها العثمانيون سياسة الترهيب والترغيب في حكمهم وهذه الأخيرة أي الترغيب كان لها الدور الرئيسي في الإبقاء على سيطرتهم على البلاد وهذا بإنتاجهم أسلوب التعاون مع أبناء البلاد في تسيير شؤون الإدارة المحلية والإبقاء على الأسلوب الإداري القديم، كما ذكرنا آنفا وهي سياسة في إطار إستراتيجية "المحافظة على الوضع"، يعني عدم التدخل في الشؤون الداخلية للرعية، واحترام عاداتها وقوانينها العرقية، وعدم المساس بسيادة حكامها المحليين، إذ ويذكر حمدان بن عثمان خوجة «تأكدت الحكومة التركية من أن قوة القبائل لا تقهر، وأيقنت أنها لن تتمكن من إخضاعهم بحد السيف وإنما باللطافة والتسامح والإدارة الحسنة التي أسفرت عن نتائج مرضية تتمثل في بقاء الحكومة مدة تزيد على ثلاثة قرون»⁽¹⁾

نجد تأثير الوضع السياسي على التنظيم الإداري الذي أثر بدوره على الإدارة المحلية أي أنه ما كان يجري على مستوى الإدارة المركزية، فمثلا يقوم الباي الجديد بدوره على مستوى البايليك بعزل معظم الموظفين الذين سبق لهم أن اشتغلوا مع الباي المعزول، لعدم ثقة هذا الأخير في الإداريين التابعين للباي المعزول وذلك لاحتمال وقوع مؤامرات ضده كما يفضل تعيين موظفين جدد حتى يتمكن من جمع الرشاوى التي تمكنه من تعويض المصاريف التي سبق له أن دفعها للداي وأعوانه مقابل حصوله على

(1)- حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 127.

منصب الباي⁽¹⁾، وبالتالي فإن الموظفين نتيجة هذا التغيير المستمر في هيئاتهم بالضرورة أدى إلى عدم استقرار الحكم، خاصة أن الموظفين الجدد أصبحوا لا يفكرون في البلاد بل همهم الوحيد هو جمع المال لعلمهم المسبق بمدة توليتهم.

اتبع الجهاز الإداري للجزائر العثمانية احترامه لتسلسل تدريجي للمناصب الإدارية، والذي تؤخذ فيه بعين الاعتبار صلاحيات الموظفين ونوعية المهام المنوطة بهم، وبالتالي أصبح من النادر أن نجد موظفا يتمثل عمله الإداري عمل موظف آخر ويتعارض معه، ومما يلاحظ على هذا التوزيع المحكم للمهام الإدارية أن أصبح ذا تركيب هرمي يترأسه⁽²⁾.

ونجد الأقلية التركية هي صاحبة المناصب العليا، تليها جماعة الكراغلة والتي استحوذت على المناصب الإدارية الأقل⁽³⁾ أهمية بعدها مع بعض الوظائف الدينية والخدمات الثقافية وفي الأخير يأتي السكان وهم البرانية التي ظل أفرادها ينتسبون إلى مواطنهم الأولى كالأغواطين و البساكرة الذين اكتفوا ببعض الوظائف المتواضعة والمهن الأقل شأنًا.

وهو ما يوضح احتكار المناصب للأقلية التركية، وجعل الحصول عليه على أساس طائفي لا على أساس الكفاءة والاستحقاق، من أدى بالضرورة إلى تهميش السكان الأصليين من جهة، وقتل روح المبادرة والسعي للحصول على المناصب، ورغم ذلك لا ننفي تولي في بعض الأحيان جزائريون كالرايس حميدو وأيضا توفر الجانب المالي والعسكري.

ونورد بعض آراء للمؤرخين فيذكر سبنسر «أن الجزائريين لم يرقوا إلى المناصب العليا حيث كان تصنيفهم في الدرجات الأخيرة من المجتمع عند الرايس حميدو، والذي كان خادما إلى أن اختير من شجاعته، حيث كان قبائليا لا توجد قطرة دم تركيه به، كانت سلطة الدايات قد تحددت في الغالب جدا من طرف الأوجاق وذلك من خلال الهيئة الحاكمة: الديوان أو مجلس الدولة وهي إحدى مراحل الإيالة»⁽⁴⁾

(1)-ناصر الدين سعيدوني (ورقات)، المرجع السابق، ص251.

(2)-المرجع نفسه، ص252.

(3)- أرزفي شوبتام، المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني 1246 926 هـ / 1516-1830، ط1، دار الكتاب

العربي، الجزائر، 2010.

(4)- وليام سينسر، الجزائر في عهد رياس البحر، تع نق عبد القادر زبادية، القصبة، الجزائر، 2006، ص65.

ويذكر أيضا أرجميد كوران «أن الجزائر في عهد الدايات البشوات أخذت الولاية ديوان هو عبارة عن مجلس الشورى، وكان أهم أعضائه المتألف من خمس موظفين هو المسؤول عن الخزينة والناظر لشؤون المالية، ويأتي بعده المكلف بالشؤون الشرعية، فكان ينظر فيهما مفتيان أحدهما حنفي والآخر مالكي، لأن الأتراك حنفيون أما الأهالي فمالكيون...»⁽¹⁾

ويذكر ويليام شالر «الاحتفاظ للإنكشارية وحدهم يحق شغل مناصب الثقة أو المناصب الشرفية أو المناصب التي تدر مكاسب وقيمة هذا النظام تثبتتها استمراريتها، حيث أن هذه الإدارة استمرت ثلاثة قرون على نفس الطراز إذا استثنينا حالات طفيفة من التغيير.»⁽²⁾

ولهذا نجد السبب أن أغلب حكام الجزائر من البايالربيات إلى الدايات قد اندمجوا في الطائفة التركية رغم أصولهم المختلفة وعدم تجانسهم لغويا وعرقيا مع الجماعة التركية، لأن قوتهم الحربية باعتبارهم رياس بحر ونزواتهم الضخمة التي حصلوا عليها نتيجة غنائم الجهاد البحري، وكان القاسم المشترك بينهم وبين الأتراك الحاكمة بفعل انتماء الجزائر للسلطة العثمانية وتواجد قوة من الأتراك بها، ونفس العوامل خضع لها الكراغلة فرغم الأصول التركية إلا أنهم ابعدوا عن المهام الرئيسية للدولة واعتبروا طائفة مميزة لا ترتقي إلى منزلة الأقلية التركية⁽³⁾.

من خلال تطرقنا إلى النظم السياسية والإدارية في الجزائر أواخر العهد العثماني وبالضبط النصف الثاني من مرحلة الدايات الذي شهدت تطورا كبيرا، وذلك من نواحي عدة ومتعددة، استحققت بها الجزائر وبجدارة أن تستقل عن الدولة العثمانية بغض النظر عن الآراء التي تقر بالتبعية للدولة العثمانية، حيث اتصف هذا النظام بأنه لم يكن معقدا في تشكيله وتنظيمه، وتم توظيف ووضع اختصاصات الموظفين حسب ما يتطلبه الوضع الاقتصادي والاجتماعي للجزائر آنذاك وخصوصا دبلوماسيا حيث أصبحت تبرم الاتفاقات والمعاهدات دون اللجوء إلى الباب العالي وتعاملت معها الدول على أساس أنها دولة مستقلة.

(1)-أرجميد كوران، السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر 1827-1840، ط1، الجزائر، 1986، ص17.

(2)-ويليام شالر، مذكرات ويليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر 1816-1824، تع نق، إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص 42.

(3)-سفيان صغيري، العلاقات الجزائرية العثمانية خلال عهد الدايات في الجزائر (1671-1830)، ماجستير تاريخ حديث، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2007-2008، ص81.

حيث يذكر مولود قاسم نايت بلقاسم «تجمع جل المعاهدات على أن الجزائر كانت تسمى جمهورية الجزائر»⁽¹⁾.

وبالتالي نجد أن العثمانيون لم يكونوا يهدفون أبداً إلى القضاء على الكيانات السياسية بالنسبة للدول التي كانت تحت حمايتها بل طالما هاته الدول أبدت تجاوبها ودفعت المستحقات المالية للباب العالي، وعلاقات تعاون وتحالف كالحروب مثلاً، نجد أن التواجد العثماني بالجزائر بالنسبة لنظام الحكم والإدارة قد ارتكز على نقاط أساسية وهي المؤسسة العسكرية إلى جانب المدني، وذلك حسب طبيعة الدولة التي استدعت ذلك وقد أكدت تفوقها وسيطرتها على خارج الدولة وداخلها بجل الطرق السلمية والحربية، وهو ما أدى في أحيان كثيرة إلى تطبيق جل القوانين بحذافيرها، وإن كانت بعض التجاوزات هذا لا ينفي النجاح المحقق.

أيضا نقطة أخرى علاقة الإدارة المحلية بالسكان وبالتالي قامت هذه العلاقة على أساس احترام متبادل وإن ثار السكان فإنه كان من قبل العاملين ليس الداي⁽²⁾، في حد ذاته حيث يذكر الشريف الزهار "أن الداي في نفسه كان يلتزم أحكام الشريعة المطهرة أما عماله على أهل البادية فقد ظلموا وجاروا الرعية"⁽³⁾، وهو ما يثبت أنه لا يخلوا من القوة والتعسف، وذلك لتحقيق أهداف وهي :

إقرار الأمن والمحافظة على الهدوء والطاعة ولو باستعمال العنف والإكراه، ضمان استخلاص الجباية بشتى الوسائل والطرق، المحافظة على وضع الاقتصاد، والعلاقات الاجتماعية تضمن امتيازات الجماعات الحاكمة ونفوذ المتعاونين معها على حساب غالبية السكان المؤلفة من الحضر-البرانية بالمدن الرعية بالريف⁽⁴⁾.

من خلال العرض الموجز للنظامين السياسي والإداري للجزائر العثمانية، نستشف مدى الاستقلالية التي شهدتها الجزائر، وهو ما يؤدي بنا في نقاط لاحقة من المذكرة بتبرير الوجود العثماني الذي تختلف فيه الآراء وخاصة رأي استعمار وذلك من طبيعة الوجود ككل كان برضا الجزائريين، أيضا هذا اللجوء

(1)- مولود قاسم نايت بلقاسم، شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830، ج1، دار الأمة، الجزائر، 2007، ص 69.
 (2)- ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وآفاق "مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية"، ط 1، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 2000، ص 170-171.
 (3)- أحمد الشريف، نقيب أشرف الجزائر، 1766-1791، مج7، عالم المعرفة، الجزائر 2010.
 (4)- ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص 174-175.

بعد ذاته قد اعتمد على مرتكزات أساسية أولها الرابط الديني والذي أخذ عدة وجوه في نشوء الدولة وعلاقتها مع السكان وبذلك تصبح الخلفية الدينية المحرك الفاعل الأساسي في علاقة العثمانيين بأهالي البلاد فدفاعهم عن الإسلام أكسبهم التقدير لدى العامة والقبول لدى الخاصة، وبالتالي يعد حكما وطنيا يستند إلى مبدأ أحقية تولي أمور المسلمين القائم على الكفاءة والمقدرة على رعاية شؤون المسلمين وإصلاح أمرهم، وبالتالي فهو يدل على وحدة العالم الإسلامي، وبالتالي نجد حلقة الصراع قامت في هذه الفترة على ثنائية قطبية تتحكم في الأنظمة وتؤثر فيها إذن فهو مجال إسلامي "دار الإسلام" تحت راية الدولة العثمانية ومجال أوروبي "دار الكفر" ومثلتها القوى الأوروبية المعادية للإسلام، وهذا ما جعل التحاق الجزائر بالدولة العثمانية، ثم جاء تمايزها واستقلالها عنها لا يمكن فهمه وتقييمه إلا في إطار هذه الجدلية الثنائية نفت عن النفوذ العثماني طابع التبعية والاستعمار⁽¹⁾.

نستنتج في الأخير أن المنطلق التي بنيت عليه الجزائر العثمانية، حددته مناهج أساسية ساهمت هي الأخرى في بقائه وبروزه دوليا، وفي ذات السياق يدل على مدى التنظيم المؤسسي الذي شهدته الجزائر، وما أوردناه هذا المدخل إلا لنضع مقاربة أولية بالنظم التي جاءت عكس ما عملت لأجله الدولة العلية، رغم دخولها باسم محاربة ظلم وفساد العثمانيين ولو أنه لا مجال للمقارنة بينهما إنما لنُدحض فكرة استعمار الدولة العثمانية ونضع دليل الاستعمار من خلال ما بدى من أطماع فرنسا الاستعمارية، أما عن ما ادعته فرنسا منطق الحماية من العثمانيين فانه أي دولة تنمها مشاكل داخلية، لكن ندرجها ضمن المشاكل الداخلية لها وبإمكانه تداركها ولا تحتاج لتدخل أجنبي.

(1)- ناصر الدين سعيدوني، منطلقات وآفاق (المرجع السابق)، ص 175-176.

حاولنا في الفصل التمهيدي توضيح المعالم السياسية والإدارية بالجزائر إبان الحكم العثماني وخصصنا الفترة الأخيرة من الوجود العثماني بالجزائر التي يمكن اعتبار جل التراكمات السلبية التي كانت سببا في احتلال الجزائر كمرحلة أولية، باعتبار أنها قد أدعت تخليصهم من الظلم الذي كان يصدر من قبل الأتراك، ضد الرعية ألا وهو الجزائريون، وما يمكن قوله في هذه المحطة، هو توضيح النظم السياسية التي جاءت بها فرنسا، في ظل الظروف والأوضاع التي تعيشها الجزائر وفرنسا، ولكن يبقى الاستفهام حول حقيقة هذه النظم والمرامي التي هدفت إليها، وهل يمكن القول أنها جاءت لخدمة المصالح الجزائرية؟ وهل طبقت فرنسا نظم سياسية عادلة، تجعلها تضيي الشرعية احتلالها للجزائر؟ وهل استكملت الجزائر مقومات شخصياتها الوطنية، والخبرة السياسية والهيبة الدولية في ظل الاستعمار الفرنسي؟ أم كانت سياسة فرنسا إلغائها كوجود دولي وجعلها ضمن أطر الدولة الفرنسية؟ وقد ارتأيت في هذا الفصل الحديث عن أهم الجنرالات الذين حكموا الجزائر، وكيفية تسيير الجزائر والتوسع المبدئي الذي امتاز به كل جنرال .

المبحث الأول: خلفية احتلال فرنسا للجزائر

مهدت ظروف عدة لاحتلال فرنسا للجزائر، وقد ساعدتها ظروف في إقامة الحجج لإقناع الرأي العام والمجتمع الفرنسي، وتبريرا لأطماعها الاستعمارية، وبذلك حاولت أن تلعب على وتر عاطفة الشعب الفرنسي وشرف الأمة الفرنسية الذي داسه الداي، وقد يطول العرض إذ عمدنا إلى استقصاء كل الوقائع التي تتدرج في هذا السياق، ويكفيها ذكرها باختصار، وذلك من خلال دراستنا لسلسلة العلاقات الجزائرية الفرنسية وجدنا أنها امتازت بالتوتر في أغلب الأحيان.⁽¹⁾

قيام الداي بهدم حصون المؤسسات الفرنسية لصيد المرجان على الساحل الشرقي للجزائر. خلال القرن 17م، وقد جرت مناوشات عديدة ويمكن أن نوردتها بإيجاز قصد مقارنتها بسبب آخر لاحتلال الجزائر ولكن اختلاف الموقفين يوضح متغير آخر للاحتلال هدم الباسيتون من طرف الأهالي بسبب شراء الفرنسيين القمح منهم وبيعه لأوروبا ثم أعيد بناؤه 1628م، وهدم بعد 9 سنوات، وذلك حسب علاقات البلدين التي امتازت بالمد والجزر، ونورد الحلقة الأهم في هذه المناوشات هو ذلك الأسطول الذي جهزه لويس 14 لضرب الجزائر ثلاث مرات 1682-1683-1688م، غير أن محاولاته باءت بالفشل، وما كان الرد الجزائري بقليل فكان بإرسال القنصل الفرنسي jean la vacher في فوهة المدفع وعشرين واحداً حيث ظهره باتجاه البحر وينطلق إلى أسطول العدو وهي تفوق بكثير

(1)-جمال قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619-1830، دار هومة، الجزائر، 2010، ص 272.

ضربة، المروحة⁽¹⁾، وأطلق على ذلك المدفع القنصلي*، إصدار الداي قرار يمنح بمقتضاه الحرية لكل الدول في صيد المرجان وإنهاء الاحتكار الفرنسي لهذا النشاط 1826م وفي ذلك مساس بكرامة فرنسا. وأيضا حجز الداي الباخرة الفرنسية في ميناء عنابة، خرق الداي لمعاهدة هدنة مع فرنسا خلال سنتي 1826 - 1827م وذلك بقيام أسطوله الجزائري باعتراض وتفتيش السفن والبواخر الفرنسية أو تلك التي تحت الحماية الفرنسية.⁽²⁾

ونعرج الآن إلى حادثة المروحة التي اتخذتها فرنسا سببا لاحتلال وقبلها نتساءل عن صراعات التي كانت من قبل بين فرنسا والجزائر ولكن أين كانت فرنسا وشرفها حينما أعيد قنصلها ومن معه واحد تلو الآخر بالمدفع؟ وهل يمكن القول أن ظروف أخرى أوجدت احتلال فرنسا للجزائر وتذرعها بما يمكن القول عنها أنها حق أريد به باطل؟

جاءت حادثة المروحة عشية أول يوم من شوال سنة 1827 م لأداء التهنية بعيد الفطر⁽³⁾، وجرى حوار يذكره حمدان بن عثمان خوجة «لقد جرت العادة أن يقوم قناصل الدول الأوروبية المعتمدين لدى الجزائر بزيارة إكرام إلى الداي بمناسبة اليوم الأول من البيرم** وكان القنصل الإنجليزي والقنصل الفرنسي يتنافسان الصدارة في هذه المناسبات ولذلك ولتجنب كل مناقشة قرر الداي أنه سيستقبل الواحد عشية الاحتفال والآخر يوم العيد نفسه، وعلى هذا الأساس جاء السيد دوفال عشية عيد البيرم ليؤدي زيارته للداي بمحضر جميع أعضاء الديوان، وكان هذا القنصل لا يجيد التركية إلا كما أتكلم أنا اللغة الفرنسية، فلا يعرف معانيها ولا عبقريتها.»⁽⁴⁾

فرد قائلا إلى الداي «إن حكومتي لا تتنازل لإجابة رجل مثل ويقول أن الداي كان يتنازل، لو لم تكن أمامه ديوانه ورأى فيها مسا بكرامته إلى درجة أن ضربه بالمروحة.»⁽⁵⁾

(1)-علي تابلت ، تاريخ أسطورة المروحة والاحتلال 1827/04/29، مجلة الذاكرة، العدد 1 ، السنة 1 ، المتحف الوطني للمجاهد الجزائر ، 1994 ، ص 92

*- المدفع القنصلي اسم أطلقه الجزائريين على المدفع المذكور في المتن، وقد نقله الفرنسيين إلى مدينة بريست ، ويزين به دخل ميناءها حاليا.

(2)- المرجع نفسه، ص 93.

(3)-أحمد سليمان، تاريخ مدينة الجزائر " يتعرض إلى ماضي مدينة الجزائر " يتعرض إلى ماضي مدينة الجزائر من النواحي الحضارية والاجتماعية والسياسية والثقافية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989، ص 82.

**البيرم: تعني بالتركية عيد الفطر.

(4)- حمدان بن عثمان خوجة :المرجع السابق ص 142.

(5)- المصدر نفسه، ص 125.

وإذا حددنا بعض المتغيرات الأخرى سنجد أن دوفال كان ممثلاً محترفاً، كما عرف عنه من قبل وجعل لفرنسا مبرراً آخر لعداوتها على الجزائر ويمكن القول أن أسباب الحملة يغلب عليها الطابع الاقتصادي التوسعي فنجد دار التجارة في مرسيليا ترحب بفكرة الحملة على الجزائر وبحماس.⁽¹⁾

وما يوضح مدى التخطيط لهذه الحادثة هو حتى الرد على رسالة القنصل دوفال من قبل الوزير كان بابتهاج 1827/05/29م، وبعدها دوفال 1827/05/12م وثم مباشرة يليها التجهيز للحملة.

نعود قليلاً للوراء لإيضاح مدى نجاعة الدبلوماسية الفرنسية التي لم تكشف عن أطماعها صراحة حتى حدوث القطيعة وتؤكد ذلك وبتيقن الأولى المذكرة المؤرخة 1826/12/07 م والتي بمقتضاها أعلنت الحكومة الفرنسية فرض حصار بحري على الجزائر وذلك قبل حادثة المروحة بخمسة أشهر.⁽²⁾

ثم ما انفكت أن بينت ذلك بعد رفض الداوي حسين إعطاء ترصية للأسطول الفرنسي الراسي أمام مدينة الجزائر آنذاك وكان يوم 16 جوان 1827م وأرادت فرنسا من خلال تلكم الترصية أن ترد شرف فرنسا المهان حسب زعم المروحة، وكانت شروطاً لترصية مجحفة أرادت من خلالها الحرب لا للتهذئة السلمية، فكانت مساعيها على مبدأ القوة الحربية والتهديد العسكري، وهذا ما جعل الداوي وأعوانه يواجهونها بالتعنت، وقدم مطالب الترصية الأميرال⁽³⁾ collet، أما الجزائريين فقد ذهبوا بعدما كانوا أعزة أقوياء، لا يعرفون الهزيمة ويصف حالهم وحال الجزائر عشية الاحتلال سيمون بفاير في «لقد كان لهذه الحادثة أثر سيء في نفوس السكان يستعصى علي الوصف، فعندما صفرت الحجارة وهدرت في الجو، وانقطعت زمجرة المدافع أيضاً، استبد بالمدينة ونواحيها صمت رهيب، أن زایل الناس ما خامرهم من ذهول صارم وغيوبة منكورة، حتى ترددت في أرجاء المدينة كلها أصوات البكاء والنياحة....».⁽⁴⁾

(1)- يحيى بوعزيز، السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري 1830-1954، عالم المعرفة، الجزائر، 2000، ص 75-76.

(2)- أحمد سليمان، المرجع السابق، ص 83.

(3)- ناصر الدين سعيدوني، «الحصار البحري الفرنسي على السواحل الجزائرية 1827-1830»، المجلة التاريخية المغربية، عدد 9، تونس جاني 1976، ص 36.

(4)- سيمون بفاير، مذكرات أو لمحة تاريخية عن الجزائر، نق و تع أبو العيد دودو الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974، ص 99.

و ما يهمننا في هذه النقطة هو الموقف السلبي تجاه الحصار الذي أبداه الداوي و حكومته حيث لم تبد الدولة أية محاولة جادة لفك الحصار، و يذكر أحمد الشريف الزهار في مذكراته «ثم جاءت مراكب الفرنسيين ووضعت مراكبها، و بقي الأمر كذلك»⁽¹⁾.

وهذا ما يزيد توضيحا على عدم التحرك السياسي سواء في نطاق الدولة العثمانية أو على المستوى الدولي باعتبار العلاقات الجزائرية، كإقحام عض الدول المنافسة لفرنسا، وأيضا رغبة الجزائريين في السلم ما جعلت الداوي ينحو نحوهم وهذا ما يجعلنا نرجح أن سبب هذا الموقف هو كون ميزان القوة هذه المرة مرجح لصف الفرنسيين، وذلك لتحطم الأسطول الجزائري عن آخره في معركة نافارين 1827⁽²⁾، و رغم كل هذا فانه يمكن القول أن الحصار البحري الفرنسي ما هو إلا خطة سياسية تبنتها فرنسا و بعض الدول الأوروبية وعلى رأسها فرنسا و بريطانيا (مؤتمر فيينا 1815م- إكس لاشابيل)⁽³⁾، وهدفت لتحطيم البحرية الإسلامية في البحر المتوسط لأجل التمهيد للاستعمار توسعي بتجاوب و طموح فرنسا، فضل الأوضاع التي بفرنسا استدعت هذا السبل.

و خلاصة لهذه النقطة نجد أن الموقف الجزائري تجاه الحصار كان سطحيا في إجراءاته وتوقعاته محليا التخطيط، أما فرنسا فكانت بتخطيط بعيد المدى و ما الحصار إلا تنويع لتحكم الاقتصادي في البحر المتوسط و التحكم السياسي لأوروبا المسيحية في الجزائر⁽⁴⁾.

أما الوثيقة الثانية هي رسالة وزير الخارجية الفرنسي البارون دي ماس إلى الداوي حسين بتاريخ 28/فبراير/1827 التي عدد فيها تظلمات فرنسا ومطالبها إزاء الجزائر حيث شكى اعتداءات البحارة الجزائريين على السفن الفرنسية حسب زعمه، وتعهد الداوي بعدم المساس بالسفن الفرنسية مثلها مثل السفن البابوية⁽⁵⁾.

وبعدها كان هجوم على الجزائر الذي حقق نجاحا باهرا، و نجد أيضا الموقف السلبي للجزائر، حيث لم تكن لتحتل بتلك السهولة وهو ما يقم القارئ للأحداث بوجود دعائم أخرى لفرنسا بالجزائر في حد ذاتها، وسوء التخطيط العسكري حيث يذكر أحمد باي في مذكراته «في معنى قوله أنه أوجد

(1)- أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 163.

(2)- الحسن بن محمد الهادي، احتلال الفرنسي من خلال نصوص معاصرة، مؤسسة عالم الأفكار، الجزائر، 2009، ص 55.

(3)- جمال قنان، المرجع السابق، ص 399.

(4)- ناصر سعيدوني، المرجع السابق، ص 42.

(5)- أحمد سليمان، المرجع السابق، ص 83.

خطة محكمة إلا أن الداي فضل صهره إبراهيم آغا و عاد هو إلى قسنطينة لتحضير و حماية بايلكه»⁽¹⁾ وكان الاحتلال ووقع الداي معاهدة الاستسلام التي تعهد فيها الجنرال دوبورمون وكان 1830/07/05 على المحافظة على أرواح الأهالي وممتلكاتهم و احترام معتقداتهم، ومساجدهم وما كانت 7 أيام حتى غادر الداي إلى ليفورنة الإيطالية، وبعدها صدر بيان تجاه الأتراك في اليوم 1830/07/09 م لمغادرة الأتراك غير المتزوجين 1830/07/10 م غادروا متجهين إلى أزمير،⁽²⁾ وقعت الجزائر تحت الاستعمار الفرنسي والذي لم يحرك ساكن الدول العربية و المجاورة شأنه شأن حالة اليوم بل أكثر من ذلك ما أبداه الموقف المصري لمحمد علي الذي فكر في احتلال الجزائر و تقديمها لفرنسا و يمكن ربطه بالحصار وهو ما يجري في الدول العربية و الدعم العربي للعالم المتحضر لذلك ،و نخرج في النقطة الموالية إلى إحدى الركائز الأولى التي عمدتها فرنسا بالجزائر ألا و هي النظم السياسية التي جعلتها بالجزائر .

المبحث الثاني: مرحلة التردد 1830-1834

اتسمت الأوضاع بالجزائر بعد توقيع معاهدة 1830/07/05 م بين جنرال الحملة الفرنسي دوبورمون و داي الجزائر حسين داي، بأنها وقعت الدولة الاستعمارية الفرنسية في مرحلة ريب لم تكن ترى فيها الرؤية الحقيقية للوضع في هذه الدولة التي ظلت لقرون تهدد كيائها الدول الأوروبية الصليبية ككل، وحاولت فرنسا الدخول إلى أغوارها الدولة إلا أنها وجدت صعوبات كانت عائق في فهم المجتمع و تركيبه و توالى على الحكم العديد من الضباط والجنرالات الفرنسيين تحت حكم وزارة الحربية بفرنسا، وسنوضح في هذا المبحث جل الحكام الذين توالوا ضمن مرحلة التردد، وكانوا لهم أثر في تغيير نظرة الجزائريين بسبب سياستهم الاستعمارية، و أيضا استحكموا أمور الجزائر حتى تدخل في مرحلة أخرى التي تقرر فيها فرنسا رأيها حول الجزائر.

فترة حكم دوبورمون: Dobrmon

إن أول حاكم عام للجزائر هو دوبورمون الذي كان قائد الحملة الفرنسية كما ذكرنا سابقا و الذي قام بإنشاء أول هيئة سياسية تمثل فرنسا بالجزائر، حيث أنشأ لجنة حكومية برئاسة المتصرف دينيه وجعل أعضائها من الفرنسيين والعرب واليهود وأبعد منها العناصر التركية التي تم طردها من الجزائر بعد مواقف كثيرة جعلتها السلطات الفرنسية⁽³⁾، حيث أن أول قرار كان أصدره دوبورمون تجاه

(1)- علي تابلت، المرجع السابق، ص 118 - 119.

(2)- أحمد باي، مذكرات أحمد باي، تر محمد العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1993، ص 18.

(3)- أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900، ط1، ج1 دار الغرب الإسلامي، الجزائر، 1992 ص 28.

الأتراك هو إرسالهم إلى أزمير⁽¹⁾، وحبكه مؤامرة ضدهم متهما إياهم بإثارة الفوضى بالجزائر حيث يوضع حمدان بن عثمان خوجة ذلك الوضع الذي يصفه بالمخالف لما جاء ضمن معاهدة الاستسلام من مبادئ حضارية لدولة الفرنسية و ينتقد بورمون نفسه وبوارد قوله كالاتي «تتص معاهدة الاستسلام على أن الأتراك يعتبرون من سكان المدينة، ولكن بعد استسلام المدينة بفترة وجيزة قام دوبرمون بنفيهم واختطافهم، ففصلوا عن نساءهم و أطفالهم دون أن يقترفوا أي ذنب، وكانوا يقادون إلى السفن قبل ساعة الإبحار بأيام عديدة، وأبشع أمام الرأي العام بأنه ثبت أنهم ينوون التآمر ضد الفرنسيين وهي جريمة مزعومة لا أساس لها من الصحة»⁽²⁾.

وهنا نجد مدى الظلم الذي تعرض له هؤلاء، و بالتالي كانت بداية سياسة فرنسا هو إلغاء وجودهم ضمن الوجود الجزائري، ووصف حمدان خوجة الحقد الذي أبداه الفرنسيين للأتراك متمثلا في قائدهم دوبرمون ما هو إلا دليل على تناقض أولا و قبل كل شيء السياسة الفرنسية و كانت إجراءاتها ضد الأتراك مجرد بداية لقمع استعماري سيتلاحق ضمن سياستها، و ينقده حمدان خوجة دوبرمون «الم يكن من حق رجل كالسيد دوبرمون المكلف بمهام سامية و الممثل لأمة متحضرة، أن ينظر في المسألة ليتأكد من صحة أو عدم صحة الاتهام؟ وهل يمكن أن يكون لذلك أساس؟... أن قلة عددهم و كذلك صنفهم لا يسمحان لهم بتدبير مؤامرة.....كيف يمكن أن تكون لهم نوايا عدوانية، وهم بدون سلاح ولا عتاد حربي وللمدفعية وعددهم قليل؟...كيف إذن يمكن لقائد جيش أن يهتم بتقارير كاذبة، بعيدة كل البعد عن الحقيقة و لا تدل إلا على النوايا السيئة التي يضمورها أعداء الأمن العمومي»⁽³⁾.

وهنا نجد ممثل الاتجاه السياسي في الجزائر في عهود الاستعمار الأولى، و هو حمدان بن عثمان خوجة يعيب السلطات الفرنسية على إجراءاتها، ويرى تناقض أقوالها و أمثالها، ومن أولى مهمات هذه اللجنة تسيير شؤون المدنية و توفير الحاجات الجيش و السكان و المحافظة على الأمن و المرافق و بعبارة أخرى فان اللجنة هي نواة الحكومة الفرنسية العامة بالجزائر، و احتوت كل من اللجنة المالية والبلدية، والدينية على هياكل إدارية مثلت بداية أولية للإدارة الفرنسية ستوضحها في الفصل اللاحق و نغض النظر هنا على الأجهزة السياسية التي تولتها.

كلف دوبنيوس Dobnius بالشرطة والذي اتسم بعدم العدالة، والنهب وميله الكبير لليهود "بكري"، أما اللجنة البلدية فقد مثلها الفرنسيون والعرب أمثال حمدان خوجة وبوضربة، أما اللجنة

(1)- يحي جلال، السياسة الفرنسية في الجزائر 1830-1920، ط1، دار المعرفة، الجزائر، 1959، ص79.

(2)- حمدان بن عثمان خوجة ، المصدر السابق، ص 195 ، ص 196.

الدينية فقد جاءت للسهر على ممتلكات الأوقاف و حمايتها إلا أن كل من لجنة البلدية والدينية كانت تحت سلطة اللجنة المالية و قد جعلت اللجنتين لأجل تمويه الجزائريين و استرضاءهم.⁽¹⁾

في ظل الظروف التي تعيشها الجزائر، جرت فرنسا في نقاشات حادة حول الاحتفاظ بالجزائر أو تقديمها للسلطان العثماني وفق شروط تملئها هي على الباب العالي، ومن جهة أخرى النية المبيتة للويس فيليب حول احتفاظه بالجزائر، و لكنه لم يعمل على إجراء تصريح رسمي بهذا الشأن بل احتفظ لنفسه بحرية العمل التامة والرؤية الفرنسية ذات أبعاد مصلحيه حول الجزائر وكانت تتداول في اجتماعات فرنسا⁽²⁾

أيضا يمكن أن نوضح منحى آخر للرؤية الفرنسية حيث ظهر منظوران الأول يقول طرد الجزائريين بالجملة من أراضيهم و تملكها للمهاجرين الأوربيين و قد جعلت إدارة لخدمة هذا الاتجاه ممثلة أولا في المكاتب العربية ، أما الاتجاه الثاني فقد أستأثر الاحتفاظ بها مع فرض سيطرتهم على الأهالي.⁽³⁾

إذن ما يمكن إثباته خلال المرحلة الأولى من الاستعمار الفرنسي بالجزائر أي فترة دوبورمون هو أنه تمثيل أولي لبداية السيطرة الفرنسية بالجزائر وإظهار أطماعها الأولى من سياسة السلب و النهب، حيث تكاد تجمع جل المصادر المعاصرة على نهب القوات العسكرية من قصر الداوي و من الخزينة العامة من أموال كانت من حق الشعب والدولة الجزائرية، فقد استولت فرنسا الاستعمارية بمساعدة اليهود الجواسيس الذين دلوا قادة الحملة على أموال الداوي و كنوز القصبة.⁽⁴⁾ أيضا بعض يهود الجزائر كان لهم الفضل في دعم الحملة الفرنسية ، و بمجرد نزولهم إلى شوارع مدينة الجزائر، أخذوا يقبلون الجنود الفرنسيين و يرحبون بهم .⁽⁵⁾

فترة حكم الجنرال كلوزيل: Clauzel

(1)- أبو القاسم سعد الله، (الحركة الوطنية) المرجع السابق، ص 28-29.

(2)- المرجع نفسه ، ص 28-29.

(3)- يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، د س ن، ص 11.

(4)- محمد بلغيث، تاريخ الجزائر المعاصر دراسات ووثائق (وثائق جديدة و صور نادرة تنشر لأول مرة) ، ط1، دار البلاغ الجزائر، 2001، ص7.

(5)- كمال بن صحرأوي، الدور الدبلوماسي ليهود الجزائر في أواخر عهد الدايات، ط1، بيت الحكمة، الجزائر، 2009، ص 170.

بمجرد تولي هذا الأخير الحكم في الجزائر أنشأ فرقة مشاة من بعض الجزائريين المرتزقة سماها فرقة الزواف 1830/10/01م وحاول إنشاء فرقة محلية ميليشيا. عند دخوله مدينة المدية وكان الهدف من وراء هذه الفرقة هو تقليل المصاريف العسكرية، واستعمال تلك الفرق للأجل الاستيلاء على مدن جزائرية أخرى، وفي نفس المهمة أصدر كلوزيل، أمره بمنع الجزائريين من حمل السلاح و حكم بعقوبة الموت على من يحاول حمله.⁽¹⁾

تكونت فرقة الزواف أنها هذه القوة من فيلقين إلى جانب فرقة من الخيالة أو كان لهؤلاء دور فقال في التوسع الفرنسي في الجزائر، وبالعودة للخلفية التاريخية نجد أن السلطة الفرنسية قد تفتتت إلى أهمية القوة المحلية الجزائرية، خاصة فرقة زواوة حيث نبه محافظ الشرطة دوبيونك القادة الفرنسيين و في مقدمتهم دوبرمون إلى ما يمكن أن تفيد به قبيلة زواوة التوسع العسكري إذ كانت تمد النظام العثماني بقوة فاعلة و دائمة، و كان لها دور فعال في تشكيل قوة من القبيلة للعمل مع فرنسا، وهذا ما أكدته دوبرمون في مراسلة له إلى وزير الحربية الفرنسية يوم 23/أوت/1830م من حوالي 500 محارب من زواوة شكلوا قوة حربية بقيادة ديفييري Deuvoirer.⁽²⁾

نجد كلوزيل يحاول فهم دواعي فشل سابقه خصوصا في (احتلال عنابة-وهران-البليدة) هذا الضابط الذي كان أكثر تحمسا لسياسة الاستعمار والاستيطان الأوروبي بالجزائر، وبالتالي سيقود حملة نوفمبر 1830م، التي قادها الضابط (بوابيه)، ورافقه الحملة مترجما، ودخل البليدة 1830/11/18 م واحتل مسجد البليدة و جعله مستشفى عسكريا وأطلق العنان لجيشه لمطاردة السكان حيثما كانوا حتى دخل الجبال المجاورة لها، و كان السكان قد أظهروا التراجع قصدا، كما قتلوا مع سلفه قبل أن ينقضوا على المعتدين. هنا السؤال الذي يطرح أين وعود فرنسا التي تعهدت بها خلال وثيقة الاستسلام؟ أم أنه ستتغير الحكام بتغير السياسة ؟

وهذا ما يؤدي بنا إلى القول بأن عملية احتلال الجزائر بالنسبة لفرنسا يعد فاتحة جديدة للهيمنة الغربية إذ أن الدولتين كانت لها علاقات سلمية قوية مع فرنسا سمحت لهم في كثير من الأحيان بإقامة علاقات صداقة قوية وتعاون دائم، إلا أننا نجد السلطات الفرنسية لم تعامل الشعب الجزائري ككيان اجتماعي متماسك بل كشتات من الأشخاص ومجموعات مشاغبة، ولعل هذا ما يفسر اعتماد الاستعمار الفرنسي في الجزائر على القوة العسكرية هي السيطرة على المجتمع.⁽³⁾

(1)- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية المرجع السابق، ص 37.

(2)- أممية عميراي، من تاريخ الجزائر الحديث، ط2، دار الهدى، 2004، ص 84.

(3)- محمد الأمين بلغيث، المرجع السابق، ص 8-9 .

ويمكن القول أن هدف كلوزيل شأنه شأن فرنسا، وهو دعم الجزائر لفرنسا من جل النواحي الاقتصادية اجتماعية⁽¹⁾، أمن هدفه الشخصي ويذكر أبو القاسم سعد الله طموح كلوزيل «تسجيل اسمه في قائمة الذين صعدوا جبال الأطلس، و قطعوا مضيق الشقة بزعماء الرومان، ولو كان هدفه غير ذلك وكان قائدا محنكا لاحتاط للأمل وقدر خطواته قبل الابتعاد عن خطوته»، وأهم مميزات حكمه:

- كانت جل قراراته ارتجالية متناقضة التي ادعى فيها إعلانها عن تنظيم المدينة و إصلاح الأحوال.
- اتهم اللجنة البلدية بترك المدينة في حال وسخة للغاية، "و المعروف عن هذه اللجنة كانت مؤلفة من الحضر و اليهود برئاسة فرنسي و هو دي فو " دليل على اهتمامه بنظافة المدينة .
- أقام الشرطة جعل كل من يدخل المدينة غريبا يسلم جواز سفره إلى مفتش السفن الذي يسلمه بدوره إلى محافظ الشرطة. و على المعني بالأمر أن يذهب بنفسه في اليوم التالي لاستلام جواز سفره وورقة الإقامة بعد التأكيد من هويته.
- جعل محكمة إسلامية يرأسها قاضي جزائري، وحكمة يهودية مع تعديل جل المسائل التجارية و المدنية، إضافة إلى ذلك إقامة محكمة جنائية يرأسها محافظ الشرطة دوبينوس.⁽²⁾

هذه توضيح موجز لجل ما ميز كلوزيل، إلا أنه يبقى يمثل طموحات استعمارية فرنسية ، وسنتطرق لجل الاستراتيجيات المقامة في عهده، لبسط نفوذ فرنسا في الفصل الثالث.

فترة حكم الجنرال بترتزين: Berthézene

جاء خلفا لكلوزيل 20/فيفري/1831م لم يبق إلا بضع شهور اتبع سياسة الترغيب والترهيب ووضع أسس الاستيطان، ووصفها لمؤرخون بالطيبة و الضعف.⁽³⁾

و قد انتهج بترتزين Berthézene اعتماد سياسة التهدئة لما جعله يسحب حاميته من المدينة تحت ضربات أحمد بن الباوي بومرزاق وعين الحاج محي الدين بن الصغير بن سيدي المبارك، في منصب أغا العرب⁽⁴⁾.

إلا أن المقاومين الجزائريين ظلوا يتابعون مقاتلة جنوده، وفي الطريق من البلدية إلى الجزائر كان المقاومون هناك قد هاجموا المزرعة النموذجية بالقرب من الحراش بقيادة ابن زعموم، أما ما ميز

(1)- شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصرة "الغزو و بدايات الاستعمار 1871-1827"، ط1، مج1، دار الأمة، الجزائر، 2008، ص 137.

(2)- أبو القاسم سعد الله ، المرجع السابق، ص 40.

(3) -Robert Charles Ageron , Le gouvernemen Du général Berthezène à Alger en 1831, EDIF , Alger ,2000, p 13.

(4)- ابراهيم مياشي، مقاربات في تاريخ الجزائر 1830-1962، دار هومة، الجزائر ،2007، ص 59.

فترته هو القرار الوزاري الذي أفقد جيش إفريقيا اسمه فيلق الاحتلال، وأمر "بتعليق مخطط الاستعمار" الذي قرر كلوزيل العمل به، ووجد هذا الأخير جنود بروح محبطة من جل النواحي، أما موقف بتريزين تجاه الجنود القادمين من باريس فقال فيهم «هم مجموعة من حثالة شذاذ الآفاق التي التقطت من شوارع باريس».⁽¹⁾

حتى وإن قام بتريزين بعملية ضد المدينة نتيجة لجوء الباي بن عمر الذي هدده ابن الباي بومرزاق في مدينته غير أنه لم يستطيع الصمود والتراجع.⁽²⁾

فترة حكم دورفيغو: Doravigo

جاء خلفا بتريزين ديسمبر 1831، اتسمت شخصيته بأنه كان شبه كلوزيل في تصرفاته الشديدة وفي كرهه لأهل الجزائر وفي سلوكه البوليسي، وغلظته هو ما أثار الجزائريين ضده، كان عنيف في معاملة مما أدى إلى عنف المقاومة ضده.

تولى السلطة بلقب "القائد العام لفيلق احتلال افريقية"، وانفصلت في عهده السلطة العسكرية و السلطة المدنية بأمر ملكي وكانت سلطاته تتمثل في الحفاظ والدفاع عن أمن الممتلكات الفرنسية بأفريقيا، كما تقع تحت أوامره الإجراءات السياسية والأمن العام في الأماكن الواقعة تحت حكمه، وكان منصب المتصرف المدني الذي تقلده أثناء هذا العهد كل من البارون بيشون الذي لم يتفاهم مع رفيغو على التصرفات السياسية في الجزائر، و جيني دي بوسي Jenny de Bossi كان يسهر على إقامة الخدمات المدنية و المالية و العدالة.⁽³⁾

وأهم ما ميز فترة دوق دورفيغو هو المجزرة الرهيبة التي ألحقها بقبيلة العوفية القاطنة وراء وادي الحراش التي اعتدت على مبعوثي فرحات بن سعيد (من نواحي بسكرة) إلى رفيغو.

قام هذا الأخير ليلة 1832/05/05م بذبح القبيلة عن آخرها أثناء نومها و قبض على شيخها (الشيخ ربعة)، وحاكمه محاكمة صورية وأعدمه رغم أن التهمة لم يثبت عليه ولا على قبيلته.

كما اتسمت العلاقات بين رفيغو و بيشون بالاختلاف حول طريقة الاستعمار في الجزائر، فقد كان بيشون يرى ضرورة إعادة الكولون الذين حلو بالجزائر بدون رأس مال من حيث أتو، أما رفيغو فكان يرى بقاءهم في الجزائريين عليهم، و قد انتصر رأيه كما قرر رفيغو اشتراك الكولون في الذين

(1)- شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص 143-144.

(2)- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية ج1، المرجع السابق، ص 47-48.

(3)- المرجع نفسه، ص 49 .

حلو بالجزائريين بدون رأس مال من حيث أتوا، أما رفيغو فكان يرى بقاءهم في الجزائر و توزيع أراضي الجزائريين عليهم وانتصر رأيه، وهو ما استدعى قراره في أن يجعل كل الفرنسيين بين 20 و 60 سنة يشكلون ما أسماه بالحرس الوطني.⁽¹⁾

فترة حكم الجنرال فورال Voiron:

إن أهم ما فترته خروج فرنسا من مرحلة التردد التي انتابت الجهات الفرنسية، واللجنة الإفريقية التي جاءت إلى الجزائر بقرار إمكانية بقاءها بالجزائر و بذلك جاء مرسوم 2/ يوليو/ 1834م الذي يؤكد على المحافظة على الجزائر .

وسمي منصبه قائد بالنيابة لجيش الاحتلال فانه ظل أطول مدة (17 شهرا) ولم يبقى هذه الفترة قائد فرنسي، وكان غير مستقل في تصرفاته خلافا لزميليه كلوزيل و رفيغو، فهولا يتحرك إلا بتعليمه وزير الحربية، وكان قادتها حتى وهران ديميشال وعنابة دوزير مستقلين عنه ويتسلان مباشرة مع الوزارة دون المرور به، بل أن قائد بجاية دوفينييه، كان يتجاوز فورال رغم أنه ما يزال برتبة عقيد.⁽²⁾

و يذكر شارل أندري جوليان «أنه استحوذ على قلوب الناس بلطفه وتسامحه، وتقتصر ممارسة نشاطه على الإقليم الموضوع تحت سلطته المباشرة، أي على ضاحية مدينة الجزائر، وكان يرغب في التوسع إلى النتيجة برمتها ليسهل عملية إقامة المعمرين فيها عبر احتلال البلدة...»⁽³⁾

وقد جرت مناقشات بينه والأمير عبد القادر، ولم يتخطى النواحي البعيدة للجزائر بل لم يجرؤ جيشه على مغادرة أسوار المدينة، أما ديميشال فقد كانت مناقشات بينه و بين الأمير في مستغانم و أرزيو، و طمح إلى عقد معاهدة تحقق له مجدا شخصيا (أي ديميشال)، وهي المعاهدة التي وقعت في 26/04/1934 واعتبرت انتصارا "كبيرا" للأمير، أما بجاية فقد كانت على أسوأ حال أيضا صد هجومات المقاومين بالإضافة إلى ذلك حضور اللجنة الإفريقية التي حققت في الصراع بين المقاومة والاحتلال منذ 1830، وتكونت في 1833 ظلت تعمل في فرنسا وفي الجزائر وتقوم باتصالات وقراءات ومشاورات مع مختلف الأطراف لتقرر ما إذا كان من صالح فرنسا المحافظة على الجزائر مهما كان الثمن أو الجلاء عنها، و قد تجول أعضاءها الذين تقاسموا العمل فيما بينهم حسب الاختصاصات، في مختلف النقاط التي كان الفرنسيون فيها.

(1)- أبو القاسم سعد الله ،المرجع السابق، ص50.

(2)- المرجع نفسه، ص51.

(3)- شارل أندري جوليان ، المرجع السابق ، ص150.

المبحث الثاني: مرحلة الإلحاق 1834-1848 :

نجد أن هذه المرحلة قد مهدت لها العديد من الظروف لتصل فرنسا إلى قرار حول الجزائر تحدثنا في المبحث الأول عن اللجنة التي شكلها دوبرمون بمجرد وصوله إلى الجزائر، ثم الظروف التي هيأت لإنشاء اللجنة الإفريقية نتيجة عوامل نذكر منها:

الشكاوي التي بدت جراء تعسف القادة العسكريين وخدمة مصالحهم الذاتية، إبادة أبناء الجزائر وإصرارهم على عزل المدنيين الفرنسيين وعدم السماح لهم بالتدخل في شؤون الإدارة الجزائرية فكان إنشاء اللجنة الإفريقية 07/07/1833 م لكي تحقق في الموضوع و تقترح :

الحلول المناسبة لأهم المشاكل الناتجة عن الاحتلال و دراسة الأوضاع الراهنة بنزاهة و موضوعية⁽¹⁾. وبالفعل فقد قامت اللجنة بالتحقيق في الفترة الممتدة من 02/09/1839م إلى غاية 25/10/1833م عادت إلى فرنسا يوم 09/11/1833 م وقدمت تقريرها للحكومة الفرنسية مقترحة الاحتفاظ بالجزائر وأطلقت عليها اسم "الممتلكات الفرنسية في إفريقيا"⁽²⁾.

في 12/12/1833م تشكلت لجنة ثانية موسعة تتألف من 19 شخصية عسكرية و مدنية (8 أعضاء من اللجنة الخاصة ثلاثة من نظراء فرنسا منهم الدوق ديكاز "رئيسا" و خمسة نواب منهم "باسي" و "ساد" المعروفان بآراءهما المناهضة للاستعمار، والمساعد الميداني للملك قائد المنطقة البحرية لمدينة "تولون" البارون فولاند، المشرف الإداري العسكري الذي أبدى بصراحة ووضوح سنة 1831م لصالح الاحتلال النهائي⁽³⁾.

قامت اللجنة بمراجعة التقارير والملفات واستمعت لشخصيات فرنسية وشخصيات من الأهالي بوايي Boyer، كراماندالتون Kramandalton دوبرمون وفلازي Vlaze و قائد السرية دارماندي D Aamandy، ونقيب هيئة الأركان سيكار cigare والمشرف الإداري السابق بيثون Pichon و الناطق الرسمي باسم المعمرين موريس Morris و رئيس بلدية رووان باربي صاحب الأملاك الشاسعة في الجزائر، وأخيرا "السكان المورسكيون من مدينة الجزائر" بوضربه و حمدان خوجة وسي حمدان بن أمين السكة المحافظون 07/مارس/1834م خرجت اللجنة بأهم المقترحات أهمها 17 صوتا مقابل صوتين⁽⁴⁾، أن شرف فرنسا و مصلحتها يفرضان عليها الإبقاء على ممتلكاتها الموجودة على

(1)- مذكرات أحمد باي، المرجع السابق، ص 140.

(2)- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 122.

(3)- شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص 199-200.

(4)- المرجع نفسه، ص 200.

الساحل الشمالي الإفريقي، جعل منصب الحاكم العام بإدخال عناصر جزائرية إلى المجلس البلدي، إنشاء مجالس بلدية في كل من الجزائر، وهران، عنابة، إنشاء ميزانية خاصة للجزائر.⁽¹⁾

ومما تقدم نستخلص أن الجزائر أصبحت تسير بطريقة عسكرية خاضعة لوزارة الحربية الفرنسية، وقد تصادفت فترة حكم دبرلون Dberlun الحاكم العام للجزائر الذي عين يوليو 1834م، واتصف هذا الأخير بضعف شخصيته وكبر سنه "70 سنة"، وحاول هذا الأخير القيام بحملات عسكرية احتلال البلدية لكن باءت بالفشل.⁽²⁾

بصدور قرار 1834/07/22م كانت السياسة الفرنسية تقوم على أساس وجود حاكم عام ينفذ السياسة العسكرية لوزارة الحرب الفرنسية⁽³⁾، وحسب النصوص القانونية التي وردت في الأمر الرئاسي الصادر، فإن الحاكم العام يعين من طرف مجلس الوزارة بناء على اقتراح من وزير الحرب الفرنسي، وفي البداية أعطيت له كل الصلاحيات بحيث يقوم بإعداد الميزانية التي تدخل في إطار ميزانية وزارة الحرب التي تقدم للبرلمان الفرنسي، كما أنه يشرف على قضايا جمع الضرائب و فرضها و معاقبة من لا يدفعها، كما يختص بقضايا العدالة وإشرافه على أعمال رجال القضاء وبصفته الحاكم فإنه المسؤول الأول عن قضايا الأمن و الشرطة و كل المسائل العسكرية، واهم ما ميز هذه الفترة سياسة بيجو الذي كان من دعاة الإلحاق وبشدة، وتبنى هذا الأخير سياسة احتلال الجزائر بالسيف والمحراث، وذلك بإعلانه أمام البرلمان الفرنسي في 15 يناير 1840م، بأنه لم يجد وسيلة فعالة لإخضاع الجزائريين غير مصادرة أملاكهم الزراعية.⁽⁴⁾

وبالتالي فإن سياسته كرجل عسكري ستركز على إعطاء المستوطنين الفرنسيين فرصة لإقامة في كل مكان توجد في مياه دون اعتبار للمالك الأصلي لتلك الأراضي.

وهنا تبدو و بوضوح البداية القانونية للهيمنة الفرنسية والاستغلال والنهب، الذي ستتبعه فرنسا، لخدمة القادة العسكريين المغامرين والأجانب، و توضع المعالم الأولى للاستيطان وفق نظام قانوني للاستيلاء على خيرات الجزائر و دعم أوروبا مسخرة أبناء البلد وأرضهم لها.

(1)- أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث " بداية الاحتلال "، طه، دار الغرب الإسلامي، الجزائر، ص 107.

(2)- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية ج1، المرجع السابق، ص 57.

(3)- شارل أندي جوليان، المرجع السابق، ص 203 .

(4)- نبيل بلاسي، الاتجاه العربي الإسلامي ودوره في تحرير الجزائر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1990، ص 32.

ولتحقيق أهدافها كان لابد للأطراف مساعدة، و كان لها ذلك بتقرير، شخصيات عسكرية ومدنية لإقامة إدارة قوية قادرة على التحكم في مجرى الأمور بالجزائر و إخضاع الجزائريين بالقوة إلى رغبات الغزاة الأوربيين:

- 1- قائد للجيش لكي يساعده في الميدان العسكري.
 - 2- قائد للبحرية مسؤول عن القوات الفرنسية في قطاعه.
 - 3- مسؤول عن القضايا المالية و الإدارية في الميدان العسكري.
- أما المسؤولية المباشرة في توجيه الأوامر لهؤلاء فكانت تصدر من قبل وزارة الحرب الفرنسية و بإشراف الحاكم العام، و بتنسيق مع المساعدين الثلاثة المدنيين :

1)- المسؤول الإداري المدني : و هو الشخص القوي في الجزائر بعد الحاكم العام، إن سلطاته تعادل سلطة عامل العمالة في فرنسا حيث كانت تسميته في هذا المنصب تأتي من طرف الملك بناء على اقتراح من وزير الحرب في فرنسا، و يعتبر المحرك الرئيسي للإدارة الاستعمارية لأنه يشرف على توجيه كبار الموظفين الذين يخضعون لتعليماته و أحكامه .

2)- النائب العام : وهو الشخصية الفاعلة المسيطرة على القضاء والقضاة، و قد حاول أن يحصل على دعم و تأييد المعمرين و مناصرة قضاياهم، و ذلك لكي يحصل على رضاهم لكن المشكل الذي واجهه النائب العام أن المعمرين كانوا يطبقون القانون على أنفسهم بالطريقة التي تحلو لهم ولم يكن في إمكانه الوقوف في وجهه.

3)- المدير المالي: ويعتبر بمثابة وزير المالية في الإدارة الاستعمارية، إذ أنه كان يشرف على إعداد الميزانية، و جمع الضرائب، و يتمتع بحق الأمر بالصرف في الجزائر.⁽¹⁾

هذا بالنسبة للأجهزة السياسية. أما الإدارية فسيكون الحديث عنها في الفصل الموالي، و بمجيء قرار 1845/04/15م تقسيم الجزائر و هو ما يؤكد قرارها الأول و هو الإلحاق .

وتتحدث فيها المراسيم و القرارات المتعلقة بالجزائر ووزير الحرب الفرنسي المصدر لجل القرارات الخاصة بالجزائر، و تماشيا مع هذا التنظيم الجديد تم تشكيل الأجهزة السياسية الآتية:⁽²⁾

القيادة العامة والإدارة السامية مدير الشؤون الداخلية الأشغال العمومية المالية والتجارة، وكيل الجمهورية مدير الشؤون و جلهم تحت إشراف مدير الشؤون المدنية.⁽³⁾

(1)- عمار بوحوش ، المرجع السابق، ص 124.

(2)- نفسه، ص 126.

(3)- شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص 379.

و قد جسد هذا القانون في جعل مصلحة الأهالي بالدرجة الأولى، هل حقا أم لا ؟ أهذا توضحه الأحداث التاريخية اللاحقة؟

توضع في هذه المرحلة السياسية الإدماجية التي تبنتها فرنسا في الجزائر وتدرج مرحلتي الأولى: 1848-1852م. والتي يصدرها قانون الإدماج، وستتحو هنا إلى تهجير وإنشاء مستوطنات خاصة بالفرنسيين، مثلا بوهران إنشاء مستوطنة سان لو.

كما سبقنا التحدث عن بيجو وسياسة الإلحاق التي أكدت النظرة الفرنسية للجزائر، وتميز هذا الأخير بحنكته وسياسته التدميرية تجاه الأهالي ومنتجاتهم سواء، وذلك لأجل تحقيق أهدافه بالجزائر وأبرزها على الإطلاق الإدماج الذي سندرجه في النقطة التالية.

المبحث الرابع: مرحلة الإدماج 1848 - 1858 م

و تدخل هذه المرحلة في كنف الجمهورية الثانية، وضمن دستورها الجديد 04/نوفمبر/1848م في مادته 109 الجزائر تعتبر أنها فرنسية، و بمقتضى ذلك تم ترسيم دمج الجزائر، بمعنى تجسيد قرار الإدماج على أرض الواقع و بصفة رسمية. و قد اشتمل هذا الدمج على جل النواحي، في إطار دمج الاقتصاد التقليدي بالاقتصاد الفرنسي.

الإدماج المدني: بهدف خدمة الإدماج الاقتصادي، وإخضاع المسلمين الجزائريين للقانون المدني و التشريعي، القرارات 11/06/1848م، قرار 09/12/1848م وقبله قرار 08/03/1848م وغيرها كثير ستوضحها في النظم الإدارية لتعلقها بمرحلة الدمج الإداري.⁽¹⁾

الإدماج الثقافي بمساعدة المدرسة الاستعمارية أي فرض السيطرة المعنوية. موضحة في قرارات و مراسيم ستوردها ضمن الاستراتيجية الفرنسية في الفصل الثالث.

الإدماج السياسي و يتمثل في التمثيل السياسي للمسلمين في الأجهزة المحلية للإدارة الاستعمارية. خدمة للمعمرين.⁽²⁾

إذن بعد سقوط ملكية لويس فيليب، للجمهورية الفرنسية الثانية في مطلع عام 1848م صدر قرار في شهر مارس، نص على أن الجزائر جزء من التراب الفرنسي وسمح للمستوطنين الأوروبيين بانتخاب مستشارين بلدين لهم بالجزائر فضغطوا على الإدارة الاستعمارية حتى قامت بإلغاء حق

(1)- صالح عباد، الجزائريين فرنسا و المستوطنين 1830-1900، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1999، ص 32-33.

(2)- ايفوان توران، المواجهات الثقافية في الجزائر المستعمرة " المدارس و الممارسات الطبية و الدين 1830-1880، دار القصة، الجزائر، 2005، ص 109.

الأهالي في انتخاب نواب لهم في المجلس البلدية عام 1850م بدعوى عدم أهليتهم لذلك،⁽¹⁾ وبرزت سياسة الاستيطان للحكومة الجمهورية الثانية كوسيلة أخرى للتخلص من العمال العاطلين الثائرين في فرنسا نفسها 1848م، ففي شهر ماي بلغ عددهم بباريس مائة ألف، وقد شكلوا مصدر قلق للبرجوازية الفرنسية التي تريد أن تحتكر السلطة لوحدها .

وكان قرارها بإرسال هاته الأعداد الكبيرة للجزائر، وأقر مجلس النواب تخصيص 50 مليون فرنك لإنجاز العملية، وأخذت الطلبات تنهال على الحكومة فبلغ عددها أكثر من 100 ألف، و تم إرسال 20 ألفا (منهم 15 ألفا من باريس وحدها)، ووزعوا على 42 مستوطنة أنشئت لهذا الغرض، الفوج الأول من هؤلاء المنفيين غادر بيرسي Percy في 8 أكتوبر، في جو من المظاهرات الحماسية إذا أرادت البرجوازية أن تخلق من عملية الطرد هذه قضية وطنية، في هذا الجو الحماسي ألقى الرئيس الجمهورية خطابا موجه إلى هؤلاء المهاجرين، أكد فيه على المستقبل المزدهر الذي كان ينتظرهم، بفضل السهول الشاسعة التي سيجدونها في انتظارهم.⁽²⁾

ونجد السلطة الفرنسية قد حملت في هذه المرحلة لواء الاستيطان، بعدما جعلت من الجزائر لا يتجزأ منها إلا أن جل محاولات فرنسا لأجل إبقاء هؤلاء المستوطنين وعدم نجاح هؤلاء يعود للأسباب التالية:

- 1- كونهم عمالا و نجارا لا يفهمون شيئا في أمور الفلاحة.
- 2- عجزهم على التأقلم على حياة الريف و العمل الفلاحي.
- 3- عجزهم على التعود على الحياة الجماعية في المزارع الجماعية الاشتراكية.
- 4- عجز الحكومة عن توفير الإمكانات التي و عدت بتقديمها لهم.⁽³⁾

(1)- يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 14 .

(2)- صالح عباد ، المرجع ، ص ص 17 - 18.

(3)- يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 15.

بسقوط الجمهورية الفرنسية الثانية، خلفتها الإمبراطورية الثانية بزعامة الإمبراطور نابليون الثالث أوائل عام 1858 م الذي تحكم في أقدار فرنسا والجزائر، فاستعاد العسكريون نفوذهم بالجزائر بزعامة الحاكم الجنرال راندون*، الذي شجع حركة الاستيطان الأوروبي، وبنى حوالي 56 قرية استيطانية خلال أعوام 1853-1859 م استعمل مثل بيجو أسلوب مصادرة أملاك الأهالي وتفتيت أراضي العرش الشاسعة.⁽¹⁾

و قد استكمل راندون احتلال الجزائر، قام بالحرب وفقا للمبادئ الذي كان يتقاسمها جميع ضباط إفريقيا، ووضع مبدأ محاربة السكان كما يصفهم بالسكان الغطاء أي الجزائريين المقاومون بكل ما أوتوا من قوة، "التجربة أثبتت بأن استسلام هؤلاء السكان الذين يقاومون كل شيء، باستثناء الممارسة الحقيقية للقوة، لن يأتي إلا من خلال الأطلال" وهو ما سينجم عنه التدمير التلقائي للقرى بما فيها تلك التي لم يتم الدفاع عنها و صدر الأمر المسبق بحرقها مع إعطاء تعليمات الأسلاك التي "ستحمي القرى المحتلة بالقضاء على مساكن القبائل"، و نجد أن أصعب عقوبة للجزائريين و الفلاحين منهم تتمثل في إتلاف الأشجار المثمرة الذي يؤدي إلى خراب طويل المدى.⁽²⁾

اتسمت سياسة نابليون تجاه الجزائر خلال عهد الإمبراطورية بالتقلب والاضطراب وعدم الاستقرار على مبادئ وسياسة واحدة، حاول إرضاء الأهالي الجزائريين، وأيضا تشجع حركة الاستعمار الرسمي الرأسمالي عن طريق الشركات العقارية الرأسمالية الكبيرة التي أدت إلى فقدان الأهالي لمئات الآلاف من الهكتارات بواسطة الانتزاع القهري والمصادرة والحيل القانونية المشبوهة رغم أنه سلك في بداية عهد الحد من التهجير والاستيطان الأوروبي إلا ضغط المقاومة في فرنسا، والمستوطنين والعسكريين بالجزائر.⁽³⁾

*- راندون: عين بالجزائر 1852/12/2، كان متطوعا في سنة 1812، وعمره آنذاك 17 سنة، وتقلد رتبة مقدم في سن 19 سنة و بقي في رتبته الى غاية 1930 بفعل عودة الملكية الى العرش، أما مساره بالجزائر بدأ 1838 برتبة عقيد فيلق الثاني لجند القناصين بوهران، وقام بأشغال زراعية اعترف بيجو بنجاحها المعتبر، اهتم بشبكة الطرق 1848 تولى الشؤون الجزائرية في باريس، م اختبر وزير الحرب يناير 1841 1859 رقي إلى المارشال . تمتع برتبة البروتستانتية القوية، كان تريها الى حد الهوس .

(1)- يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 16.

(2)- شارل روبير اجيرون، المرجع السابق، ص 656.

(3)- يحي بوعزيز، المرجع السابق ، ص 16.

أما من الناحية احتلال الجزائر، فقد اتجهت سياسة راندون إلى التوغل في الصحراء جنوبا لتأمين منطقة الشمال، وأيضا السيطرة على قوافل التجارة إفريقيا السوداء، والقضاء على الحركة المقاومة الوطنية التي قامت في الجنوب وهددت بقاء الفرنسيين في المناطق الساحلية.⁽¹⁾

وقد انطلق راندون إلى الأغواط التي تنطلق منها الاتصالات بين الجنوب الوهراني والجنوب القسنطيني تعد من الواحات الأولى التي قبلت بالاستعمار الفرنسي والتي لم تقدم منها أبدا مساعدتها لعبد القادر، وكان الحاكم يعتبرها نقطة استراتيجية حيث راسل وزير الحرب يقول "إن أهمية هذا المركز ليست في حاجة إلى إثباتها بالدليل، و ذلك تجب إقامة معتبرة في هذه النقطة بقيادة ضابط فرنسي، و بذلك تصبح الأغواط الامتداد الجنوبي لاحتلالنا المنتظم للجزائر، وستسطر معالم الحدود القصوى التي لا يمكننا تجاوزها بدون مبالغة."⁽²⁾

المبحث الخامس : مرحلة وزارة الجزائر و المستعمرات 1858-1870 م :

مرت مرحلة الإدماج عشر سنوات طبق على جل الميادين السياسية والإدارية التي بدأتها الجمهورية الثانية عام 1858م، وواصلتها الإمبراطورية الثانية في بداية عهدها، حاول نابليون أن يطبق سياسة إدماج جديدة وأسلوبا جديدا في إطار ما عرف بوزارة الجزائر والمستعمرات التي استندت إليها كل مصالح الجزائر إداريا، وإلغاء منصب الحاكم العام، وعين مكانه وزير مقيم بباريس، تولاه جيروم نابليون Jerome Napoléon ،ابن عم الإمبراطور الذي صمم على تطبيق القوانين الفرنسية بحذافيرها في الجزائر، وباستقالته 1859 خلفه شاسلو لوبا Chasslo Luba.⁽³⁾

وتتكون وزارة الجزائر والمستعمرات المؤسسة في: 24/يونيو/1858 م من مديرية شؤون الجزائر، و مديرية المستعمرات، وكانتا منفصلتين عن وزارتي الحرب والبحرية، واهتمت بجميع صلاحيات الوزراء، الذين سلمت لهم المصالح المنفصلة ومصالح الحاكم العام في 1848م، أما عن استقالة جيروم فإنها كانت 07/03/1859م و تعد جل إصلاحاته مستلهمة من معاداته لنظام السيف.⁽⁴⁾ عارض العسكريون وضباط المكاتب العربية هذه السياسة، وشرحوا لنابليون مساوئها فحضر إلى الجزائر 1860م، وتأكد مما قيل له، فقام بإلغاء وزارة الجزائر والمستعمرات

(1)-جلال يحيى ، المرجع السابق ، ص 286.

(2)-شارل أندري جولييان ، المرجع السابق، ص 667.

(3)-حي بوعزيز، المرجع السابق ، ص 19

(4)-شارل روبير أجبيرون ، المرجع السابق، ص 668.

يوم: 26/نوفمبر/1860 رغم معارضة المستوطنين الأوروبيين، وعين المارشال بيليسي lissier de P reynaudp حاكما عاما جديدا واستحدث له مجلسا وزاريا لمساعدته.⁽¹⁾

حيث يذكر آغا بن عوده المزارى «و في هذه السنة قدم نابليون مرة أولى لمدينة الجزائر التي هي مأوى للقطن والزائر فتلقته الرعاية بها من العرب والنصارى واليهود من كل جهة بغاية القبول، واجتمعت عليه الجيوش من الفروع والأصول، جاء لملاقاته (كذا) باي تونس محمد الصادق فأجابهم السلطان بالترحيب الذي ذهلت منه العقول»⁽²⁾

والى جانب بيلسي عين الدوق مالاكوف Malakoff في منصب كبير مستشاري جوقة الشرق وقد تميز هذا الأخير باللامبالاة⁽³⁾، وذلك لكبر سنه رغم حرصه الشديد على مصالحه، إلا أنه يمكن القول أنه عزم على إتباع سياسة راندون Randon المتعلقة بمصادرة الأراضي و تهجير السكان، ومد الطرق البرية كالسكة الحديدية التي كانت لها مهمة ثلاثية فلم تتمكن إلا من تشغيل خط البليدة الذي تسرع في انجازه في 1862 بأشغال عسكرية⁽⁴⁾، و جلاها خدمة لمصلحة المعمرين لوضع ملكيتهم الشخصية للأراضي أو المشاريع بالجزائر.

وهذا هو المنحى الذي طلبه نابليون حيث بعد زيارته أرسل إلى بيليسي في الموضوع يوم 1863/02/06 م «إن الجزائر مملكة عربية وأنا إمبراطور العرب مثلما أنا إمبراطور الفرنسيين» . ونصح الأوروبيين بأن يهتموا باستثمار الغابات والمعادن، واستصلاح الأراضي وإنشاء السدود والطرق، والصناعات المتنوعة كما نصح بوقف عمليات تهجير الأوروبيين إلى الجزائر، وهو أدى إلى اقتناع مجلس الشيوخ و تم إصدار قرار 24 أفريل 1863 الذي يقضي بتملك الجزائريين الأراضي التي تحت أيديهم التي كانت في الأصل ملكا شخصيا لهم أو مشاعة بين الأعراس.⁽⁵⁾

و قد أدت هذه السياسة إلى يقظة الأهالي ما أدى إلى ثورة سيدي الشيخ التي يتهم فيها العسكريون بيلسي وهو ما اضطر السلطات الفرنسية إلى قرار 1864/07/07 م الذي يقضي بإخضاع الحكام المدنيين للمقاطعات الثلاث إلى حكام فيالق العسكرية الذين اشتدت قبضتهم على البلاد، كما كان على عهد بيجو وحلفائه، ولكن المستوطنون الأوروبيون لم يستكينوا لهذا الإجراء بل أظهروا سيادتهم

(1)- بوعزيز، المرجع نفسه، ص 20.

(2)- آغا بن عودة المزارى، طلوع سعد السعود في أخبار وهران و الجزائر و اسبانيا و تركيا و فرنسا الى أواخر القرن التاسع عشر، تح يحيى بوعزيز، ج 2، عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص 259 .

(3)- شارل روبير اجيرون، المرجع السابق، ص 705 .

(4)- يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص 21.

(5)- يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص 22.

وغضبهم واستقبلوا وبتحفظ الماريشال ماك ماهون Mac Mahon حاكما عاما للجزائر في سبتمبر 1864 وهذا الوضع سوف يؤدي بنابليون لزيارة ثانية للجزائر.⁽¹⁾

ويذكر أنه من بين أسباب زيارته هو إقامة جنسية عربية كخطوة للاستخلاف الأتراك لفائدة فرنسا و إنشاء طبقة ارسقراطية ورفض جل المقربون منه ذلك سيما راندون، وبزيارة نابليون التي يوردها آغا بن عوده المزاري «وفي سنة خمس وستين وثمانمئة وألف الموافقة لسنة اثنين وثمانين ومائتين وألفا، قدم نابليون(الثالث) مرة ثانية إلى بر الجزائر، فجالها لتفقد الرعية وحصلت منه الصلة العظيمة للمخزن خاصة وإعطاء الهدية، ولشدة محبته للعرب ورغبته فيهم خاطبهم بالخطاب المقبول، بأنه سلطانهم كما أنه سلطان النصارى بغير الملل».⁽²⁾

بعد قيام نابليون الثالث Napoléon 3 بزيارة الجزائر*، بدأت عملية الإدماج بمنحى آخر وذلك كسبيل لتمويه الجزائريين خلافا لسياسة 1834-1860م، واهتمت هذه المرة سياسته بشؤون الأهالي وسعت لدمجهم في المؤسسات الاستعمارية، ولكن هذا ظاهريا فقط لأن هذه السياسة وكما هو معروف أكيد يستعمل لصالح فرنسا ثم المعمرين ثانيا، وجاءت سياسته لأجل دمج الجزائر بفرنسا، معتبرا أن هذه الخطوة هي إطار الأساسي لتحقيق السياسة الفرنسية منذ بدايات الاحتلال وستواصل إلى غاية عقود لاحقة من الوجود الفرنسي وقد أكد ذلك من خلال كثير من المحطات و يورد مما قال «انه في الجهة المقابلة لمرسليا لنا مملكة واسعة يجب دمجها مع فرنسا» وذلك ما تغير في أسلوب نابليون هو أنه حاول تحقيقها بما سماه السياسة العربية للإمبراطور وهنا رأى نابليون أن يجعل مملكة عربية في الجزائر، حيث بعث رسالة بها إلى بليسيه أمره بوقف مصادرة الأراضي وإعلان المساواة الكاملة بين الجزائريين والفرنسيين وبالتصريح بأن فرنسا لم تكن في الجزائر لاضطهاد أهلها لكن لتجلب لهم الحضارة و أن الجزائر لم تكن مستعمرة و لكن مملكة عربية و أن نابليون كان إمبراطور العرب كما هو إمبراطور الفرنسيين.

ونختم الفصل إن النظم السياسية بالجزائر قد مرت بأربع أنماط النظام المختلط (1851-1858)، نظام الإدماج (1851-1860)، سياسة الحماية (1860-1870) التي اتسمت بالعمل فقط لصالح المعمرين إضافة إلى ذلك مرونة هذه النظم التي كانت نتيجة لتجارب الأليمة للنظام الكولونيالي.

(1)- روبير اجيرون، المرجع السابق، ص 723 .

(2)- آغا بن عودة المزاري، المرجع السابق، ص260.

*- انظر الملحق رقم 01.(قصيدة ترحيب بنابليون للجزائر).

أصبحت ملحقاً بالحكومة عسكر العامة لها صلاحيات واسعة لكن المعمرين كانوا يتمتعون بنظام مستقل عن الحكومة بمعنى النظام العسكري.⁽¹⁾

(1) -Emerit Marcel, " les Méthodes Coloniales de la France sous Le Second Empire" ,R-A , volume87 ;1943.P185.

لم يكن احتلال الجزائر بالسهل على فرنسا، فقد واجهت صعوبات جمة لتؤسس لنفسها الركائز التي تدعم بها استعمارها، وما يثير الاستفهام في هذه النقطة هل أثرت النظم السياسية في إيجاد الهياكل الإدارية بالجزائر؟ هل يمكن ربط المسرى السياسي بالإداري أي الإدارة المركزية بالإقليمية؟ وهل استفادت فرنسا من الإدارة العثمانية؟

المبحث الأول: الإدارة المركزية.

أوردنا في الفصل الأول ملامح عن الإدارة المركزية الفرنسية بالجزائر، في إطار ذكر أهم الاجراءات التي هيأت لها فرنسا للتنظيم الإداري للجزائر، وقد أوجدت بعض الظروف فترة عسكرية لقهر الجزائريين وتجريدتهم من أملاكهم لفائدة المعمرين باستعمال القوة العسكرية والبطش والاعتقالات الفردية والجماعية طوال الحقبة الاستعمارية⁽¹⁾

1- الإدارة المركزية 1830-1845 : لم تعكس هاته الفترة التسيير الحقيقي المطبق في فرنسا، لذلك تداخلت الوظائف المدنية والعسكرية إلى غاية 1840، إصلاحات بيجو حيث يذكرها دويسر Dussert «أما فيما يخص أمور الإدارة فلدينا حاكم يوجد دائما في حملات عسكرية فهو إذن لا يحكم ولا يتدخل إلا لاتخاذ إجراءات عنيفة...»⁽²⁾، وترأس قمه هرم الإدارة إبان هاته الفترة الجنرال وهو الحاكم العام ويسمى :

أ- **قائد قوات الاحتلال:** يحتفظ هذا القائد بصلاحياتين، المسؤولية الكاملة على القوات المسلحة وهو ملزم قانونا بالدفاع عن مصالح فرنسا في إفريقيا والحفاظ على سلامتها، أخذ الاحتياطات اللازمة تجاه القضايا السياسية والشرطة⁽³⁾، ليأتي قرار 1831/12/01م الذي يؤكد على فصل السلطات المدنية والعسكرية، بإضافة إلى قائد قوات أفريقيا، المقتصد المدني، المستشار الإداري.

ب- **المقتصد المدني:** يعين من طرف رئيس مجلس الوزراء الذي له وحدة حق التصرف فيه، وتمثلت وظيفته في تسيير كل المصالح المدنية كما يخضع له كل عمال المصالح الإدارية بدون استثناء، وتم تعيين نائبين له الأول في وهران والثاني في عنابة، وذلك لضمان إدارة ومراقبة

(1) - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، ص228-229.

(2) - شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص378.

(3) - بوعزة بوضرساية وآخرون، الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 16، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، 1954، الجزائر، ص50.

المصالح المدنية إقليميا، ويعين البارون بيثون Pichon لأول مرة في هذا المنصب، ثم عوض بجانتي دوبيسي Gentey De Bussy⁽¹⁾.

ج- المستشار الإداري: جاء لأجل الجمع بين السلطات مرة أخرى 1831/12/01م، أعطت الشرعية للجنة الحكومية لكوزيل، الذي كان قائد أعلى لإضافة إلى رئيس اللجنة ثم المقتصد المدني الذي كان نائبا للرئيس يحكم منصبه إلى جانب عسكريين⁽²⁾ (مسؤول البحرية-المقتصد العسكري، المدنيين - المفتش العام للجمارك- مدير الأملاك). ومهمتهم تنسيق العمل الموكل إلى المصالح العسكرية والمدنية- ليأتي قرار 1832/05/12، الذي فقدت وظيفة المقتصد المدني.

2- الإدارة المركزية 1845-1870: إن من أهم توصيات اللجنة الأفريقية في قضية تولي السلطات الاستعمارية الفرنسية إدارة المدن التي تم احتلالها، مع التأكيد على السيادة الفرنسية على مجموع التراب الجزائري وربطه بفرنسا عن طريق الاحتلال العسكري، وهو ما تأكد فعلا في مرسوم 1830 / 05/22 م⁽³⁾.

أ. الحاكم العام: تم إنشاء هذا المنصب للحاكم العام أمين السلطة الملكية، الذي سيسمح بممارسة السلطات المدنية والعسكرية مجتمعة في المستعمرة، ويصبح هذا الأخير الجهاز الأساس بالنسبة للمؤسسات الاستعمارية، يعين من قبل مجلس الوزراء وباقتراح من وزير الحرب وهدف فرنسا من خلال هذا التعيين على الجزائر الذي يكون برتبة ضابط عام تابع مباشر لوزارة الحرب هو تسيير وإدارة المستعمرة⁽⁴⁾.

ومن وظائفه، مراقبة المصالح الإدارية منها المالية حيث يحضر مشروع الميزانية الخاص بالمدن الجزائرية الخاضعة للاحتلال الفرنسي ومشاريع وزارة الحرب قبل المصادقة عليها من طرف البرلمان، تنظيم الضرائب العربية، مراقبة القضاة، والتحكم في السلطات العليا للشرطة، بحيث يستطيع اتخاذ كل الاحتياطات لضمان الأمن والاستقرار داخل المدن الجزائرية الخاضعة لسلطته، أما عسكريا فهو المشرف على كل العمليات ضد الشعب الجزائري⁽⁵⁾.

(1) - بوعزة بوضرساية، المرجع السابق، ص 57.

(2) - جمال خرشي، الاستعمار و سياسة الاستيعاب في الجزائر 1830-1962، دار القصة، الجزائر، 2009، ص 86-87.

(3) - بوعزة بوضرساية، المرجع السابق، ص 58.

(4) - جمال خرشي، المرجع السابق، ص 88.

(5) - بوعزة بوضرساية، المرجع السابق، ص 59.

أ. الموظفون السامون: كان عدد أعضائهم سنة منهم ثلاثة على درجة كبيرة من الأهمية وهم على التوالي قائد القوات العسكرية-الضابط العام-قائد البحرية المقتصد العسكري، أما البقية فهم المقتصد المدني والنائب العام قاضي القضاة وفي عام 1838 ثم تغيير تسميته بوزير الداخلية.

ب. المجلس الإداري: يتضمن اجتماع الموظفين السامين، كما يسمح لبعض المسؤولين الإداريين، أن يكونوا كنواب بناء على طبيعة القضايا للمناقشة، وتوسيع هذا المجلس من صلاحيات الحاكم العام وحده، وعليه فإن جل الموظفين تابعين له وخاصتين لسلطته.⁽¹⁾

المبحث الثاني: الهرم الإداري للعمالة

1- الأقاليم الخاصة بالمعمرين: *tersitoire civil*

تدخل هذه الأخيرة ضمن إطار جغرافي الخاص بالكولون، ويعود أمر إنشاءها إلى النصوص القانونية الأولى، ونذكر الأمر الملكي في: 1831/10/31م، الذي تم بمقتضاه تقسيم التراب الوطني في الشمال إلى نوعين من الأقاليم مدينة وعسكرية، وجعل هذا الأمر الحاكم.⁽²⁾ وبعدها جاء الأمر المعدل لها 1845/04/15م، وتضمن هذا الأخير التنظيم الإقليمي فيها يعرف تلك المناطق المدينة بأنها «تلك المناطق التي تتمتع بكثافة سكانية أوروبية كافية لجعلها تستقبل المصالح المدنية، أو تكون مؤهلة لأن نستقبلها».⁽³⁾

ويذكر هذا التقسيم الثلاثي قد استلهم من ماضي الإدارة المدنية، وبالتالي ما لأمر الثاني إلا مرسخا للأول، ويؤكد أنه نتيجة ظروف استجدت بالجزائر وهو أنه سنة 1845م، اشتدت فيها الهجرة الأوروبية، أما عن أسبابها فهو صدور قرارات مصادرة الأراضي فترة 1844 - 1846 م⁽⁴⁾، وذلك كان أيضا في إطار صراع المصالح بين المدنيين والعسكريين حول مصالحهم، ورغبة كل طرف في فرض نفسه والتحكم بالجزائر.

وقد اشتدت أطماع هؤلاء، وذلك سنة 1848م حيث وبعد سقوط الإمبراطورية توجه وفد من المعمرين بالجزائر لمقابلة الحكومة المستبدلة مؤقتا، وقد استجابت لهم وأصدرت إعلان لمعمرين الجزائر ليستجيب لمصالحهم وتتمثل أولى هذه المطالب في توسيع الاحتلال لصالح المعمرين، والمطلب الثاني في الالتزام من طرف الحكومة بالإدماج القانوني والتنظيمي للجزائر للوطن الأم، وإلحاق

(1) - بوعزة بوضرساية، المرجع السابق، ص 60.

(2) - محمد العربي سعودي، المرجع السابق، ص 160.

(3) - شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص 254.

(4) - صالح عباد، *المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1870-1900*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص 17.

المؤسسات بالجزائر، بمثيلاتها بفرنسا، وكان أول تجسيد، وذلك ممثلا في قرار 1848/12/09م وأيضا مرسوم 1849/03/16م والذي بمقتضاه تم تحويل الأقاليم المدنية الى عمالات.⁽¹⁾

أ - **العمالة le préfet** : ألغي قرار 1848/12/09م التراب المختلط فأصبحت العمالة، التي خلفت المقاطعة، وقسمين الى تراب مدني وعسكري ومختلط، وبقرار 1848/12/16م ثم تحويل كل الأقاليم بالمناطق الى عمالات.⁽²⁾

- تنظيم العمالة:

- **عامل العمالة: البريفي le préfet** عين من فرنسا ، وباقتراح وزير الحربية.⁽³⁾

- **الاختصاصات التنسيقية:** المحافظ سلطة التنسيق بين كل الأعمال الإدارية المتواجدة بإقليم العمالة، كما حددها مرسوم 1864/07/07م، وكما ضبطها وفسرها منشور 1865/01/20م، ونذكر مما جاء فيه «إن محافظي العمالات في حاجة مركزة لأعمال السلطات الادارية مهما كانت الأشكال هذه الأعمال، وعلى المحافظين التحكم الواقعي والمباني لكل الفروع، يحملون ممثلي هذه المرافق في لقاءات دورية، لتفعل لهم المعلومات...».

- **اختصاصات الإعلام:** وتتمثل في ضرورة اختيار وإطلاع الحاكم العام على كل الأخبار والأحداث، والتي بقدراتها ضرورية لسير النظام والأمن العمومي، ويتلقى التعليمات من الحاكم العام، ويذكر ذلك المرسوم السابق «إن الحاكم العام، له صلاحيات واسعة، في اتخاذ كل التدابير التي تهتم بالمعمرين بالجزائر، في هذا الصدد يتحلى التعليمات، ويتلقى عرض حولها».⁽⁴⁾

- **الوصاية على محافظي العمالات :** ذات القرار يوضح مهامه في مادة 12 «محافظ العمالة، المكلف الوحيد بإدارة العمالة» أما السلطة الرئاسية الممارسة على محافظ العمالة بالجزائر، والوصايا التابع لها، فإنها ليست على ذلك الفترة الثانية من المادة 12 من القرار المذكور أنفا بمقتضى هذا القرار يرسل وزارة الحربية مباشرة، ونتيجة هذه السلطة الذي حملتهم رهائن هذا النظام، جرت محاولة لفك ارتباطهم بقرار 1858/11/06م، حيث أعطيت لهم الحرية له المناطق المدينة، مع الإبقاء على علاقة قائمة بالسلطات العسكرية دائما.⁽⁵⁾

(1)- عمار بوحوش، "سياسة الادمج ومصادرة الأراضي في الجزائر خلال فترة الاحتلال الفرنسي"، المجلة التاريخية المغربية،

عدد 12، مطبعة تونس في تونس، 1978، ص 225.

(2)- صالح عباد، المرجع السابق، ص 33.

(3)- عمير اوي أحيدة، المرجع السابق، ص 115.

(4)- محمد العربي سعودي، المرجع السابق، ص 162.

(5)- المرجع نفسه، ص 164.

- **الأمين العام للعمالة (Le secrétaire général de la préfecture):** والأساس القانوني لهذه الهيئة، يعود لقرار 1848/12/09م، وتوضحه المادة 26 منه وفي البداية كان يعين بقرار من وزير الحربية، كما أن صلاحيات للأمين العام تنتقل إلى الوضوح والضبط، وهذا بصور قرار 1858/10/27م.⁽¹⁾ المتضمن التنظيم الإداري الجديد، وبالتحديد في مادته السابقة «يصبح هيئة لتحقيق مهام التسيير الإداري لمحافظة العمالة، وحددت صلاحياته الأمن العام، الصحة العامة، السكنية العامة داخل العمالة، إضافة إلى الأعمال الإدارية مسك الأرشيف، (ترتيب-تنظيم-المحافظة عليه)، العمل التحضيري للمراسلات الإدارية والتقارير، أي إعدادها وصياغتها، وذلك نظرا لارتباطه الوثيق بقضايا المحافظة الصغيرة والكبيرة منها، وحضوره الدائم بمصالحها الإدارية المختلفة الذي جعل منه الشخصية التي تحوز على قدر كبير من سلطة العمالة من الناحية العلمية دون أن تظهر في النصوص.⁽²⁾

- **مجلس العمالة: Le conseil de la préfecture** وأساسها القانوني قرار 1848/12/09م، وألحق التغيير بها 1848/12/16م، الذي حدد تكوين المجلس وضبطت اختصاصاته بمرسوم 1858/10/27م، يتكون المجلس من أربعة أعضاء في الجزائر وثلاثة في بقية العمالات، يعنون من الحاكم العام وواحد من وزير الحربية وهو الذي يشغل منصب الأمين العام، و يتمثل هذا المجلس الهيئة الممثلة للإدارة المركزية في بداية، ويتناول القضايا غير الهامة التي تدخل في سلطة الحاكم والمحافظين أو عاملوا العمالات، مكلفون بتوجيه كل المعلومات الضرورية بصفة دورية ووظيفية لمجلس العمالة، ليكون على اطلاع بما يجري في إقليم العمالة، ومن هذا المنظور فإن هذا المجلس يتحلى رأيه في كثير من القضايا إلا أنه يتابع للعمالة حيث يعد هيئة من هيئاتها.⁽³⁾

- **المجلس العام : Le conseil général** وجاء تكوينه ضمن قرار 1848/12/16م، وبعد هذه الهيئة التي لم تر النور إلا مع مطلع القرن التاسع عشر، صلاحيات تقتصر على حدود المنطقة أو المقاطعة province والمناطق العسكرية العربية، وتشكل المجلس بمرسوم 1860/07/25م فهي 25 عضوا لمجلس العام للجزائر، 22 عضو بكل من وهران-قسنطينة-يعين هؤلاء الأعضاء بقرار من الإمبراطورية عدة ثلاث سنوات.⁽⁴⁾

شروط عضويتهم:

- (1)- عمراوي أميدة، المرجع السابق، ص 115.
- (2)- محمد العربي سعودي، المرجع السابق، ص 165.
- (3)- المرجع نفسه، ص 166.
- (4)- نفسه، ص 167.

أن يكون المترشحون من الأعيان، الملاك العقاريين، المنتمين بالمنطقة. وباعتبار أن العمالة تتعلق بالأوربيين تم التخلي عن المعيار الأول، وذلك لكون المعمرين ليسوا الأعيان ثم الابقاء على المعمارين الثابتين، مع التأكيد لبعض المراجع أن الأغلبية الساحقة تعمل بهذا المجلس ولم يكون يقيموا بالمنطقة، بل نقيم بفرنسا.⁽¹⁾

صلاحياته: لم تكن له صلاحيات، إلا استشارية، والمدولة في قضايا الأملاك العقارية للمنطقة ولا التقاضي باسم ولفائدة المنطقة أيضا، حيث يذكر قرار المجلس العام مهام أخرى «تحصيل الانتاج مثلا يذكر قرار مجلس حالة الجفاف التي عرقله المحاصيل تماما 1864-1865م- حيث يصف الأرض أنه ضريها العقم، بالنسبة للوهران، اما قسنطينة مثلا نذكر على وصفهم للمرض، ومقاومة القبائل للتداوي». ⁽²⁾

- **الدائرة ونائب عامل العمالة la sous-prefecture et le sous préfet** وتعد الدائرة الادارية هيئة من هيئات عدم التركيز الاداري، نشأت طبقا لأمر، المؤرخ 1845/04/15م، أما نائب عامل العمالة، فقد ظهر منصبه بقرار 1848/12/09م، وضبط صلاحياته واختصاصاته 1848/11/28م⁽³⁾

مميزات العمال: امتازت العمال الجزائرية عن الفرنسية بمساحاتها الشاسعة، فعمالة قسنطينة تبلغ مساحتها 87547 كلم²، وعمالة الجزائر 54087 كلم، وعمالة وهران 85675 كلم، بينما متوسط مساحته المقاطعات في فرنسا لا يتجاوز 6140 كلم والعمالة في الجزائر في الجزائر ليست وحدة جغرافية، ولا اقتصادية انتقادا شديدا، وكثيرا ما تكون مصالح الجهات المتفرقة في العمالة الواحدة متخالفة فمن الواجب تقسيم الجزائر نحو 8 أو 9 مقاطعات، تكون كل مقاطعة منها وحدة اقتصادية طبيعية لها مصالح متوحدة، والعمالة الجزائرية لها ذاتية قانونية ادارية، يرأسها العامل أكبر هي "ولها مجلس العمالة، والمجلس العمومي المنتخب ولها ميزانيتها الخاصة، ولها أقسامها الإدارية"⁽⁴⁾

التقسيم الاداري: تنقسم الجزائر الى عدة دائرة وبالطبع تحت إدارة العمالة: 17 دائرة.

عمالة قسنطينة (دوائر قسنطينة-عناة-قالمة-سكيكدة-سطيف-بجاية-باتنة)

عمالة الجزائر (دوائر الجزائر-مليانة-تيزي وزو الأصنام والمدينة)

(1)- محمد العربي سعودي، المرجع السابق، ص 168.

(3)- Conseil général, **de la province d'Oran, session de 1868**, typographie et lithographie de a dupont, oran, 1868 p168.

(3)- محمد العربي سعودي، المرجع السابق، ص 169.

(4)- توفيق المدني، **كتاب الجزائر**، ط2، دار الكتاب، الجزائر، 1963، ص 250-251.

عمالة وهران: (دوائر وهران-مستغانم-معسكر-تلمسان-سيدي بلعباس يرأسها سوبريفي).

ب- **محافظات الشرطة المدنية Commissariats civils**: تضم المؤسسات المحلية الكولونيالية أيضا محافظات الشرطة المدنية، وهي في الحقيقة، مؤسسة وجدت كحلقة وصل بين الادارات الموجودة بالأقاليم المدنية والأقاليم العسكرية وهي محافظة الشرطة المدنية.

ان الأساس القانوني لبداية تكوين هذه الهيئة، وهو القرار المؤرخ في 01 سبتمبر 1842م المتضمن تنظيم الإدارة المدنية والبلدية، ثم جاء الأمر المؤرخ في: 31/10/1838م، ثم تلاه قرار الحاكم العام المؤرخ في: 17/02/1840م وكذلك القرار المماثل الصادر في: 18/12/1842م، إن هذه النصوص القانونية لتكوين هذه الهيئة وتنظيمها، غير أن مايجب ملاحظته هو أنها لم تعرف التجسيد العملي في الميدان إلا بعد فترة من الوجود القانوني والنظري.⁽¹⁾

وتتشكل هذه الهيئات من محافظ شرطة مدني، مسؤول وكاتب ومترجم محلف، وحارسين من المعمرين، هذين الآخرين بعينات من طرف وزير الحربية واختصاصات هذه الهيئة تتمثل في حماية وإدارة السكان الأوربيين المتواجدين داخل محيط الأهالي، ومراقبة القبائل والقياد الموجودين في الأقاليم المدنية، وتجمع بين عدة صلاحيات متضاربة ومتناقضة.

فمحافظات الشرطة وهيئة للقضاء وإدارة، مما يعتبر خرقا واضحا لمبدأ الفصل بين السلطات، الذي يقوم عليه تنظيم الدول الحديثة.⁽²⁾

وقد شكل رفيغو حاميات على الساحل لضمان الأمن، متمثلة في هاته الهيئة أي البوليسية، وقام انجاز خطوط من الخنادق الاسمنتية شملت مساحة محددة يمارس عليها النفود الفرنسي بذكر منها بوانت بيكساد (point péxade)، الرايس حميدو، الى مصب واد الحراش... ويذكر ببليسي "Pélissier de reyaud" عن تصرفات هؤلاء «تاثرت تلك الرقاب المسكينة في مهب الرياح، وشوهد رجال غلاظ وهم يلهون ببناء تامة يهاجم بشرية ولما كان الخط الذي رسمه المهندس بأعصاب باردة يختار أحد القبور، كانت الفأس تقطعه الى نصفين بما فيه من هيكل عظمي، والجزء الآخر فينبغي عرضة للأنظار».⁽³⁾ وقد كان لهؤلاء محكمة خاصة.

(1)- محمد العربي سعودي، المرجع السابق، ص 177-176.

(2)- المرجع نفسه، ص 177.

(3)- شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص 258.

- محكمة الشرطة التأديبية. Tribunal de police correctionnelle.

يرأسها المحافظ المدني بحضور مساعدين مسلمين، تنتظر في كل المخالفات الموجودة في القانون الفرنسي المتعلقة بالجنح والأمن العام، اختفت تدريجيا مع انتشار محاكم الدرجة الأولى، تختص في جنح التي يرتكبها الجزائريون ضد الفرنسيين وأبناءهم، وأحكامهم تستأنف لدى محكمة العدل، ويمكن لمحافظ الشرطة أن يشكل المحكمة وحدة في غياب المساعدان المسلمين.⁽¹⁾

- ما يمكن أن نقوله على هاته الهيئة أنها جاءت للحفاظ على حسن النظام والأمن.

ج- تجربة البلديات الكاملة الصلاحيات la commune de plein exercice

وخضعت المؤسسات البلدية بالجزائر في تطورها ونشؤها الى عوامل عدم منها التغيرات التي تحدث في فرنسا في قمة الحكم من جهة ومن جهة أخرى، حكمته تطور حركة الاستيطان والصفوف الممارسة من طرف المعمرين ورد فعل الجزائريين ازاءها، وهذه البلديات لاتماثل نظيراتها في فرنسا إلا ابتداء من صدور المرسوم المؤرخ 1866/12/27م، كما أن البلديات بالجزائر، لا تمثل وحدة اقليمية متشابهة ومتجانسة، بل تختلف البلديات من حيث النوعية والطبيعة، بحسب نوعية السكان وأصولها.⁽²⁾

وتختلف البلديات ذات الصلة بالأوربيين على البلديات الخاصة بالجزائريين "الأهالي" والتي تأخذ منها الاسم فقط، كما أن البلديات بالجزائر تمثل وحدات اقليمية لعدم التركيز الاداري أكثر منها مجموعة لامركزية، بشروطها المعروفة من مجالس منتجته وذمة مالية واستقلال مالي.⁽³⁾

وقد مر تنظيم البلديات الكاملة الصلاحيات أو البلديات الخاصة بالسكان الأوربيين والمعمرين عرف ثلاثة مراحل في تطوره.

1- اللجان البلدية (Commissions municipales) 1830-1833:

بعد سقوط العاصمة والاستيلاء على الادارات الرسمية للدولة من طرف جيش الاحتلال، وتشتت موظفيها، طرحت قضيته تسيير مدينة الجزائر في أول الأمر، أمام قيادة هذا الشخص، التي قرت تكوين لجنة بلدية، تتألف من اليهود وبعض أعيان المدينة، وترأسها أحمد بوضربة الذي هو رجل دين وتاجر عاش مدة بمرسيليا، وليست لها اختصاصات محددة.

(1)- عبد الباسط فلفاط، المرجع السابق، ص 97.

(2)- محمد العربي سعودي، المرجع السابق، ص 171.

(3)- عميراي أحميدة، المرجع السابق، ص 117.

2- المجالس البلدية 1834-1847:

طبقا لقرار الحاكم المؤرخ في: 01/09/1834م، المتضمن التنظيم البلدي، نمت ترقية خمسة تجمعات سكانية الى بلديات وهي: الجزائر، وهران، عنابة، بجاية، مستغانم، البلديات الثلاثة الأولى زودت بمجلس بلدي، أما بجاية ومستغانم فقد تحصلت على وضع محافظة شرطة مدنية (Commissariat civil) أما سلطة الوصايا على هذه البلديات فهو المقتصد المدني التابع للسلطات العسكرية، ويتألف المجلس البلدي، من رئيس بلدية ومساعدين فرنسيين ومسلمين ويهود، ومستشارين بلديين من القوميات الثلاث (10 فرنسين، 6 مسلمين، 3 يهود) فكل هؤلاء الأعضاء يعينون من طرف الحاكم العام، وتتمثل صلاحيات هذا المجلس في الحالة المدنية والشرطة والبلدية وتحضير الميزانية ومن الناحية النظرية، فإن هذا المجلس يماثل نظيره في فرنسا باستثناء تعيين في الجزائر والانتخاب في فرنسا.⁽¹⁾

3- اعتماد النظام البلدي بنقائص (1848-1865):

يعد الأساس القانوني لهذه المرحلة المؤرخ في: 27/12/1866م التنظيم البلدي حيث ظهرت به هيئتان، ذلك لأنه لا يمكن التكلم عن بلدية كاملة الصلاحيات لوجودهما:

- تتكون من رئيس البلدية والمساعدين يعيّنون بذلك من طرف الامبراطور أو عام العمالة.
 - هي المجلس البلدي، تتراوح أعضائه من 9-24 عضو حسب الأهمية العددية.
- للبلديات أي من 2000 ساكن الى 30000 ساكن.⁽²⁾

4- مبدأ الانتخابات بالبلديات الكاملة الصلاحيات:

جاء قرار رئيس الحكومة المؤرخ في: 16/08/1848م المتضمن كيفية تعيين أعضاء المجلس البلدي لينص على أن "ترسيم أعضاء المجالس البلدية، يتم بواسطة الانتخاب"، ولأول مرة يعطي للجزائريين حق الترشيح والانتخاب على أن لا يتجاوز نسبة الجزائريين الثلث، كما لا يستطيع الجزائري أن يكون رئيس بلدية أو أحد مساعدي رئيس البلدية، وقد كانت هذه الحقوق المبتورة المعطاة للجزائريين، موضوع احتجاج كبير من طرف الأوروبيين والمعمرين. فتم التخلي عنها حيث عبر عن هذا الحدث أحد المؤرخين فيقول "أنه فشل في سياسة الإدماج".⁽³⁾

(1)- محمد العربي سعودي، المرجع السابق، ص172.

(2)- المرجع نفسه، ص173.

(3)- محمد العربي سعودي، المرجع السابق، ص174.

وبعد صدور المرسوم المؤرخ في: 1866/12/27م، المتضمن التنظيم البلدي الجديد، الذي نص على أن كل المستشارين البلديين ينتخبون، ماعدا الرئيس والمساعدين يعينون من طرف الإمبراطور أو عامل العمالة، من بين الأعضاء المستشارين أو أي شخص من داخل أو خارج إقليم البلدية.

كما أن هذا النص سمح للجزائريين أو الأهالي وكذلك الأجانب بالانتخاب في قائمة المستشارين البلديين ينتخبون، ماعدا الرئيس والمساعدين يعينون من طرف الإمبراطور أو عامل العمالة، من بين الأعضاء المستشارين أو أي شخص من داخل أو خارج إقليم البلدية، كما أن هذا النص سمح للجزائريين أو الأهالي وكذلك الأجانب بالانتخاب في قائمة المستشارين البلديين، على أن لا تتجاوز النسبة الثلث، ولا يسمح لهم بالانتخاب لمنصب الرئيس أو لأعضاء ومع هذه النسبة القليلة المتاحة للجزائريين، فإن جزائريين يقصد هذا القانون؟ وأية شروط توضح لتحقيقها؟

شروط مشاركة الجزائريين في المجالس البلدية:

1. أن يكون من كبار الملاك العقاريين.
2. أن يكون ممن يمارس مهنته أو تجارة أو من الصناعيين.
3. أن يكون من الحاصلين على ميدالية من الجيش الفرنسي.

Etre memlore de la légion d'honneur décore de la médaille militaire

كما نص هذا المرسوم بضمومية وغموض على أن الأهالي أو الجزائريين المتواجدين بالأقاليم المدينة يسيرون من طرف السلطات البلدية، أما الواقع فهو شيء آخر، أن هذا المرسوم فيما يتعلق بالأهالي هو "لا شيء". هذا من جهة ومن جهة أخرى، فإن سلطات المكاتب العربية والسلطات الاستثنائية لعامل العمالة المتعلقة بالشرطة السياسية للأهالي جعلت الإدارات والهيئات والمؤسسات تتعرض لضغوطات مجحفة بالجزائريين.⁽¹⁾

أما عن اختصاصات المجالس البلدية، فهي الاختصاصات التقليدية المعروفة، ورئيس البلدية هو الممثل للمصالح المحلية للسكان، والممثل للمصالح العامة للدولة، أي الممثل للسلطة المركزية، وفي هذه الحالة الخاصة بوضع الاحتلال، فيغدوا من جهة كممثل لحركة الاستيطان والمعمرين، ومن جهة أخرى الممثل للسلطة المركزية أي للنظام الكولونيالي.

وبالتالي تدعمت البلديات الكاملة الصلاحيات، قانونيا وأصبحت مركز تمثيل مزدوج للمصالح المحلية والسلطة المركزية، وفي هذه الحالة الخاصة بالاستيطان، فإن هذه المؤسسة غدت أداة للمحافظة على مصالح الدولة الكولونيالية والمجتمع الكونيالي.

(1)- المرجع نفسه، ص 175-176.

المبحث الثاني: الهيكل الإداري داخل المناطق التي يقطنها الأهالي الجزائريين:

أ- الأقاليم العربية:

هي تلك المناطق التي بقطعها الأهالي، وقد خصصت لها إدارة لتسييرها سميت المكاتب العربية والبلديات الناقصة الصلاحيات، ووصفت هذه الإدارات تحت وصاية السلطات العسكرية⁽¹⁾، ويعد أساسها القانوني المؤرخ: 1848/04/15 الذي بمقتضاه تم تقسيم الأقاليم.

ب- البلديات العسكرية:

يعد أول نص قانوني صدر بهذا الشأن هو قرار دوبرمون 1830/07/06م، الذي يقضي بإنشاء لجنة لتسيير الأملاك، ثم يليه قرار 1831/01/09، المتضمن إنشاء المجلس البلدي الأهلي، ليأتي بعدها قرار 1834/12/01 الذي يقضي بإدخال مواطنين، رئيس البلدية، مساعد فرنسي وآخر مسلم وآخر يهودي، ومستشارين بلديين يختارون من الأعيان، حيث يعين رئيس البلدية من وزير الحربية، وباقي الموظفين من الحاكم العام.⁽²⁾ ويذكر حمدان خوجه «كان المجلس يتكون من سبعة أعضاء».

وفي ذات السياق يذكر رؤساء المجلس الذي تميز باللامبالاة «... قبل تعيين السيد محادي في منصب شيخ البلدية، يستطيعون التداول حول القضايا غير أن السيد كادي، لم يلق أي اهتمام لآرائهم، وصار بتصرفاته كأنه يحتقر هذا المجلس».⁽³⁾ ليأتي قرار: 1848/01/31م المتضمن تحويل كل من الجزائر، البليدة، وهران، مستغانم، عنابة، سكيكدة إلى بلديات.

1863/05/23م: يتضمن إعطاء بعض صلاحيات للمجالس البلدية

1866/12/27م: تقلق بالتنظيم البلدي جاء فيه على أن كل أعضاء المجالس ينتخبون باستثناء الرئيس والمساعدين فيعينون من الأهالي.⁽⁴⁾

1- التقسيم الإداري للبلديات:

بعد قانون الستانوس كونسلت الصادر بقرار: 1866/05/22م، المتظم من الناحية الادارية لتقسيم الاداري للبلديات والذي جاء بـ.⁽⁵⁾

(1) - Mahfoud kaddache, l'Algérie des algériens, de la préhistoire à 1954, EDIF, Alger, 2009, p651.

(2) - يحي بوعزيز، سياسة التسلط، المرجع السابق، ص 14.

(3) - حمدان خوجة، المصدر السابق، ص 224.

(4) - محمد العربي سعودي، المرجع السابق، ص 196.

(5) - محمود سماتي، الأمة الجزائرية نشأتها وتطورها، تر محمد الصغير بناني وعبد العزيز بوسف، منشورات دحلب، الجزائر، 2007، ص 154.

- الدوار: بلدية (douar-commune): وهي فرع إداري، ويعد تجربة تنظيمية فرنسية فاشلة، لم نعلم طويلا وتم الغاءها.
- البلدية الفرع "la commune-subdivis-commune" وهي فرع اداري، للوحدة العسكرية المتواجدة بمقر الاقليم العسكري وتسيير من قبل فائدة الوحدة العسكرية بمساعدة هيئتان.
- مجلس الفرع البلدي "la consiel suldivisionnaire" يتكون من-فائدة الوحدة العسكرية بالاقليم ضابط مكتب عربي "كنايب"قائدة الهندسة العسكرية الفرعية-نائب المقتصد العسكري- قائد الهندسة العسكرية-بعض عملاء الاحتلال من الأهالي، مدولاته ليست نافذة إلا بعد مصادقة القائد العسكري.
- مجلس الجماعة: تنظيم مستمد من الواقع التقليدي الجزائري، ويتشكل من 8 الى 10 أعضاء حسب حجم القبيلة، يعينون من الأعيان، ومن طرف القائد العسكري للإقليم، يترأس المجلس القائد، وصلاحياته المشاركة مع السلطات العسكرية في تحديد حدود القبيلة، أما الأساس القانوني له (1).1863/05/23

وكان يرى الجنرال فالي الذي كان حاكم عام 1830-1834 معنى قوله أن العرب غير قادرين على الاندماج في نظام اجتماعي، كذلك السائد في فرنسا، وكان يبدو له ذلك صحيحا بالنسبة للجزائر أيضا، وكان يتقبل بسهولة تامة، إما طرحهم بشكل تدريجي من الاستعمار، وإما إخضاعهم لأعرافهم المخصصة لهم⁽²⁾ لكن هذا لا يحقق بالتأكيد الأهداف الفرنسية في إلغاء هجومات الشخصية الجزائرية.

ج- المكاتب العربية.

كانت المكاتب العربية أهم مؤسسة في الادارة المحلية للأهالي، وهي ليست مماثلة على المستويين المركزي والمحلي، بل عرفت تدرج رئاسي هيكلي، تجد على رأسه، الهيئة المركزية للتنسيق لدى الحاكم العام، ثم مديرية الشؤون الحربية لدى كل هيئة عسكرية بالمقاطعات الثلاث، وضمن الوحدات العسكرية الأقل نجد مستويين من المكاتب العربية، مكاتب عربية من الدرجة الأولى ومكاتب من الدرجة لدى الوحدة الأقل⁽³⁾.

نشأتها:

إن أهم عائق واجه فرنسا اثر احتلال الجزائر هو ادارة الأهالي، حيث وجدت نفسها تجهل مجتمعا لغة عقيدة وطبيعة بلاده، وبالتالي حاولت فرنسا أن تجد سبل لتواصل مع هذا المجتمع وأيضا

(1)- محمد العربي سعودي، المرجع السابق، ص 200-199.

(2)- شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص 256.

(3)- محمد العربي سعودي، المرجع السابق، ص 201.

فواته، فأحدث الدوق دور وفيقوا "Le duc de Revigo" الحاكم العام للجزائر 1833 فرعا في مكتبه سماه "المكتب العربي" ثم أطلق عليه "مصلحة الشؤون العربية" التي اشتمت ادارتها الى النقيب لامورسمار lamoricere (1833-1834)، لأنه كان يحسن التكلم باللغة العربية.⁽¹⁾

وأول من أسندت إليه الوظيفة هو حمدان بن أمين السكة في عهد الجنرال "دوبورمون Bourmont" ولم يكن لهذا الأخير تأثير في الأوساط الأهلية، بل كان في نظرهم "خسيسا وحقيرا" مما جعله يفشل في مهمته ثم عين المقدم "ماراي مونج" Marey Monge بتاريخ: 1834/11/19م، آغا العرب ولكن فشل هو الآخر في مهمته، لأنه كان أكثر رداءه من سابقه.⁽²⁾

تعريف المكتب العربي.

فردينا ندهيفوينت أحد رؤساء تلك المؤسسة: «هو حلقة وصل مابين الجنس الأوروبي الذي استوطن بالنظر الجزائري منذ عام 1830 والجنس الأهلي الذي يقطن البلاد من قبل ولا يزال حتى الآن».

ويعرفه شارل ريشاد «إن مؤسسة المكتب العربي، هي وسيلة عمل وهي أساس تذكيرنا قبل أن تكون وسيلة لتغييرنا».

بتعيين الجنرال "براتزان berthezen" كان قد وقع اختياره على السيد: محي الدين الصغير بن المبارك الذي ينحدر من عائلة مرابطية بالقلعة، وإلا أن مصيره كان الفشل أيضا. وذلك لسخطه على الاستعمار الفرنسي إثر اعتقال أقاربه من طرف إدارة العدو في 1837/04/15 ثم إعادة تأسيس إدارة الشؤون العربية، حيث أسندت رئاسة ادارتها للرائد "بيليسي pellissier" الذي إنصرف الى غير المهمة التي من أجلها أنشئت تلك الادارة الآن اتفاقية التافنة بين الأمير عبد القادر والسلطات الاستعمارية اقتضت من الرائد مراقبة تحركات الأمير لتزويد الحاكم بالمعلومات المتعلقة بحرق الاقليم الفرنسي أو اقليم الأمير، وبعد مضي سنتين عن رئاسة تلك الادارة، قد بيليسي استقالته في مطلع سنة 1833م، لأسباب شرقية لا نعلم سرها، فخلفه في مهمته "ألونفيل Allonville" السلطات الفرنسية نفسها في قسنطينة شأنها شأن المناطق التي رصفتها عليها يدها وهو كيفية التعامل مع هؤلاء.⁽³⁾

(3) -yacom, "Bureaux arbes", Barcelets caprarienes, Aixen provence, Edisud, Voulumes, n°11, 1992p1667, 1668.

(2) - صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد، 1844-1871، منشورات باجي مختار، الجزائر 2006، ص 15.

(3) - صالح فركوس، المرجع السابق، ص 16.

وبذلك تجد الجنرال فالي "Valée" الذي جاء خلفا لديمريون إثر اغتيال هذا الأخير عند حصار مدينة قسنطينة قد عمد على المحافظة على الوضع الراهن، حيث كانت ادارة الأهالي بالأهالي في اطار السلطة العسكرية، ونصب هذه المرة "سي حمودة ولد سيدي الشيخ" حيث عرف عن هذا الخير المكانة العريقة والمرموقة المحترمة في المجتمع القسنطيني، ووثق فيه فالي ثقة مطلقة، حتى أعطاه سلطة أوسع في ادارة شؤون الأهالي.

ومن هنا تجد محاولة فالي تعميم نظام الحماية أي ابقاء الادارة التركيبية مع الزمن السلطة الفرنسية، إنما بدل على توظيف هذا الأسلوب لصالح السيادة الفرنسية.⁽¹⁾

وهو ما كان محل جدل بين قائد المقاطعة القسنطينية "نيقربي Negrier" وفالي حيث أراد الأول الادارة المباشرة للأهالي باعتبار هؤلاء عناصر تنفيذ لأوامر السلطة الاستعمارية إلا أمرين ولا ناهين بل مجرد خاضعين مستسلمين للمستعمر.⁽²⁾

بحلول 1841/02/22م، حيث أرسى للشؤون الأهلية والعمليات العسكرية ادارة استبدادية استعمارية وذلك يتولى الجنرال بيجو الجزائر وأوكل مهمة تنشيط المكاتب العربية الى انضباط "دوماس Daumas" فجعل منها وسيلة لقمع تطلعات الجزائريين والتحكم في قياداتهم وتوجيهها، فظلت تؤدي مهامها في عقد الجمهورية الثابتة 1848-1851م والإمبراطورية الثانية (1851-1870).

وبصدور القرار الوزاري 1844/02/01م، الذي حدد مهام مدير الشؤون العربية لإدارة مصالح وشؤون الجزائريين خارج المدن تحت امرة وسلطة ضابط عام برتبة عقيد وهو الحاكم الأعلى في كل منطقة من التراب الجزائري، فأصبح المكتب العربي عبارة عن خلية من الضباط المساعدين والمترجمين والجواسيس والجنود وألحق به كاتب عربي يعرف بالخوجة، وطيب ومجموعة من فرسان القوم "الصباحية والشواش".⁽³⁾

ويصدر القرار الوزاري المؤرخ 1854/08/08م، وذلك يطلب من الماريشال فيون vaillant وزير الحربية أمضى نابليون الثالث مرسوما يتعلق بإنشاء المكاتب العربية بصفة رسمية وواسعة في الجزائر، وهذا بعدما كانت تعمل من دون تعيين بمرسوم وتحت اسم مكاتب الشؤون العربية، وجاء القرار نتيجة تغيرات كثيرة منها.

(1)- يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص12.

(2)- صالح فركوس، المرجع السابق، ص17.

(3)- ناصر الدين سعيوني، الجزائر منطقتات وآفاق، المرجع السابق، ص27.

- كثرة الأراضي التي استولى عليها الاستعمار خاصة في اقليمي قسنطينة وهران.
- تطبيق المرسوم 1853/09/12م الذي نص على وضع أغلب السكان الأصليين تحت التصرف المباشر لسيادة والي الولاية.
- نجاح السياسة التي طبقتها مكاتب الشؤون في ادارة السكان.⁽¹⁾

2-تنظيم المكاتب العربية:

أ- الموظفون: -أرشيفين-

مترجمين - أطباء - قضاة - خوجة - شواش - فرسان خيالة أو صبايحية.⁽²⁾

وتعد هذه النقطة من أهم العوائق التي حالت دون نشاط هذه المؤسسة وهو اختيار الضباط ذوي الكفاءة حيث كان جل مواطنيها تنقصهم الخبرة والتجربة إضافة الى الكفاءة المطلوبة من قبل المؤسسة وما يثير الانتباه أن ضباط المكاتب العربية لا يخضعون لمراقبة السلطة العليا، وكانت أيضا ترقية عناصرها إلى مناصب ورتب عسكرية سامية تتم بسرعة، إضافة إلى غياب المراقبة على هذه المؤسسة، جعل من هذا الأخير التصرف من تلقاء نفسه دون الرجوع الى السلطات العليا، إلا أنه مع ذلك كان يعود اى تلك الادارة في اخضاع الأهالي للسلطة الفرنسية وبسط الأمن والاستقرار قصد تحقيق المصالح الاستعمارية.

أيضا بالنسبة للمترشحين فقد نقصت هؤلاء المستوى، كإتقان اللغة العربية والأمازيغية بالنسبة للفرنسيين والفرنسية بالنسبة لجزائريين، وذلك لتمكن من التوغل داخل البلاد.⁽³⁾، وهذا ما يفسر مدى الصعوبة التي لاقاها الاستعمار ليتحكم في البلاد والتوغل فيها وإدارة شؤون أهلها ومعرفة تركيبهم الاجتماعية وجل ما يمكنه المساهمة في عملية الاحتلال.⁽⁴⁾

السلم الاداري:

قسمت إلى وحدات إدارية، وكانت كل وحدة إدارية تشكل دائرة، وكل أربعة دوائر أو خمس تكون قسمة، حيث كانت مقاطعة قسنطينة تتشكل من أربع قسمات وثمانية عشرة دائرة، واحتوت كل قسمة على مكتب عربي من الدرجة الأولى وكل دائرة بها مكتب عربي من ادرجة الثانية، حيث كانت المقاطعة تشمل على أربعة مكاتب من الدرجة الأولى الى أربعة عشرة مكتب من الدرجة الثانية، وقد

(1)- عميرواي أميدة، قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث، ط1، دار الهدى، الجزائر، 2005، ص115.

(2)-yacomو,IBDM,p3

(3)- صالح فركوس، المرجع السابق، ص22.

(4)- المرجع نفسه، ص23.

كلفّت هذه الإدارة بتبليغ أوامر الجنرال القائد العلى لمقاطعة والمطالبة بالتنسيق مع رئيس المكتب السياسي بالعاصمة، ضمان سير المراسلة، وكذا التنسيق مع إدارتي العاصمة ووهران للشؤون العربية.⁽¹⁾

الأهداف التي ترمي اليها المكاتب العربية Bureaux arabes

ان الهدف الأساسي التي احدثت لأجله المكاتب العربية يهدف أحكام المراقبة على تحركات الجزائريين وإخضاعهم نفسيا ومحاضرتهم معنويا وإحباط كل توجه معاد للجيش الفرنسي أو معاكس للإدارة الفرنسية في الجزائر، وهذا ما جعل أسلوب المكاتب العربية في الواقع نوعا من الحكم العسكري المعتمد على الإرهاب والقمع، فهو يندرج ضمن طرق الإخضاع الغير المباشر ويعتبر أحد المناهج الحرب النفسية.⁽²⁾ ونختصرها في النقاط التالية:

1. التمكين للاستعمار والعمل على اخضاع القبائل للسلطة الإستعمارية.
2. مراقبة تحركات وحراسة المشبوه منهم.
3. مراقبة الزوايا والقادة الروحيين.
4. مساعدة القادة العسكريين بالبلاد في ادارة الأهالي وتنفيذ أوامره مع توجيه السياسة الاستعمارية.
5. التمهيد لطرق الاحتلال والاتصال والتجارة الاستعمارية عن طريق إقرار الأمن والاستقرار.
6. استخلاص الضريبة.
7. التقليل من نفوذ رؤساء الأسر الكبيرة.
8. تولي مهمة القضاة والفصل في خصومات الأهالي.⁽³⁾

وما يمكن قوله هو ان الهدف الذي أرادته فرنسا من خلال المكتب العربية هو جعلها أداة لتحقيق سياسات بعيدة المدى، وترسيخ فكرة الجزائر فرنسية، وبالتالي عملت المكاتب العربية دور دبلوماسي .

د - البلديات المختلطة "Communes mixtes"

استندمت اسمها لوقوعها في اقاليم عسكرية، وفي مناطق خاضعة لحركة الاستيطان بشكل كبير فهذه المؤسسة استحدثت في الأقاليم العسكرية، ولكنها متواجدة بشكل ثانوي في الأقاليم المدنية، فهي وسيلة إدارية في يد السلطات العسكرية لتسيير الأهالي، وهي بلديات ذات مساحات شاسعة تكبر

(1)- ناصر الدين سعيوني، ص26.

(2)- ناصر الدين سعيوني، ص26.

(3)- صالح فركوس، المرجع السابق، ص19، 20.

العمالات الفرنسية في المساحة والسكان وهي تقسيم إداري جامد بكبر العمالات الفرنسية في أحيان كثيرة وبالتالي فهو تنظيم إقليمي، لم يتبع أي من المعايير التقليدية المتعارف عليها، بل إن انشغالات العسكرية تعتبر من المقاييس الأولى وتكاد تكون الوحيدة.

مكوناتها:

المتصرف الإداري: ويعتبر العنصر الفعال في البلدية لأنه الموظف رئيس البلدية الذي يجمع كل الصلاحيات في يده.

اللجنة البلدية: تضم المتصرف الإداري رئيسا، والمساعدين وأعضاء منتخبين لمدة ستة سنوات. عضو مكلف بالحالة المدنية، والقياد شيوخ الجماعة⁽¹⁾، أما عن الأساس القانوني لها فهو مرسوم 15 أبريل 1845م ويكون فيه الأوربيون بشكل أقل، والإدارة البلدية فيه خاضعة لمحافظين عسكريين يقومون بدور المدنيين.

المبحث الثالث: الموارد البشرية المسخرة لخدمة الادارة الفرنسية:

1- تجنيد المترجمين:

استدعى احتلال فرنسا للجزائر تحضيرات هامة وإستراتيجية وذلك الى جانب التحضيرات العسكرية تحضيرات ذات طابع خاص لأجل جمع كل المعلومات عن الجزائر، وتم خلالها طبع لمحات تاريخية بدل على التخطيطات يعيده المدى للمحملة الفرنسية وأنها كانت مدروسة لا ردة فعل احتياطية.⁽³⁾

وكانت من أولى اهتمامات فرنسا هو انشاء هيئة مترجمين عسكريين تكون واسطة بينها وبين مجتمع تجهل لفته، أخلاقه، دينه، وكل مقوماته، مستفيدة بذلك من تجربتها السابقة بمصر أواخر القرن الثامن عشر، فتم استدعاء المستشرقين، وتلاميذ اللغات الشرقية وخريجها، وضباط الممالك التابعة الى الحرس الملكي سابقا، والقناصل ورجال السفارات في المدن الشرقية. وتم أيضا مراسلة القنصلية المتمركزة في المدن الساحلية من بلدان شمال افريقيا، والمدن الواقعة على الجهة الشرقية من ساحل الأبيض المتوسط، تطلب جمع أكبر عدد ممكن من الرجال الذين يمتازون بالقدرة على أداء هذه المهمة، مشترطة فيهم التوسع في شتى العلوم وموالات فرنسا أو ان يكون الفرد ذكيا تكسوه الهيئة

(1)- سعودي محمد العربي ، المرجع السابق، ص202.

(2)- Charles féraud , les interprète de l'armée d'afrique ; Alger , alger , https://archive.org/steam/les-interprtedeofo-google/page/ns/mode/2up/24/03/2014,06:46_P48,49.

والوقار والحزم في تنفيذ الأوامر، وله معرفة واسعة على الأقل باللغتين العربية والفرنسية وأن يكون نشيطا في عمله بليغا في حواراته ومفاوضاته، وذا قلم في كتابة التقارير والرد على المراسلات⁽¹⁾ وفي جانفي 1830م عهدت وزارة الحربية الفرنسية بهذه العملية الى العقيد كلارمونت توتار (tonnerre chermont)، أحد أعضاء هيئة الأركان الحربية الذي كان متضلعا في اللغات الشرقية، فقام بفتح مكتب، ~~تحت إشرافه~~ ~~المختار~~ ~~الخبير~~ ~~في~~ ~~الالتحاق~~ ~~بهم~~ ~~هذه~~ ~~الهيئة~~ وتم تكوين أول هيئة تحت قيادة الجنرال لوفاردو "loverdo"، أطلق عليها اسم هيئة المترجمين والمرشدين العسكريين. أوائل ملتحي هذه الهيئة:

كان السيد دي براسفيس "de Bracovich"، أحد مترجمي حملة مصر مع بوتانيير، إضافة الى السيد جاكوب حباييبي "yacof halaiday" عقيد الممالك سابقا، الذي ضم إليه اليافين من رفقاءه، وكان القس الكاتوليكي السوري شارل زكار (charles loccar) من رجال الدين الذين ساهموا في الحملة، وأيضا سيلفا ستردي ساسي (silvestre de sasy) وقد اهتمت المؤسسة، وكانت تحت قيادة مباشرة من قبل وزارة الحربية.⁽²⁾

وبالتالي نجد ان فرنسا بدى مخططها الاستعماري واضح وذلك بتكوينها هاته الفئة التي ستكون مرجعا أساسيا فيها يعد للإدارة الفرنسية، من خلال مقترحاتهم واقتراحاتهم.⁽³⁾ الأهمية الاستراتيجية للمترجمين ومستوياتها:

وفي مارس 1830، قام جنرال ديسيرين (Després) قائد اركان الحرب العامة، بالمشاركة مع العقيد كلارمونت توتار، يتعين المترجمين والمرشدين في مناصبهم وتوزيعهم على فرق الجيش، وقسموا الى خمسة مترجمين من الدرجة الأولى. دويتوسك (DAAUBIGNOX)، حبراردان (Gerardin) وثلاثة مترجمين إيزاب دي سالس وفاستان (Euselbe de salles et vincent)، وسبعة مترجمين من الطبقة الثالثة وأولهم السيد أبي طبال (Abi tebal) مقربي من جبل الطارق الأولى برتبة ملازم - أول والثانية من فصيلة صف الضباط.⁽⁴⁾

أما عن رواية هؤلاء أوردتها "Charles féraud" «500 فرنك شهريا لكل مترجم من الطبقة الأولى، 300 فرنك لكل مترجم من الطبقة الثانية و150 فرنك شهريا لكل مترجم من الطبقة الثالثة،

(1)- Charles féraud IBID, p 49

(2)- يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص43.

(3)- ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وآفاق، المرجع السابق، ص85.

(4)- يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص44.

و100فرنك لكل مرشد مترجم، وحددت لهم وزارة الحربية شكل واون ملابسهم بقرار: 1830/04/03 م⁽¹⁾.

مهام المترجمين العسكريين قبل الحملة على الجزائر

- الدبلوماسية والجوسسة في البلدان الاسلامية

حيث عمل هذا الأخير كحلقة وصل بين السفراء والقناصل الأوراس وبين الحكام العثمانيين، حيث بعد المترجم الأداة الفعالة لأداء المهام الدبلوماسية، ويتعلق نجاح المهمة على براعة وحكمة هذا الأخير. أوردت بعض المصادر عن تلك المهمة التي كانت تتكون من (دوبنوسك، جيراردين، زيميارت) جاءت إلى تونس، لتحسس على الحوال المسلمين ومعرفة علاقة الجزائر بتونس هذا من الناحية السياسية، اما الاقتصادية فهو البحث عن مصدر خصب لتمويل جيش الحملة الفرنسي.

زرع بذور والفتنة والعداء والتناحر بين سكان المدن والأرياف، وبين حكام الجزائر - المغرب - تونس، وذلك لمنع أيه مساعدة مستقبلية بين البلدان الثلاث، وقد تمت المهمة بنجاح، وجاء دوينسيك بتقرير مفصل، حيث حدد الموقع المناسب للتزول الجيش الفرنسي وهو ميناء سيدي فرج، أيضا حذر من مساعدة في وقت لاحق، أما في ذات السياق الى مدى تأثير اعلان الباي التونسي حول التبادل التجاري في الأسواق⁽²⁾ ، أما عن الأحوال الجوية الملائمة لإنجاز أسطول الحملة الفرنسية⁽³⁾.

مهام المترجمين بعد الحملة:

بطبيعة الحال سيكون لهؤلاء مختلفة بعد المهمة الأولى التي سهلت الحملة وبالتالي ستغير الحلم الفرنسي أو بالأحرى الهدف لفرنسي ألا وهو التوغل في هذه البلاد، وقبلها فهم المجتمع الجزائري الذي تجد في كثير من محطات قادمة في الموضوع تنفي فرنسا وجوده في اطار سياسات معينة ضمن استراتيجية محو الكيان الجزائري.

1. فهم الادارة الجزائرية وإدخالها ضمن الادارة الفرنسية استعابها.
2. ارشاد الفرق العسكرية لخوض معارك مع الجزائريين.
3. اعداد المراسلات باللغة العربية لربط العلاقات مع الجزائريين.
4. مرافقة القيادة العسكرية أينما حلت.

(1) -Charles féraud, p57.58

(2) -Navisse faucon, le livre d'or d'Algérie(1830-1889), paris, /bibliothèque/ouvrage.

www.beuberemultimedia.fr

(3) -Charles féraud, p48

5. تعيين دي بورمون لجنة حكومية لدراسة عادات وتقاليد الجزائريين والمؤسسات المحلية القائمة، والاطلاع على احتجاجات البلاد، وكانت قرارات عبارة عن الإجراءات الإدارية والعسكرية للوضع الراهن وكانت بقيادة فالازي⁽¹⁾

اهتمت السلطات الفرنسية بهذه الهيئة كبير بتزين Berlhezéne الأوائل كدوينوسك الى التأليف، وبالتالي حكمها بعض العناصر الضعيفة واستفادت نشاطها حق بعد اصلاح المؤسسة بمجيء الدوق دي ريفيقو⁽²⁾ 1832. ويتوغل جيش الاحتلال الفرنسي بالجزائر، وبالضبط بعد احتلال عنابة وهران قسنطينة طرأت تغيرات على التنظيم الهيكلي لهيئة المترجمين وهو ما استدعى وضع شروط لالتحاق بها

شروط الدخول في الهيئة وتنظيم الامتحانات:

وكان ذلك 1840م حيث تكونت لجنة من دوماس مديرا ليون روش عضوا، برينسنيي (bresnier) وبير بريجر (berbrugger) حيث الأول أستاذ لغة عربية، الثاني محافظ لمكتبة، وكانت أهم اهتمامات هو وضع برنامج تراعي فيه على الخصوص، شروط الدخول للامتحان، سيرة الفرد وحلقه وانتمائه.

وقد فكرت الحكومة الفرنسية في انشاء مدرسة خاصة بالمترشحين في باريس تكون ملحقه بالمدرسة العربية التي تأسست بمقتضى القرار الملكي الصادر: 11

إلى سوف 1850م ، وحصل على نسخة من تاريخ العدو لبي وجمع معلومات عن الطرق التجارية، ومعيشة الناس ثم احتل الفرنسيون شمال الصحراء بما في ذلك ورقلة والأغواط ووادي ربيع ووادي سوف، ونصبوا الحماية على ميزاب، وقد أعطاهم ذلك امكانية التحكم في طرق القوافل بين شمال وجنوب الصحراء.

مساهمات الجزائريين في الهيئة المترجمين العسكريين.

اختلفت أسباب انخراط الجزائريين في هذه الهيئة، إلا أن كان لهم دورا بارزا فيها فمنهم من انخرط فيها لأنه كان يحس اللغتين العربية والإسلامية، ومنهم التحق بها بعدما نضع لكل اجراءات الامتحان، ومنهم من وقع أسيرا في أيدي الفرنسيين صبي فالتحق بثانوية لويس الكبير ثم تم تعيينه مترجما عسكريا، ومن خرجي هذه الثانوية أحمد بن رويلة على الشريف بن سيدي مبارك اللذين كان والدهما كاتبين للأمير عبد القادر، وكان هو وقعا مع زمالة الحمير في يد الدوق دوما 1843 .

أيضا السيد إسماعيل بوضربة الذي كان والدهم مثلا لشؤون الداوي حسين في مرسيليا قبل الاحتلال، قد تخرج هو أيضا من هذه الثانوية 1853 وعين مترجما بعد ذلك مباشرة، ثم مترجما رئيسيا سنة 1872 ومات في مهمة بقسنطينة وقد كان له انتاج فكري في الجلة الجزائرية الاستعمارية ديسمبر 1859، والذي وصف فيه أحوال مدينة ورقلة.⁽¹⁾

مؤلفات أبرز أعضاء الهيئة الفرنسيين:

لقد أسهم أهم أعضاء هيئة المترجمين في تأليف أهم المصادر والمراجع عن السنوات الأولى للحقبة الاستعمارية، وذلك نتيجة اطلاعهم عن جميع أحواله الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمغرب الكبير مركزين في ذات الوقت على النواحي الجغرافية والتاريخية والدينية على الخصوص.⁽²⁾

وتجد مساهمة هؤلاء منهم دي سلان Deslane، ليون روش، فيزوودي موتيلكسي de Motyliski وقد اشغل كل منهم في مجاله الخاص كعلم المياه l'hydrolage والآثار l'archéologie علم اللغات la linguistique المياه الجوفية les eaux souterraines، العادات والتقاليد، والأساطير و الطرق الدينية وآثار الهيمنة الرومانية، وأيضا ساهم هؤلاء في انشاء

(1)- يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص 52.

(2)- نفسه، ص 52.

الجمعية التاريخية الجزائرية في 1856 Société historique Algérienne أغلبية أعضائها منهم.⁽¹⁾

ونجد أن هذه الهيئة قد وظفت ضمن العديد من المؤسسات والهيكل الادارية الفرنسية، المكاتب العربية حيث تعد ركيزة أساسية لهذا المكتب، وأيضا الدور الكبير لها وهو أنها سهلت الاحتلال والتوغل الاستعماري وبلسان فصيح وذكاء حاد، ومكر وجراة لامثيل لهما.

2- ضباط الحالة المدنية:

حدد القانون الإداري البلدي الفرنسي بالجزائر اضافة الى الهياكل المادية، الهياكل البشرية، ومن مساعدين مستشارين البلديات الوكيل العام القانوني، المساعد أو المستشار البلدي أيضا منح لمحافظ البلدية صفة ضباط الحالة المدنية كهيئة أولى وشرف شخصي، مع ممارسة المهام الأخرى، أكدت الإدارة الفرنسية على ضرورة توقيع ضباط الحالة المدنية على كل النفوذ الى جانب ذكر صفة نائب محافظ البلدية، وذلك تفاديا لما عساه أن يقع من أخطاء، وما ينتج عن ذلك من مسؤوليات.⁽²⁾

مهام ضباط الحالة المدنية:

على ضباط الحالة المدنية تحمل المسؤولية الكاملة في أثناء ممارستهم لمهامهم كما أنهم يخضعون لمراقبة السلطات القانونية ووزارة العدل، ويمكنهم الاستجداد والاستعانة-أثناء مواجهة الصعوبات والمفضلات بتوصيات من الجهات المعنية، أسندت لضباط الحالة المدنية وفقا للقانون الفرنسي:

- التأكد عن المواليد وتقييد العقود.
- تلقي إلى جانب الموثقين-بالأطفال الطبيعيين وتحرير العقد.
- تلقي التصريح بالوفيات وتسجيلها.
- مسك سجلات الحالة المدنية
- تقييد كل العقود المصرح بها.
- تقييد كل العقود المتلقية من ضباط عامين.
- تقييد منطوق الأحكام القضائية في سجلات الحالة المدنية.

(1)- عز الدين بومزو، الضباط الفرنسيون الإداريون في إقليم الشرق الجزائري، ارست مرسية نموذجاً، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ وحضارات البحر المتوسط، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، 2007-2008.

(2) - يسمينة زمولي، الألقاب العائلية في الجزائر من خلال قانون المدينة أواخر القرن التاسع عشر (1870-1900) قسنطينة نموذجاً، ط1، دار البصائر، الجزائر، 2007، ص18.

- تقييد كل البيانات الهامشية وفقا للقانون.
 - السهر على رعاية وحفظ السجلات المستعملة والسجلات المودعة بأرشفيف البلدية وتسليم نسخ عن مستردات العقود في السجلات لطالبيها.
 - تلقي الموافقة على الزواج سويا مع الموثقين.
- وهذه الصلاحية تشمل حل النطاقات المركزية والإقليمية، ولكل نطاق ضباط خاصين به.⁽¹⁾

مسؤولية ضباط الحالة المدنية:

تعد المسؤولية المنوطة لضباط الحالة المدنية مهمة، ولذلك كان إلزاما أن تكون ممارستهم لمهامهم بدقة حيث يعاقب ضباط الحالة المدنية على أبسط التهاونات أو الأخطاء، وتتفاوت العقوبة بين غرامات مالية أو متابعة قضائية من طرف المحكمة العليا، كما يعاقبون بالسجن وفق قانون العقوبات، وهذا يدل على مدى اهتمام المشرع الفرنسي لهذه الفئة من الاداريين، حتى في اختيار هؤلاء، ذلك خوفا من التحريف أو التزييف ولكن هذا لايفي خلوها من الأخطاء.⁽²⁾

تقييد المواليذ والوفيات:

كانت وصفية تقييد في الجزائر غير منهم بها، حيث لم يعمل الجزائري على تدوين أعمارهم وتواريخ زواجهم، باعتبار أن الادارة المركزية لم يكن يهتمها تسجيل الولادات لأن نسبة الوفيات عند الرضع والصغار كانت كبيرة ولا تقاس الضرائب إلا على القادرين، في حين اهتمت بتدوين عقود الزواج والطلاق وغيرها من العقود الأخرى لما تحفظه لأصحابها من حقوق مادية ومعنوية ، وعلى حد تعبير المشرع الفرنسي أن عقود الزواج التي كان يحررها القاضي، لم تكن ضمانا كافيا، ولم يكتف بهذا إذا رجع سبب وجود نسخ من عقود الطلاق الى الحالات التي يضطر فيها أصحابها للاستتجاد بالقاضي لفك الخصام بين المتنازعين حول الأمور المادية.⁽³⁾ ، غير أن ذلك ليس صحيحا فقد اهتمت الى تسجيل عقود الزواج والطلاق اذ اهتمت المحاكم الشرعية أثناء الحكم العثماني بتقييد كل انواع العقود باستثناء عقود الميلاد التي لم تكن في حاجة إليها، وذلك لبساطة معيشتهم وارتبطت تواريخ ميلادهم بالأحداث الهامة أو الظواهر المناخية.⁽⁴⁾

(1)- المرجع نفسه، ص19.

(2)- بسمينة زمولي، المرجع السابق، ص20.

(3)- المرجع نفسه، ص24.

(4)- عائشة غطاس، "الصادق مدينة الجزائر (1672-1854) من خلال سجلات المحاكم الشرعية"، مجلة انسانيات(المجلة

الجزائرية للأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية، <http://insaniyat.revues.org/docannexe/image/11620/img-1.jpg>

تمت الزيارة 2014/3/27 على الساعة 14:30.

أهم المراسيم التي حددت مهام ضباط الحالة المدنية:

بالاحتلال الفرنسي للجزائر، شهدت هاته الأخيرة تغيرات هاته لإقامة مختلف المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية من قبل المستعمر الفرنسي الذي أراد تهيئة كل الظروف للاستيطان الأوروبي هذا من جهة ومن جهة أخرى ايجاد الأساليب والمناهج الناجعة للقضاء على تمرد الجزائريين والسيطرة عليهم من أجل تنفيذ مخططاته الاستعمارية. وقد أقيمت على أسس ونظم فرنسا، عدا بعض التغيير في بعض الجزريات وكانت أهداف السياسة الاستعمارية منها هو تطبيق سياسة الإدماج باعتبار الجزائر جزء من فرنسا وفي ظل ظروف تشكيل إدارة بالجزائر، وأهم عائق واجه السلطات الفرنسية هو التنظيم القبلي، وتوافق هذا وأحلام المستوطنين الطامعة في أراضي الجزائريين وأملأهم، ولو أن هذا المشروع قد ساهم في إحصاء سكان الجزائر، إلا أنه استهدفت المجتمع الجزائري.

إن من أولى المشاريع التي استهدفت القضاء الإسلامي، وإقرار الإدماج، وتحقيق ذلك بإعادة ترتيب الأرض بموجب الساييتوس كوستلت وقد تطرقن له سابق وبالتالي وضع من خلال حد لكبار قادة القبائل الجزائرية من جهة، وإحلال التشريع الفرنسي محل التشريع الاسلامي.

حاولت الإدارة الفرنسية إرساء نظام الحالة المدنية الفرنسية بالجزائر قبل سن القوانين الخاصة بتطبيق نظام الحالة المدنية للجزائريين، فكانت بداية شكليا وكان تعيين ضباط الحالة المدنية للجزائريين و رئيس المفوضية المكلفة المدنيين ممارسة مهام ضباط الحالة المدنية والتطفل يمسك السجلات المخصصة لإثبات المواليد والزيجات والوفيات، وبالتالي بدأت أول خطوة لتقييد ضمن الحالة المدنية في الجزائر وقد منحت عقود الحالة المدنية للأهالي المعوزين مجانا. كخطوة تشجيعية لتردد الى دار البلدية وذلك ابتداء من 1843/03/01 م .

ومع حلول 1848م جاء تصريح la passiet لا باسي «يتطلب أمر بإلحاح إنشاء مؤسسة تفويض خاصة بالحالة المدنية نظرا لمساوئها» ما أدى إلى صرامة الإدارة الفرنسية في هذا المجال، وإجبار الأهالي على التصريح لشيخ البلد بأية وفاة، مواليد بل حتى الذين شهدوا الحادثة كالقابلة.

وواجهت السلطات الفرنسية في سنواتها الأولى هذا العائق نتيجة امتناع الجزائريين عن ذكر أسماء أمهاتهم وزوجاتهم من باب الحياء وهو موضح هنا أن اهتمام السلطة والإدارة الفرنسية مجان شكليا، أمن عن صعوبة التسمية الجزائرية التي وردت على لسان لا بأسى إلا في خمسينات القرن التاسع عشر ميلادي. وحتى 1853م اهتم بالجانب الشكلي فقط، وتماشت ظروف إنشاء مصلحة الحالة المدنية مع ما جراء من تغيرات على الادارة الفرنسية ككل حيث أسند الي الاقليم المدني بمرسوم 1848/08/08م تقييد لأجل حصر الملكية العقارية وكان التحرير باللغة العربية، ثم أسندت إلى الإدارة

العسكرية مابين سنتي 1867-1868م مهمة إعداد سجلات المواليد ومسكها والتحقق منها للقياد، بعد ما تبين لها أن السجلات المقيدة باللغة العربية بها أخطاء ونقائص كثيرة، وهذا بالرغم من أن نابليون الثالث أعطى معايير واضحة من أجل توحيد النسخ والكتابة، ويفرض تسهيل وتذليل الصعوبات أمام موظفي الادارة أثناء تأديتهم عملهم.⁽¹⁾، وبالفعل تم وضع قاموس لفهرس لأسماء الأعلام الجزائرية، من قبل دوسلان (De slane) وقابو (Gabeau)، حيث خصص الجزء الأول منه لأسماء الشخصية، وفي حين اهتم الجزء الثاني بأسماء الأماكن، وهو يعد ذا أهمية كبرى، حيث يكشف الرصيد التسموي الذي كان منذ اولا أثناء النصف الثاني من القرن التاسع عشر من قبل الجزائريين⁽²⁾، عكس المناطق العسكرية، التي لم تعرف اجبارية التقييد، إلا أن طموح الادارة الفرنسية في هذه الفترة وخصوصا 1864-1868م الذي استفاد من معلومات السجلات الماضية لأجل اقامة نظام الحالة المدنية بآء بالفشل، والواقع بالرغبة أو القسر، ورأى آخر عدم تقبل الجزائريين له ، أبقى المشروع حبرا على ورق.⁽³⁾

المبحث الخامس: نماذج من الادارة الفرنسية:

1- التنظيم الاداري الخاص بالأوراس:

عملت السلطات الاستعمارية على سياسة تجلب الأهالي ثقلت في إثارة مصالحهم الشخصية لصالح مصالح الفرنسية التي تخدم مشروعها في الجزائر وهي التوسع والتوسع إلى داخلها، وهذا ما نلاحظه من خلال الصراعات التي ظهرت آنذاك وهي محاولة كل عائلة كان لها نفوذ أيا ن الوجود العثماني الاحتفاظ بمكانتها العريقة ويمكن ذكر في منطقة باتنة حيث أول من كلف كان ورث عن جده الذي كان من المرابطين في واحة مدوكال، إلا أنه لم يلق الخطوة الكافية والتقدير اللازم من طرف القبائل الأخرى كالسحاري وأولاد دراج ولم يستطع حتى كسب أنصار منهم بل ساهم في إثارة العداوة بين هؤلاء⁽⁴⁾

إلا أن يأتي زمن القائد العلى الثاني Herbillon 1846م إلى 1847م والذي تميز بالاستبداد والتحيز للقبائل الواقعة تحت سلطته، وهو ما يثبت تحيزه لسي مقران عند شكوى السحاري وأولاد دراج، ومجمل القول يمكن تفسيره هو استياد اولاد دراج من دخولهم في التقسيم الاداري الى دائرة

(1)- شارل روبيير آجيرون، المرجع السابق، ص178.

(2)- بسمينة زمولي، المرجع السابق، ص28

(3)- شارل روبيير آجيرون، المرجع السابق، ص179.

(4)- عبد الحميد زوزو، الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي "التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية 1837-1939، ج1، دار هومة الجزائر 2000"، ص187، 190.

بسكرة لا إلى باتنة وذلك لأنهم كانوا يعتبرون أنفسهم ينتمون إلى الكل، وبعد انتفاضة الزعاطشة نجد المنطقة تشهد تحويلا إداريا جديدا فيما سمي بمكاتب شؤون العرب، وصار لزاما على هذه المؤسسة مراقبة القياد وتوجيههم وأن يقوم بجولات منتظمة في مواطن القبائل للإطلاع على الحالة النفسية العامة.

وتمثلت أيضا تغيرات دائرة باتنة بإنشاء مناصبي قيادة جديدين القيادات الجديدة قبائل أولاد زيان، وقرى بني فراح وبرانيس وبني سويق وواحات جمورة، سيدي خليل، دروع، وواحة مدوكال، والقيادة الثانية قيادة السحاري اضافة الى قرى القنطرة لوطاية وأستمدت القيادة الى بولخراس الذي كان من السحاري(بن محمد بالحاج بن قالة ابن أخ شيخ العرب) واختير لذكاءه و اشهار بالحضارة الفرنسية وأفكارها لأنه زارها مرة، وأقام هذا الأخير ببريكة ولا تنسى ذكر أن هذه المرة أخذت مقتضيات السلطة العسكرية.⁽¹⁾

قاد حملة الاحتلال واجتماع الأوراس الجنرال بودوبين سنتي 1844-1845م اعتبرت المنطقة في ضفة للحكم العسكري بباتنة وقد واجهت القيادة العسكرية صعوبات جهة من طرف الأهالي، بسبب المقاومة التي تظهر في كل جهة باستمرار، رغم الاضطهادات والعقوبات الجماعية وإحراق المزارع والقوى ونهب الأموال والقتل الجماعي وإحراق المزارع والقوى ونهب الأموال والقتل الجماعي والأحكام بالسجن المؤبد والأبعاد البعيد والنفي خارج الوطن وفي الجزر الثانية في عرض البحار والمحيطات.⁽²⁾

وتم تنصيب حاكم عام عسكري في كل من تازولت وتكوت، بدأت القيادة العسكرية في البحث عن الشخصيات أسر لها تأثير على السكان لتسند إليهم مهام قيادية، كما فعلوا في جهات أخرى وذكر من تلك العائلات: بن قانة: أصلها من فرجيوة، ونفوذها في بسكرة والزيان.

عائلة ابن شنوف: وهم قبيلة أولاد صولة قرب سيدي عقبة، ونفوذها بالأوراس وخنشلة. **عائلة بن احسين:** وتعرف باسم عائلة بن ناصر، ونفوذها خنقة سيدي ناجي والزربية. وتتمثل مهمة هؤلاء بتطبيق الأوامر الصادرة من الضباط العسكريين. ومراقبة تحركات السكان واستخلاص الضرائب ، برسائل التهديد والقهر.

(1) - عبد الحميد زوزو ، المرجع السابق، ص190.

(2) - العيد مطمر، التنظيم الإداري في عهد الاحتلال الفرنسي (الأوراس حوز آريس) تاريخ الأوراس ونظام التركيبة الاجتماعية والإدارية في أثناء فترة الاحتلال الفرنسي 1837-1954، انتاج جمعية أول نوفمبر، دار الشهاب، الجزائر، ص224.

2- الإدارة الفرنسية بمنطقة سكيكدة :

بعد احتلال فرنسا ثم تسميتها فيليب فيل وتم تهيئتها بإشراك 3000 عامل بكل نشاط على إعدادها لاستقبال الهجرة ولتكون مركزا اداريا هاما. وتعين قائد عربي على الساحل هو ابن عيسى، بعد أن سلم نفسه إلى الجنرال فاستي في جانفي 1838، وتعين كذلك القائد السعودي بن ابنال 1840/02/17 تولى حكمها محافظ مدني أنطوان فناش (Antoine fenech) وخلفه لابيان (labaine) ماي 1841.⁽¹⁾

بقرار 1840/10/01 تحدد مجال دائرة فليب فيل بالحدود التالية: شمالا البحر، شرقا دائرة عنابة ، الجنوب الحروش، الغرب بقيادة بني مهنة المحدودة بوادي رومنة.⁽²⁾

3- الإدارة الفرنسية بسوق أهراس: بمجرد سقوط قسنطينة بعد الاحتلال الفرنسي، التوسع الاستعماري، و ذلك لمنع أي معنونة خارجية قد تصل إلى إقليم الحاج أحمد بعد مجابهة عنيفة لأجل القضاء عليه، ونفذ أحمد باي القوي اتجاه أعراس الداخل في الأوراس الشرقي.⁽³⁾

هذا عن الوضع الخارجي، أما الوضع الداخلي الذي سهل التوغل الفرنسي هو الصراع الداخلي في منطقة سوق أهراس ذاتها، إلا انه سرعان ما أرباح يبد يضعف الجهة الداخلية لقسنطينية وعلاقات احمد باي المتذبذبة بشيوخ عرش الحنانشة تأثير سي علي عبود الحاج أحمد باي، بل وكانت أحد الأسباب الرئيسية لهزيمته وخروجه من قسنطينة سنة 1837.

القوات الأولى للإدارة الفرنسية بسوق أهراس: 1839-1842: إن المتتبع لنظام الإدارة الفرنسي تجد أنه قد تأثر بالنظام السياسي، وكان بتوسيع وفق لخصوصيته وبما يسمح لتحقيق أهداف السياسية الفرنسية وإنشاء بتوسيع وفق لخصوصيته، وبما يسمح لتحقيق أهداف السياسية الفرنسية، وإنشاء نواة الإدارة الفرنسية بسوق أهراس جاء على مراحل احتلال المنطقة.

وهدف من هاته الحملات إلى:- تهدئة المنطقة للاحتلال بتعيين قايد عليها وتمثل في محمد الصالح النشابى- معرفة ذهنية هؤلاء الزعماء الأهالي خلال فترة معينة لإقامة نظام المكاتب العربية في المنطقة.⁽⁴⁾

(1)- أحمدة عميرواي، السياسة الفرنسية والمقاومة الجزائرية في منطقة سكيكدة (1838-1858)، الجزائر، 2004، ص 94، 75.

(2)- المرجع نفسه، ص 94، 75.

(3)- عبد الجليل التميمي، "الحاج أحمد باي وبابليك قسنطينة 1830-1837"، مجلة الأصالة، ع 64، الجزائر، ديسمبر 1978، ص 22.

(4)- صالح فركوس، المرجع السابق، ص 87.

الإلحاق عناية العسكرية 1844-1851: ألحقت سوق أهراس بشعبة عناية العسكرية، فقد شكلت قيادة عرش الحنانشة من الأعراش والعشائر التالية: أولاد خيار، بني بربار، ويلان، أولاد ضياء، أولاد مسعود، أولاد يشيح، الكسالنه، المشاعلة، وتمثيل الأهالي داخل عرش الحنانشة محمد الصالح بن علي الحناشي.

وهدف هنا السياسة الفرنسية ضمان هدوء واستقرار أهل المنطقة، وهو ما سيحقق الحمل على الجيش الفرنسي، إذ تساهم القائد محمد علي الشابي في نجاح فرنسا في قمع أي مقاومة، باعتبار أن تحت سلطته أعراش ويحلون عديدة.

الإلحاق بدائرة قالمة العسكرية 1851-1855: اتخذت سلطات المكتب العربي بعناية إجراء تحويل إدارة عرش الحنانشة من شعبة عناية العسكرية إلى دائرة قالمة العسكرية وصدر قرار بذلك في شهر نوفمبر 1851، وكان ذلك لأسباب التالية:

إن عرش الحنانشة كان من الناحية الجغرافية أقرب إلى قالمة منه إلى عناية، أنهم ظل يدفع الضريبة. وظلوا يقاوموا الوجود الفرنسي لذلك كان مخطط مكتب عناية يرمي إلى أصناف قوية وكسر شوكتهم، إضافة إلى ضمان تهدئة المنطقة الغربية من سوق أهراس التي تتميز بصعوبة تضاريسها .

إنشاء دائرة سوق أهراس 1855-1870: كان ذلك في 1855/06/08 بإنشاء أولى، ليعلن عنه رسميا 1855/10/08م، وبدأت بتعيين نقيب المكتب العربي فيكتور رني فوفال (victore rené fauvelle) بقرار: 1855/08/15م، وكانت الهيكلية الإدارية لأعراش سوق أهراس أوكلت إلى ثلاث قيادات، قيادة عرش الحنانشة - قيادة عرش أولاد مختار - قيادة عرش أولاد ضياء، وبالنسبة لقياداتها توضحها في جدول الملحق وقد شهدت المنطقة العديد من التغيرات نذكر مثلا تغيير ايان وزارة الجزائر والمستعمرات توسيع الإدارة المدنية في منطقة سوق أهراس، وكان ذلك في 1858/12/15م وهو ما تجسّد بمرسوم 1860/02/25م ، وتم تحويل جزء من دائرة سوق أهراس العسكرية إلى الإدارة المدنية، ويعود هذا التحويل الى سياسة نابليون الرامية لإنشاء المملكة العربية. (انظر الملحق رقم 2 يوضح قادات تمثيل الأهالي لعرش الحنانشة)⁽¹⁾.

4- الإدارة الفرنسية بسيدي بلعباس: تم إنشاء مدينة سيدي بلعباس ضمن المستوطنات 19 المخصصة لعمالة وهران بمقتضى قانون 1848/09/19م، ولكن ليس معنى ذلك أن مدينة سيدي

(1)- جمال ورتي ، تطور نظام الإدارة الفرنسي في عمالة قسنطينة خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر سوق أهراس نموذجاً 1843-1900 ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر ، ج 1 + ج 2، جامعة منتوري ، قسنطينة، 1430 - 1431 / 2009-2010، ص 75.

بلعباس بدأ تأسيسها في هذه السنة، بل يعود تاريخها الى 1843م، عندما أوكلت مهمة انجاز مركز استيطاني على الضفة اليمنى لوادي مكرة بمحاذاة قبة الولي الصالح سيدي بلعباس وبنتيجة استقطاب الأوروبيين ثم ستة تحويلها إلى مستوطنات أوروبية بشكل رسمي، ولقد ورد في التقرير الذي سجلت فيه تنقلات الإمبراطور (1) نابليون الثالث أثناء زيارته الثانية إلى الجزائر في منتصف سنة 1865م أن أراضي سيدي بلعباس تعد من أخصب الأراضي .

إن الأهداف الحقيقية من إنشاء المدينة هو الموقع الاستراتيجي العسكري للمنطقة، وتفتن لذلك بيجو 1843م، لتأمين الاتصالات بين مدينة وهران وتلمسان من جهة ومراقبة سكان المنطقة من جهة أخرى، خاصة بعد أن شاهد بأم عينيه الدعم القوي الذي قصته قبائل بني عامر خصوصا وسكان المنطقة عموما لمقاومة المير عبد القادر، وتدعم طموحه برسالة لا مورييسار الذي رفع رسالته سنة 1843م «لأن الناحية أصبحت الوقع المفضل والضروري لنا، تحكم به بلاد قبائل بني عامر الشاسعة.

فهذا المركز الاستيطاني سيكون بمثابة الدعم اللوجيستيكي للتجمعات العاملة هنا، أما الاحتياطي منها فسيكون لتدعيم تواجدنا بمقاطعة وهران، فمنطقة سيدي بلعباس قريبة من البحر، سهلة الاتصال مع العسكر من الناحية الشرقية وتلمسان من الناحية الغربية حيث تصبح المواصلات مع وهران أكثر أمنا قريبة من الصحراء، تجعلنا نتحكم جيد في أوضاع المنطقة..» (1).

قدم النقيب برودون في: 1848/11/10 تصميم المدينة، وشهدت حركة الاستيطان واسعة. نستنتج من هذا الفصل أنه بدأ التأسيس الفرنسي لجل ما يتعلق بمصالحها على حساب السكان الأصليين، بمنطق قانوني مثلته سلسلة المراسيم والقرارات، التي خدمت المعمرين. بالرغم من أن الفترة غلب عليها الطابع العسكري، إلا أنها تخلله الطابع المدني الذي وجه للمعمرين والعسكري للجزائريين، بحجة بسط الأمن وضبط النظام داخل المجتمع. وهو ما يؤكد سياسة التمييز العنصري لسلطات الاستعمارية.

نستنتج من هذا الفصل أنه بدأ التأسيس الفرنسي لجل ما يتعلق بمصالحها على حساب السكان الأصليين، بمنطق قانوني مثلته سلسلة المراسيم والقرارات، التي خدمت المعمرين.

(1) - ابراهيم لونيسي، "الاستعمار الاستيطاني في الجزائر خلال القرن التاسع عشر منطقة سيدي بلعباس"، مجلة عصور، عدد 7-6، الجزائر، 2005، ص 67.

(2) - ابراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص 68.

بالرغم من أن الفترة غلب عليها الطابع العسكري، إلا أنها تخلله الطابع المدني الذي وجه للمعمرين والعسكري للجزائريين، بحجة بسط الأمن وضبط النظام داخل المجتمع. وهو ما يؤكد سياسة التمييز العنصري لسلطات الاستعمارية.

المبحث الأول: الاستراتيجية الفرنسية في تطبيق النظمين السياسية والإدارية 1830-1870.

سعت السلطات الفرنسية جاهدة لفهم المجتمع الجزائري واستدعى ذلك إجراءات عديدة بهدف التوغل إلى أعماقه، رغم علمها المسبق به من خلال عمليات الجوسسة كاستخدام المترجمين، وسنتطرق في هذا الفصل إلى كيفية تطبيقها ذلك ضمن استراتيجية فرنسية محكمة باسم القانون، من خلال النظام السياسي والإداري لربط الجزائر بفرنسا، وتسهيل الاستيطان وقد تعددت أشكال المخطط الفرنسي، لذلك نتساءل عن الجهود الفرنسية في تطبيق استراتيجيتها، والعراقيل التي واجهتها؟

1- استمالة الزعامات المحلية والارستقراطية الإقطاعية:

تبدوا سياسة الاستمالة، أو بالأحرى مراوغة السكان من خلال بنود معاهدة الاستسلام التي وقعت في: 05/07/1830م، بين دوبرمون والداي حسين وكثيرة هي بنودها التي تحافظ على أمن ومقدسات الجزائريين، وهو ما أثار حفيظة الهيئة المركزية المؤلفة من أعيان مدينة الجزائر، برئاسة بوضربة الذي أبدى تحمسا كبيرا بداية الأمر لفرنسا.⁽¹⁾

وبتصويب كلوزيل طلب قائمة لأعيان مدينة وكبارتها وكان له ذلك، وعين منهم مصطفى بن الحاج خلفا لبومرزاق، حيث أنشئ لجنة في: 09/01/1831م، سميت بالمجلس البلدي للأهالي باختصاصات عامة، لتمويل الاحتياجات المستعجلة من صندوق ميزانية الدولة، واستدعت ظروف الاحتلال إيجاد شخصيات جزائرية تخدم المصالح الفرنسية يتم الاستغناء عنها بانتهاء الحاجة إليها، بحجة عجزهم أو تقصيرهم، وفي أحيان ينسحب هؤلاء نتيجة نظرة المجتمع لهم، مثلا أمين السكة عزلة كلوزيل بحجة تقصيره في مهامه.⁽²⁾

لأجل التوغل في البلاد ومجابهة التضاريس وتذليل الصعوبات ولا يتم ذلك إلا بأشخاص يعرفون المنطقة، وذلك كسياسة أولية، وقد اتبعت هذه الاستراتيجية الدولة العثمانية لأجل بسط الأمن والسيطرة على الأوضاع الداخلية للبلاد، وهنا حتى وإن استخدمتها فرنسا فيختلف الهدفان بطبيعة الحال الأول حاولوا من خلالها ربح الوقت وضرب الصفوف الأهلية بالجزائر والثاني لبسط الأمن في البلاد.⁽³⁾

(1)- حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص303.

(2)- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية ج1، المرجع السابق، ص114.

(3)- إبراهيم لونيسي، بحوث في تاريخ الجزائر المعاصرة، دار هومة، الجزائر، 2013، ص49.

إذن نجد الإدارة الاستعمارية بالجزائر قد تفتنت إلى مدى أهمية هذه القيادة وتحويلها إلى قنوات هامة للاتصال بالجزائريين وبالتالي استمالتهم، ووعدهم أيضا بأنها ستحترم ممتلكاتهم، وأغرقت عليهم بالأموال، مقابل القيام بمجموعة من المهام منها عقد علاقة الوصل بين الإدارة والأهالي، إذ تحيطهم علما بكل القوانين والمراسيم التي تصدرها السلطات الفرنسية وفي الغالب كان في الأسواق، وأوكلت لهم أيضا مهمة جمع الضرائب-حماية الأمن والاستقرار في الأعراس، أما أخطر ما نعت به هؤلاء بالخيانة والعمالة، وأنهم أدوات لخدمة فرنسا وإخماد الثورات والمقاومات الشعبية، وأغرقتهم لإبقاء ولأهم كحفلات استقبال الشكر والثناء، جوائز وأوسمة.⁽¹⁾

سعت تلك القيادات والعائلات إلى الحفاظ على مكانتها، وهذا ما استفادت منه فرنسا، ومهما تعددت تلك التسميات خليفة-باشا آغا-قايد-كانت ترمي إلى هدف واحد، فالذي يتولى هذه المناصب هي مجرد خادم لمصالح الإدارة الفرنسية، حيث تحكم أقل ضباط فرنسي في مكتب بعيد من القياد والأغوات والشيوخ والمرابطين وهو الأمر الذي جعل من تلك العائلات في التحسر على العز الذي كان أيام العهد العثماني وقد ساءرت فرنسا أحلام هؤلاء لتحقيق أهدافها، وهو ما يؤكد حمدان بن عثمان «إن كل من يداهن الحكومة الفرنسية ويزعم أنه يدلها على وسائل تذليل هذه المصاعب كلها ليس إلا مناورا يريد أن يقتني على حساب الأهالي، وعلى حساب فرنسا نفسها».⁽²⁾

هذا لا يعني أن فرنسا لم تكن على علم بنوايا هؤلاء، لكن هي أيضا استخدمتهم وفق أهداف واضحة أن تنتهي المصلحة تتخلص منهم، مثلا فرحات بن سعيد* الذي استخدمت عداوته لأحمد باي ونصيبته شيخ العرب، فبمجرد انضمام هذا الأخير عينت مكانه علي باي ابنه على تفرقت 1854 واستمر ذلك إلى غاية 1871 ويبدو واضحا في كثير من الأحيان أسلوب

(1)- مختار الهواري، سياسة الإدارة الاستعمارية تجاه بعض العائلات المتخذة في الجنوب القسنطيني 1837-1870، مذكرة ماجستير في تاريخ الأوراس الحديث والمعاصر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009-2008، ص 67.

(2)- حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 304.

* هو فرحات بن أحمد بن محمد السخري المدعو فرحات بن سعيد، وكني بهذا الاسم نسبة إلى عمه الذبّاح بن سعيد بن السخري الذي أنشأه في بيته مع أبنائه في سيدي خالد. ولد سنة 1786 وتقلد مشيخة العرب سنة 1821م في واحة سيدي خالد، حيث قدمت إليها وفود القبائل العربية يبايعونه على السمع والطاعة، وكان أبوه أحمد السخري في حياته متزوجا بامرأتين، إحداهما أم هاني بنت رجب باي قسنطينة وهي الأرملة السابقة لأخيه ابن القيدوم بن محمد السخري ولها من هذا الأخير أربعة أولاد، أما الزوجة الثانية فهي رجاجة بنت الشيخ بن الحداد شيخ الزاوية الرحمانية في مجانة ببلاد القبائل الصغرى، ولها منه محمد وفرحات بن سعيد وفاطمة البليّلية زوجة سلطان توقرت بن جلاب الخازن، وقد استقرت رجاجة في واحة سيدي خالد بعد وفاة زوجها سنة 1790م حيث كانت قبل هذا القدوم في واد ريغ. متاح على الرابط الإلكتروني sidikhaled.page.t على الساعة 18:18، بتاريخ 2014/04/15.

السلطات الفرنسية في إذكاء الصراع والخلاف وجلب أطراف أخرى لصالحها، ومثاله تلكم المعارك التي نشيت بين فرحات بن سعيد من جهة والحاج أحمد باي وأسرة بن قانة من جهة أخرى، ولما أدركت ميل الأسرة لها على حساب فرحات بين سعيد و تأكدها من سوء العلاقة بين الطرفين وبمجرد ما أبدى بوعزيز بن قانة رغبته في التعاون معهم سارعوا الى تعيينه شيخا للعرب خلفا لفرحات ويصرح قاليوا في تقرير له: 1838/04/15م «بوعزيز رجل سياسي اعتاد على خدمة الحكومة، وله أملاك عديدة في مدينة قسنطينة وضواحيها، عكس فرحات، المتغير والسهل للاستمالة وان اعتبارات المختلفة تجعلني أفضل بوعزيز عن منافسه، لهذا أرجوكم تقيس بوعزيز شيخا للعرب»⁽¹⁾ وهو ما يؤكد استراتيجية فرنسا في اختيار الموالين لها، حيث يكونوا بالتزلف المادي، والإخلاص اللامتناهي للدولة الفرنسية.

وكما أن استمالة العائلات المنقذة، فإنه ذات الوقت عملت على إسقاط و تحطيم كيان معنوي لعائلات أخرى أما الحديث عن المادي مستوردة في نقاط لاحقة، وتراجع نفوذ تلكم العائلات مع تطور الاحتلال، فمن ميزته هو مجتمعه عبر مراحل، تصغير الكثير منهم وهم الذين ساعدوهم في مراحل أولى للاحتلال، المؤرخ راين Rinn ينفق رسالة لأحد زعماء عائلات الأجواد بيدي فيها مشاعره تجاه الإدارة الفرنسية حيث يقول: «إنكم تضحكون بنا نحن الأجوايد الذين ساعدتكم و لا تزال...وهكذا على الرغم من كل جهودنا على الرغم من الدم الذي أوقفاه من أجلكم، فإننا لن نخلف لأبنائنا الكرامة التي خلفها أجدادنا»⁽²⁾.

أما عن مواقف رجال الطرق الصوفية فقد تباينت فمنهم من تعاون مع الإدارة الفرنسية وخدموها لأسباب متعددة، كالحصول على الجاه والمنصب، أو تجنباً لغضب المستعمر وابتعد عن السياسة ليتمكن من مواصلة النشاط الديني والثقافي والتربوي، أما الاستعمار فقد حاربوا جل نشاطاتهم وشردهم داخل البلاد وخارجها، وأرغم البعض الآخر على ممارسة الجوسسة لصالح الشرطة الاستعمارية وصادر أملاك مؤسساتهم الدينية.⁽³⁾

(1)- مختار الهواري، المرجع السابق، ص305.

(2)- ناهد دسوقي ابراهيم،

* إضافة الى تجنيد الجزائريين في حروب فرنسا(لاستزادة انظر المرجع : بجاوي محمد الصالح ،متعاونون ومجنودون جزائريون في

الجيش الفرنسي 1830-1918 ،دار القصبة ،الجزائر، 2009)، والعمل لصالحها وجدنا قصيدة بالمجلة الإفريقية يتوعد كاتبها بهزيمتها ويرجوا أن تسحق من قبل الألمان-انظر الملحق رقم 3

(3)- يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج1، دار الهدى للجزائر، 2009، ص241.

2- استبدال الإدارة العثمانية بالإدارة الفرنسية.

أ- انتهاك مؤسسة القضاء :

أعطت الشريعة الإسلامية مكانة خاصة، وذلك لأنه يعد ركيزة أساسية لاستقرار الدولة، وإبراز قوتها بمدى عد حكامها، ورفع المظالم عن الناس فكانت الجزائر في العهد العثماني شأنها شأن عصور إسلامها الأولى، واحتل هذا الأخير مكانة مرموقة وهيبة خاصة وسط المجتمع، باعتباره رمز للحق والعدل، ومثلت اللغة العربية أساس المعاملة في المحاكمات وتدارس القضايا، وبالتالي إثراء الجانب الثقافي للشعب الجزائري، وهو ما استهدفته السياسة الاستعمارية بداية الاحتلال، عندما هجمت بتشريعاتها وقوانينها على المجتمع الجزائري، ومؤسساته الثقافية والاجتماعية والقضائية.⁽¹⁾

بسقوط الدولة الجزائرية سنة 1830، أصبح العلماء والقضاة هم رموز السلطة السياسية الباقية عند الشعب والمحتل الجديد على السواء، و يؤكد جانتي دويوسير Genty de Bussy في قوله «عندما دخلنا البلاد وجدنا بها سلطتين سياسيتين الدّاي والقاضي الأول يسبقه والثاني بعلمه»، إذن فإن القضاة والعلماء في آن واحد، دفاعا عن الهوية الحضارية بكل أبعادها وواجهة المحتل الجديد سياسيا وثقافيا، بهذه المنزلة كان للقاضي دور بارز في المجتمع في إشاعة الطمأنينة ونشر الأمن، وتوثيق العلاقات بين الأفراد وتقوية الروابط بين السلطة والشعب، لتنمية اقتصاد البلاد.⁽²⁾، وحرص القضاة على حفظ دماء الناس وأعراضهم بأحكام الطريقة لما فيها من صلاح عام، ونجد فيها شيوخ الزوايا والطرق الصوفية والأشراف، يكونون قدرا كبيرا من الاحترام.⁽³⁾، و نورد قول حمدان خوجة في ذلك «لا يتدخلون في المسائل الحكومية، ولكن أساس عملهم هو إقامة العدل، ودفع السلطة التنفيذية إلى تطبيق القوانين على كل قضية تطرح عليهم، وتعليم التشريع إلى العامة، وتنظيم المدارس الابتدائية والعليا».⁽⁴⁾

(1)- عبد الباسط قلقاط، سياسة الاحتلال الفرنسي تجاه القضاء الإسلامي في الجزائر 1830-1892، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011، ص11.

(2)- المرجع نفسه، ص12.

(3)- أبو العيد دودو، «الحياة الاجتماعية في مدينة الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي»، مجلة لأصالة، عدد8، الجزائر، جوان1972، ص78.

(4)- حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص86.

ويذكر صالح العنتري أن شيخ الإسلام بمدينة قسنطينة محمد الفكون هو الذي تزعم الحركة المساندة لأحمد باي سيستشير العلماء والقضاة أثناء مقاومته للحملات الفرنسية على قسنطينة، وكذلك فعل الداوي مع المفتي الحنفي ابن العثماني» كما سبق الذكر.⁽¹⁾

تنظيم القضاء الإسلامي:

نورد هذه النقطة، لنوضح تلك الانتهاكات التي استهدفت هذا الجهاز صلاحيات القاضي: وهي لا حدود لها، فهي لا تشمل كل القضايا المدنية والخيانة، وجميع المعاملات بين المسلمين من سكان الجزائر من الأجانب والملل، في المعاملات التي حددها القرآن الكريم، ويوضح في ذات السياق حمدان خوجة... إن القاضيين الحنفي والمالكي بمساعدة المفتين من صلاحياتها النظر في القضايا التي تقع بين رئيس الدولة وأي شخص في دولته ومحاكماتها مستقلة من السلطان...».⁽²⁾

ولا تعد صلاحياته الحدود الجغرافية، إذ شهدت حالات عديدة للتقاضي مثلا سكان الأرياف إلى المدن، وقد يذهب هؤلاء حتى إلى قضاة الزيتونة والأزهر، ولا يقتصر هذه التكامل فقط من هذا المنحى أيضا مع السلطة المركزية وممثليهم بالقرى والقبائل، بل وصل حق إلى ممثلي الأمانات والنقابات الحرفية الذين كانت لهم اختصاصات قضائية على أعضاء جمعيتهم في القضايا الحقيقية تعاونوا وتكاملوا مع صلاحيات القاضي⁽³⁾، وهذا يؤكد مدى مكانة هؤلاء الموقرين حيث كان قرارهم هاما وحافظوا على مهمتهم من بعد الاحتلال.⁽⁴⁾

القضاء إبان الاحتلال الفرنسي: مر بمراحل وذلك كإجراءات لأجل ترسيخ القضاء الفرنسي وإلغاء القضاء الإسلامي:

مرحلة التجربة في التعامل مع القضاء الإسلامي 1830-1834 :

لمتحدث أي تغيرات كبيرة، ونوضح ذلك منذ معاهدة الاستسلام التي بدأت بمخاطبة القضاة، وهذا الدليل على تلك المكانة العظيمة التي تقلدها هؤلاء، أثناء الجزائر العثمانية «يأبها سادتي القضاة...» وبالتالي فإن المساس بشكل مباشر بهاته الفئة يثير عصينا عارما وسط الأهالي، وإن وجد بعض التدخل للسلطة الاستعمارية، فكان نتيجة للنظرة المشوهة عن الإسلام، ومعرفتها مدى تمسك الشعب بمؤسساته الدينية والاجتماعية، إضافة إلى نشوة الانتصار والرغبة في إزالة كل ماله علاقة

(1)- محمد صالح العنتري، المصدر السابق، ص 24.

(2)- حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 87.

(3)- عبد الباسط قلقاط، المرجع السابق، ص 11.

(4)- سعيد بن عبد الله، العدالة في الجزائر من الأصول إلى اليوم، ج1، العدالة قبل الاحتلال وأثناءه تطورها، مؤسسة ينسوا، الجزائر، 2011، ص 132.

مباشرة أو غير مباشرة بالدولة الجزائرية، ومنها بالطبع القضاء ورجاله الذين عرضوا السلطة السياسية في توجيه الشعب ومعارضة تشريعات الاحتلال.⁽¹⁾

إلا أن السلطة الفرنسية سرعان ما أحكمت أمور البلاد، أصبحت هذه الفئة تهدد الوجود الفرنسي في بداياته وخصوصا العسكريين، واتهم القضاء بتغذية المقاومة ومساعدتها، وأيضا تناقض مبادئ القضاء الفرنسي مع مبادئ الشريعة الإسلامية، فضلا عن إجراءاتها التي كانت طويلة وعمله ومعقدة ومكلفة و بالتالي توفير جو هادئ ومزيج المستوطنين لأجل الاستيلاء على أملاك وعقارات الشعب والدولة والمؤسسات الخيرية حيث تم تأسيس محكمة فرنسية، إلا أن جل قضائيات للقوانين الإسلامية ورجوعهم الدائم للقضاة المسلمين أدى بذلك إلى إلغائها: 1834/10/22م⁽²⁾، ومنحت للقاضي المسلم القضايا التي تكون بين المسلمين، أو المسلمين مع اليهود، وأحكامه يمكن أن تكون محل استئناف لدى المحكمة الفرنسية في مجالات معينة، أما حكم الإعدام فيمكن أن يصدره القاضي المسلم أو اليهودي لكن لا ينفذ إلا بموافقة الحاكم العام، أما المحكمة الفرنسية فكانت تختص بالقضايا التجارية والمدنية التي تقع بين المتخاصمين الفرنسيين.⁽³⁾

من إلغاء المحكمة الحنفية إلى السيادة الفرنسية:

وهنا ربطت فرنسا انتصارها بالجزائر بنهاية الحكم التركي، وبما أن المحكمة الحنفية تنتمي لهؤلاء فمنهم احتجوا بمبدأ "القضاء مرتبط بالسيادة" وبطبيعة الحال لسلطة المنتصرة الحق فيما شرع وتفنن، وقد صرح المتصرف المدني جانتي دبوسي Jeanty Debussy «إن سيادتنا المطلقة تحتم علينا متابعة وتسجيل كل ما يقع بين المسلمين والمسيحيين وضعهما لاختصاص قضائنا... ويجب إثبات في إفريقيا كما في فرنسا أن الرئيس الدولة هو أصل القضاء.»

وبالفعل كان ذلك، وقد تفوقت فرنسا من رد فعل العلماء، فكان قرار كلوزيل: 1830/10/22م الذي ألغى المحكمة الحنفية، وفي ذات الوقت تم تأسيس المحكمة اليهودية. وهنا تم تشتيت بين علماء الحنفية والمالكية الذين كانوا قبل ذلك يمثلون السلطة الحاكمة، والتعاون في بعض المشاكل العالقة دون تمييز، وحتى في ظل الاستعمار فقد ساعدت المحكمة المالكية الحنفية بعد إلغائها، ودعمها من خلال الوقف، وتشجيع الواهبين على وضع أوقاتهم ضمنها. وقد عارض ابن العنابي هذا الإجراء فنفي واتهم

(1) عبد الباسط قلقاط، المرجع السابق، ص. 12.

(2) المرجع نفسه، ص. 13.

(3) رمضان بورغدة، "جوانب من تطور السياسة القضائية الفرنسية في الجزائر خلال الفترة 1830-1892" مجلة كلية الأدب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد 4، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2009، ص. 3.

بالخيانة⁽¹⁾، وبمجيء اللجنة الأفريقية التي حققت هي الأخرى عن القضاء، إلا أنها رسخت الطرح الاستعماري لفرنسا، ولم تستمع لآراء القضاة الجزائريين عدا المفتي المالكي مصطفى لكبابي، وفي استجوابه انتصرت على أحوال الشخصية، وذلك لفهم المنظومة الأسرية، ولتأكيد مشروع الحالة المدنية فقط.⁽²⁾

بوضربة فقد كان شديد التأثير بما أحدثته لسلطات العسكرية الفرنسية إذا اقترح إنشاء لجنة مجلس ملكي قضائي فرنسي يتكون من رئيس وقاضيين إضافيين، كاتب ضبط وحاجبين، ثلاث مترجمين فرنسيين ومسلم ويهودي إضافة إلى وكيل الملك وثانية، هؤلاء هم موظفو المحاكم الفرنسية في هذه المرحلة وتكون وظيفة القاضي المسلم استشارية فقط.⁽³⁾

وجاءت قرارات هذه اللجنة التي كانت برئاسة لورانس بقرار سيعرف لاحقاً، بمرسوم 1834، ويمثل هذا القرار نهاية المرحلة التمهيدية المتدخل المبكر للإدارة الاستعمارية في القضاء الإسلامي، وخاصة بعد صدور قرار الإلحاق، وبالتالي فإنه لا يوجد غير القضاء الفرنسي، وسيبقى هذا القرار الركيزة الأساسية للقضاء ما أدى إلى تراجع القضاء الإسلامي.⁽⁴⁾

تحديد صلاحيات القاضي:

وقد أوردنا في بداية الحديث عن القضاء و صلاحياته إبان العهد العثماني، وتراجعت مكانته بحجة إن الشريعة الإسلامية غامضة، ولم تهدف منه فرنسا إلا إصغاء الشرعية لسياساتها و دفع الجزائريين إلى المحاكم الفرنسية والتقرب من قضائها، واحتكاك القضاة الفرنسيين والمشرع الفرنسي بالتشريعات الإسلامية لأجل فهم واقعهم الاجتماعي، ونظامهم القضائي والتخطيط لسيادتهم المستقبلية، وسيربط الاستئناف في تشريعات لاحقة ضمن مبدأ السيادة.⁽⁵⁾

وهنا نوضح مدى الخطر الذي توجه السياسة الفرنسية تجاه أكبر مؤسسة سلطته من جهة، ومن جهة أخرى بفرض على المسلم إن يحكم بقانون العقوبات الفرنسي لا الشريعة الإسلامية، وهو مقرب للدين الإسلامي والمعتقد لدى الجزائريين، وجل القوانين المطبقة على الجزائريين وبالأخص القضاء، وهي إعلان صريح للحرب على الإسلام، وذلك بإدراك هؤلاء مدى التزام المجتمع الجزائري

(1)- حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 211-210.

(2)- عبد الباسط قلقاط، المرجع السابق، ص 46.

(3)- محمد العربي الزبيري، مذكرات أحمد باي حمدان خوجة وبوضربة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1975، ص 178.

(4)- رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص 5.

(5)- المرجع نفسه، ص 6.

بشريعته في معاملاته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وقد اعترف ذلك مشروعهم، وذلك خصوصا العوائق التي واجهتهم عند الاستيلاء على أملاك الأوقاف والأفراد، وكان الذين عاتق الإلحاق الجزائريين بالركب الحضاري، وقد استفهم حمدان خوجة عن تناقضات تصرفات فرنسا وقادها، وشعارها المثلث ومبادئها.⁽¹⁾

وقد بررت فرنسا بأن ظروف المقاومة الشديدة حتمت عليهم الحكم بقوانين استثنائية، لا هي بالقوانين الفرنسية، وإنما يهدف ضمان أمن الجيش ومؤسسات إدارة الاحتلال، ومصالح المستوطنين، حكم الاحتلال ومصالح المستوطنين، حكم الاحتلال الجزائريين قضائيا بمؤسسات إدارية عسكرية لمواجهة المقاومة الشعبية والمنفذين، وقوانينها هي مصادر التشريع الفرنسي قبل تبورها في قانون الأهالي وأنتجت أحكام قانون العقوبات الفرنسي، غياب قوانين تجاه بعض المخالفات، خاصة في القضايا المختلطة و هو ما أدى إلى انتشارها بكثرة، وأسلوب التسويق والترهيب مع بعض قضايا الجزائريين كالأراضي حتى سيفني هؤلاء على أملاكها، أو بيعها بأبخس الأثمان لليهود السماسرة والفرنسيين الجشعين.⁽²⁾

تدخل فترة 1841و التي جاء فيها التأسيس الحقيقي للقضاء الفرنسي بعد مرحلة التردد، وذلك تجده في رسالة بيجو: 1841/04/15م «ضرورة إنشاء مؤسسة قضائية خاصة بهم، أنها إجراءات أخرى ومساواة أخرى»، وكأنه يبرر وجودهم، وأنه يستدعي إنشاء مؤسسة لخدمة هذا الاستعمار، وذلك رغما من الشريعة أو القانون السائد في البلاد، وفرض منطق المشرع الفرنسي.⁽³⁾

مرسوم 1848/07/29: استهدفت المرسوم السابق موظفي المحكمة الإسلامية، أما مرسوم 1848 فقد جاء لتغيير هيكله ومؤسساته وتدجين قضائياتها ومفتيها بتحويلهم إلى موظفين لديها.⁽⁴⁾

أ. المحكمة:

قدم الحاكم العام تنظيم جديد وبسيط للمحاكمات الإسلامية في المناطق المدنية، وتبعاً لاقتراحات العام أنشئت محكمتان إحداها للقاضي المالكي وأخرى للقاضي الحنفي بمدينة الجزائر وقسنطينة، أما باقي في المدن فتنشأ بها محاكم فيها حاجة أهل المنطقة، لم تمس إجراءات هذا القرار إقليم جنوب التل الذي بقي خاضعا لمحاكمته التقليدية كما كانت قبل الاحتلال، حيث مس التنظيم إلا المناطق الهادئة، أما

(1) إبراهيم لونيبي، "العدالة القمعية في الجزائر 1830-1945"، مجلة الرؤية، العدد 3، السداسي الأول، السنة الثالثة، مطابع الجزائر، الجزائر، 1996، ص 16.

(2) المرجع نفسه، ص 5.

(3) رمضان بورعدة، المرجع السابق، ص 15.

(4) عبد الباسط قفاط، المرجع السابق، ص 47.

أعضاءها قاض-باش عدل-نائب عنه-شبه عدول، هذا بالنسبة لمحكمتي قسنطينة-الجزائر: أما باقي المحاكمات الإسلامية فتكونت من قاض. ثلاثة أو أربعة عدول-الباش عدل-ينوب القاضي عند غيابه- وأيضا الباشا عدل-أعوان المحكمة عددهم اثنان في الجزائر و قسنطينة، عون واحد في باقي المحاكمات.⁽¹⁾

ويصف الرحالة الألماني موريس فاغندر Maurice Wagner الذي عاش في الجزائر 1836-1838 للقضاء إبان الاحتلال الفرنسي ومزايا القضاء الإسلامي فيقول «المحكمة الشرعية الإسلامية التي كانت تقع في احد شوارع باب الواد الجانبية، ويصفها بأنها لم تكن تقل مكانة ومنزلة عن المحاكم الفرنسية، ثم إن المفتي الحنفي يمثل الجانب الديني، ويقول أن هذا المنصب كان يتقلده أيام زيارته للجزائر وإقامته بها الشيخ سيدي أحمد بن جعدون، وهو رجل يبدو عليه الوفاق ويزيد من رفعة حذره ما يرتدي من ثياب فاخرة...أما القاضي المالكي يعقد جلسته في قاعة بسيطة، تغطي أرضها الزرابي، ويتميز عن غيره من الحاضرين بعمامته الكبير...ويختص بهذه العمامة....»⁽²⁾

ب. المجلس:

والذي يتكون من هيئة العلماء المكونة للمجلس الشرعي أو العلمي الذي أبقت عليهما، ولكن تحت إشرافها ومراقبتها، فأصبحت هذه المجالس من تعيين وإنشاء الفرنسيين، وأصبح العلماء موظفين مأجورين فمثلا المفتي كان ثاني شخصية في الدولة قبل الاحتلال أصبح موظفا سيستشير فرنسا في كل قراراته وأوكل له التدريس، وفصلت السلطة الفرنسية القاضي ومجلسه عن باقي مصالح الدين والتدريس والفتوى.⁽³⁾ وقد شكلت هذه المجالس عقبة أمام المشرع الفرنسي، إذ كثيرا ما عارضت تصرفات القادة الفرنسيين، وقادت حركة الاحتجاجات الشعبية ضد قرارات الاعتداء على المساجد وحقوق القضاء، وكانت الحجة الفرنسية للقضاء عليه هو غموض دور المجلس وعلاقته بالقاضي فعفو عنهم ليس درجة ثانية للاستئناف حكم القاضي، وبالتالي ضرورة إيجاد هيئات للاستئناف ستكون هي المحاكم الفرنسية، ما أدى إلى تراجع دور المجلس حيث لم يسجل أية قضية للاستئناف سنة 1843، ذلك للجوء إلى المحكمة الفرنسية التي حكمت على جل القضايا بالبراءة أو التراضي، وتراجع دور العلماء الأسباب الهجرة أو العجز وتدهور التعليم التقليدي الذي كان يعمل على إنشاء القضاء.⁽⁴⁾

(1)-عبد الباسط قلفاط، المرجع السابق، ص55.

(2)-أبو العيد دودو، "الحياة الاجتماعية في مدينة الجزائر إبان الاحتلال"، مجلة الأصاله، عدد8، السنة2، مطبعة البعث، الجزائر، 1972، ص38.

(3)-عبد الباسط قلفاط، المرجع السابق، ص49.

(4)-نفسه، ص50.

مرسوم 1854: وجاء ليحدد صلاحيات قاضي المكاتب العربية، وكانت كالاتي: فكانت المحاكمات تحري تحت أعين مسؤولي تحال إلى القاضي وإذا تعلقت بجنحة خطيرة أو جريمة تمس أمن المستوطنين أو الجيش الفرنسي تحال إلى مجالس الحرب، أما الجنج الحقيقية تحال على اللجان التأديبية التي ليست بالمحاكم العادية، ولكن أحكامها عسكرية استثنائية قد تصل إلى سنة 1000 فرنك غرامة.⁽¹⁾

مرسوم 1859: وجاءت مهمة ضابط المكاتب العربية لمتابعة سجلات القضاة والشرعية ومراقبة أحكامهم والتوقيع والمصادقة عليها، فمثلا مجلس قسنطينة، نفوذ المكتب العربي، فالضابط بواسوني رئيس المكتب العربي هو الذي يشرف على تعيين القضاة والمدرسين والأئمة، سواء بالمكتب أو المحاكمات فثم تعيين الشاذلي قاضيا مالكيًا، مساعدة المكي بن باديس.

أزمة المجلس 1858:

نتيجة للمراسيم المثالية التي ضربت دور هذا المجلس، وخاصة قضية الاستئناف التي أدت إلى تراجع العلماء في ميدان العدالة الدينية، وإدخال عقلية تجديدية في شؤون العدالة الإسلامية، وجرت أزمة بوهرا ن ذلك لأن قانون 1854 فرض على ولاية القرب مجلسنا إذا تركيب فاز، فقد غير رأسا العادات المترجمة، وبزيادة المعمرين زادت أصوات هؤلاء بالمجلس وأصبحوا يطالبون بالمضاربات العقارية، هذا من جهة، ومن ناحية أخرى صراع المرابطين وتحنيه المخزن المرتبطة ببابليك القرب والشرفاء، وأيادي هؤلاء رفضهم لجل قرارات المجلس ما ترتب عنه حل المجلس، وفرض على الجزائريين الأعضاء بالمجلس غرامات والسجن، ود بعض من الفقهاء والقضاة بالاستقالة منه، ولكن عاد إلى العمل برجال يحتمون بالسياسة الفرنسية، ولا يعني قبول الآخرين بل هناك أصوات عدة نادت بالعدالة الإسلامية أمثال المكي بن باديس.⁽²⁾

مرسوم 31 ديسمبر 1859: صدر بالموازاة مع وزارة الجزائر والمستعمرات، أخضع بموجبه الجهاز القضائي الإسلامي بعدالة الفرنسية من جديد، وجرّد القضاة المسلمين من معظم سلطاته بواسطة الإجراءات الآتية:

➤ تجاهل المشرع مبدأ الفصل بين السلطات، يمنحه الحاكم العام سلطته النظر في الطعون المشكلة ضد الأحكام التي يصدرها القضاة المسلمون فأصبحت المجالس الإسلامية مجرد مجالس استشارية.

(1)-العزیز و بوكنة، "مجالس القضاء الإسلامي والدولة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر"، مجلة المصادر، عدد 11، سداسي 1، الجزائر، 2005، ص 328.

(2)- آلن كريسلو، "حول أصول أزمة المجلس الجزائري سنة 1858"، تع عبد الجليل التميمي، المجلة التاريخية المغربية، عدد 16-15، تونس، 1979، ص 145-146.

- أخضع القضاء المسلمين من جديد لرقابة القضاء الفرنسيين.
- أعاد العمل بمبدأ "خيار التقاضي" فأصبح للمتقاضين المسلمين حق الاختيار بين اللجوء إلى العدالة الإسلامية أو العدالة الفرنسية.
- أجبر المتقاضين المسلمين على اختيار محامين فرنسيين من أجل الدفاع عنهم أمام المحاكم الفرنسية.⁽¹⁾
- إلا أن سلك المحامين استغل جهل الجزائريين للقوانين الفرنسية، زاد الوضع سوءاً، وكانت ضربة قاضية للقضاء والعدالة الإسلامية، واتصف قضاتها بالجهل.⁽²⁾

ب- الاستيلاء على مؤسسة الوقف:

- يعد الوقف* إحدى الركائز الأساسية التي قامت عليها الجزائر، فقد ساهم هذا الأخير في العديد من المجالات حتى وائل الفترة الاستعمارية، إذ أنه أول هدفه استهدافه سياسة هذه الأخيرة وتوجز دورة كالآتي:
1. يعتبر الوقف ظاهرة اجتماعية إسلامية عرفت الجزائر في الفترة التي سبقت مجيء الأتراك، وتميزت الفترة العثمانية بالجزائر يتكاثر الأوقاف وانتشارها في مختلف أنحاء الجزائر وذلك بفعل الظروف التي عرفت الجزائر، وخاصة زيادة نفوذ الطريق والرزايا وتعمق الروح الدينية لدى السكان الذين وجدوا فيها أحسن وسيلة وخير عزاء أمام مظالم الحاكم وانعدام الأمن، كثرة هجمات الأساطيل الأوروبية على السواحل الجزائرية، والتهرب من دفع الضرائب من ناحية السكان، وتقوية النقود وصلات المجتمع بالأهالي كان سلوك الحكام، لإظهار مظهر الورع والتقوى وتقرباً للمرابطين ورجال الدين.⁽³⁾

(1)- رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص12.

(2)- حسين بوازهر، العدالة القمعية في الجزائر بالمستعمر 1830، 1962، دار هومة، الجزائر، 2011، ص82.

* - الوقف: في اللغة هو الحبس وهو مصدره مشتق من وقف أي حبس مثلاً نقول، وقف الأرض على المساكين، أي حبسها وجعلها في باب البر والإحسان، عبد القادر بن عزوز، فقه استثمار الوقف وتمويله في الإسلام "دراسة تطبيقية عن الوقف الجزائري" دكتوراه في العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2003-2004.

(3)- ناصر الدين سعيدوني، دراسات في الملكية الوقف-الجباية الفترة الحديثة، ط1، دار الغرب الإسلامي، الجزائر، 2001، ص233، 234.

2. لم يقتصر الوقف على مجال معين، بل تعددت من أقران وحمامات وسواقي، مساجد حيث بلغت أوقاف المسجد الأعظم 100 هكتار أرض للحرثة، ومثلها صالحة زراعة قدرت بعشرين زوجة (أي 200 هكتار حسب ما أورده عبد الجليل التميمي).⁽¹⁾

وما يمكن ملاحظته هو تزايد الأوقاف أواخر العهد العثماني، حيث أصبحت تشكل نسبة كبيرة على الممتلكات الزراعية والعقارية وهذا ما تؤكد لنا سجلات الأوقاف ووثائق المحاكم الشرعية.⁽²⁾ وقد انتشر الوقف والتقاطع بتباين، كان لابد من إنشاء إدارة خاصة به، على موظفين ومشرفين وكانوا يعينون إما من الحاكم أو من أعضاء الديوان⁽³⁾، مثلاً شيخ البلد المزوار، بيت المالجي، وأول ملاحظة انتبه لها موظفو الإدارة الفرنسية اثر الاحتلال هو الوقف وتم الاستيلاء عليه بحجج حتى وان اختلفت فلهدف واحد.⁽⁴⁾

وأدى الوقف أدوار هامة، من اتفاق على رجال العلم والمدرسين والطلبة، الإحسان إلى الفقراء، الحد من المظالم، تماسك الأسرة الجزائرية وحفظ حقوق الورثة.⁽⁵⁾ وتحقق أهم مؤسسة اقتصادية واجتماعية ثقافية علمية، وأوردنا، كعنصر من شمل لذلك الدور، وهو الصف الأول الذي صاغت به فرنسا بتبريرات احتلالها، وخصوصا استيلائها على أراضي الوقف.⁽⁶⁾

موقف السلطات الفرنسية من الأوقاف

تأتي الآن على الأوقاف والسلطة الاستعمارية، إذ انه أحد المشاكل العويصة، والقضايا الصعبة التي تحد من سياسة الاستعمار، وتتنافى مع المبادئ الاقتصادية، وذلك لكون الوقف في حد ذاته جهازاً إدارياً وجاء جل قرارات ومراسيم الفرنسية على نزع المناعة والحصانة عن الأملاك المحبسة، هذه الحصانة التي لم يتردد أحد الكتاب الفرنسيين في وصفها «بأنها تشكل احد العوائق التي لا يمكن التقلب

(1)- عبد الجليل التميمي، من أجل كتابة تاريخ الجامع الأعظم بمدينة الجزائر، المجلة التاريخية المغربية، عدد 19، 12، جويلية 1980، ص 160.

(2)- عائشة غطاس، الصداق بمدينة الجزائر 1672-1864، من خلال سجلات المحاكم الشرعية، مجلة إنسانيات، <http://insaniyat.revues.org/docannexe/image/11620/img-2.jpg>، على الساعة 15:30 بتاريخ 2014/3/27.

(3): CHARLE, Faud, les anciens établissements reli geux musulans de constantine, revue africaine, N°12/1868, p125, 126.

(4)- نور الدين عبد القادر، صفحات في تاريخ مدينة الجزائر، نشر كلية الآداب الجزائرية، قسنطينة، مطبعة البعث، 1975، ص 76.

(5)- محمد البشير الهاشمي مغلي، التكوين الاقتصادي لنظام الوقف الجزائري، ودوره /المقاوم للاحتلال الفرنسي، مجلة المصادر، عدد 6، الجزائر، 2002، ص 162.

(6)- عبيد بوداود، الوقف في المغرب الإسلامي، ما بين القرنين السابع والتاسع الهجريين (13-15م) ودوره في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مكتبة الرشاد، الجزائر، 2011، ص 528.

عليها والتي تحول دون الإصلاحات الكبرى التي هي وحدها القادرة على تطوير الأقاليم التي أخضعتها أسلحتنا وتحويلها إلى مستعمرة حقيقية»

كان أول قرار تعلق بالأوقاف: 1830/09/08 وتضمن بنودا على أن السلطات العسكرية الفرنسية الحق في الاستحواذ على أملاك موظفي الإدارة التركيبية السابقة، وبعض الأعيان من الكراغلة والحضر بالإضافة إلى بعض الأوقاف التابعة لمؤسسة أوقاف الحرمين، وهذا ما أثار سخط واستنكار رجال الدين والعلماء وأعيان مدينة الجزائر الذين رأوا في هذا القرار انتهاكا صريحا للبند الخامس من معاهدة الاستسلام ونجد من المحتجين على ذلك المفتي ابن العنابي، مما حال في البداية دون مصادرة أوقاف الحرمين.⁽¹⁾

قرار: 1830/12/07 وصنعت الأوقاف تحت مراقبة المدير العام لمصلحة الإيرادات، مع إبقاء المشرفين عليها من الوكلاء، وهو ما عرضه جمهور علماء الجزائر العنابي، خاصة بعد استيلاء يبشون على الأوقاف.⁽²⁾

ويعد هذا المرسوم بداية تكثيفه وفتحة مرحلة انتقالية لتصفية الأوقاف استمرت خمس سنوات وانتهت بالسيطرة الادارة الفرنسية على الأوقاف، بدأ التطبيق الفعلي: 1832/10/25 وذلك ضمن مخطط جيراردين Girardin المقتصد المدني، ثم في نهاية 1838 تقدم باندال (Blondel) فالمرشح إلى اللجنة الإفريقية، رغم انتهاء أعمالها.⁽³⁾

قرار أول أكتوبر 1844: وقد أخضع أراضي للوقف لمعاملات العقارية، وهو ما سمح باستيلاء الأوربيين على نصف الأراضي الزراعية المشكلة للوقف بضواحي المدن الجزائرية. مرسوم 1858/10/30: وسع هذا المرسوم صلاحيات القرار السابق وأخضع الأوقاف لقوانين الملكية العقارية المطبقة في فرنسا وسمح لليهود وبعض المسلمين بامتلاكها وتوارثها.⁽⁴⁾

ج- تدخل الإدارة الفرنسية في الحج وتنظيماته:

وبعد أول إجراء لتنظيم الحج بمحاولة فاشلة 1836، كان القصد منها تنظيم طريقة الحج المستعملة قيل سنة 1830، غير أن الهدف منها في الواقع هو الاستيلاء على مداخيل الأحباس، وكان الجنرال بيجو

(1)- كمال دحومان الهاشمي: أشرف الجزائر ودورهم الحضاري في المجتمع الجزائري، نتعد المختار محمود محمد حسين، دار الخلدونية، الجزائر، 2002، ص 214.

(2)- عبد اللطيف عبادة، الوقف ومكانته في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أواخر العهد العثماني وأوائل الاحتلال الفرنسي، عدد 10، الجزائر 1981، ص 101.

(3)- ناصر الدين سعيدوني، دراسات في الملكية، المرجع السابق، ص 251.

(4)- عبد اللطيف عبادة، المرجع السابق، ص 102.

أول من أعادها إلى الطريقة القديمة، المبنى مجانية الحج التي استولت على مداخلها الإدارية، ومن ثم تساهم في حج 148 من الأشراف مجاناً، وقد شجعت هذه الطريقة الحج الخصوصي الذي كان محدداً في السنوات الماضية، ووفي سنة 1848 كان يوجد حجان أحدهما رسمي وثانيهما خاص وتكاليفه باهضة جداً⁽¹⁾ ومع مجيء الجمهورية الثانية، إلغاء الحج المجاني، وأهملت الحج بحجة تضخم عدد الحجيج في البواخر الخاصة، وجرت تحقيقات حوله 1857، التي استقرت على أن الحج عمل سياسي مشبوه، ويثبت السياسة الفرنسية تقلل من قيمته في سنة 1860 أصبح بجوازات سعر ورفض إشراف الإدارة على هذه العملية.⁽²⁾

د- سياسة فرنسا تجاه التعليم :

تميز التعليم بالجزائر العثمانية بالغموض، ذلك لأنه لا أنه يطرح سؤال هل اهتمت بالتعليم وفق سياسة معينة؟ أم انه اعتمد على مؤسسات خيرية، وهذا ما يمكن أن تجيب عنه بإيجاز هو اهتمامها بالجانب الاقتصادي العسكري وحفظ المن الداخلي، وترك هذا الجانب للمؤسسات تعفي هذه المؤسسات هي الأوقاف.⁽³⁾

تعددت أشكال التعليم بالجزائر إلا أنها في نطاق التعليم الإسلامي من فقه آداب وقليل من الدراسات العلمية، إلا أن الجزائر احتوت على كثير من الحواضر العلمية كقسنطينة، تلمسان، بجاية أما إطار التعليم العالي فقد كان يدرس خارج كالأزهر والزيتونة، القرويين، إضافة بعض المؤسسات التي احتوت الطلبة كزاوية سيدي عقبة بسكرة.⁽⁴⁾

أما عن المؤطر البشري للتدريس فقد مثله المعلمون ويقصد الأولياء الطلاب المعلم الأكثر شهرة، والتلاميذ تراوحت أعمارهم ما بين 06 و 10 سنوات وفي نهاية يكون ختم القرآن، وطريقة التدريس كانت عبارة عن حلقة يتوسطها المعلم ويلقن الآيات للتلاميذ.⁽⁵⁾ وتتميز مرحلة الثانوي بنوعين عن العلوم المدرسة للطلبة بعلوم نقلية عقلية.

سياسة فرنسا تجاه التعليم:

(1)- بيار بوابي، الإدارة الفرنسية وتنظيم الحج 1830-1894، تف عبد الجليل التميمي، المجلة التاريخية المغربية، عدد 9، مطبعة الاتحاد العام التونسي للشغل، تونس، 1977، ص 197.

(2)- المرجع نفسه، ص 197.

(3)- عبد القادر حلوش، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، دار الأمة، الجزائر، 2010، ص 25.

(4)- أحمد مريوش وآخرون، الحياة الثقافية في الجزائر خلال العهد العثماني، المركز الوطني للدراسات والأبحاث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، 2007، ص 20.

(5)- ليسور وبلید، رحلة طريقة في إيالة الجزائر، تع نق محمد جيحلي، دار الأمة، الجزائر، 2010، ص 24.

يعد إحدى المحطات البارزة المستهدفة من قبل السلطة الفرنسية، وما يمكن الاستفهام عنه ما أهم المراسيم الفرنسية الموجهة لضرب التعليم بالجزائر؟ وهل اهتمت فرنسا بتعليم الأهالي؟
مراسيم الإدارة الفرنسية الموجهة للتعليم:

يعتبر التعليم القاعدة الأساسية التي انطلقت بها السياسة الفرنسية، حيث أرادت أن تحقق من خلال مساعي متعددة الجوانب عن دينية اقتصادية ثقافية....، وهو ما يؤكد شعب السياسة الفرنسية، وأول ما استهدفته لهدم هذه المؤسسة هو الجانب الاقتصادي الداعم لها ألا وهو الوقت ويذكر ألكسي دوتوكفيل «لقد استولينا في كل مكان على أموال المؤسسات التي عرضها سد حاجات الإحسان والتعليم العام، وتركنا المدارس تتداعى، وبعثرنا الحلقات المدرسية...لقد انطفأت النوار من حولنا، وتوقف توظيف رجال الدين ورجال القانون وهذا يعني أننا حملنا المجتمع الإسلامي أشد بؤسا وأكثر فوضى وأكثر جهلا وأشد همجية بكثير مما كان عليه قبل أن يعرفنا»⁽¹⁾ ونلمس من قول دوتوكفيل مدى الفوضى التي شاعت بالجزائر، أو قوله بأن الشعب أصبح أشد همجية فجّل المصادر تؤكد مدى ثقافته، إنما البؤس حل بحلول حالة الهلع التي أحدثها الجيش الفرنسي، ويقول في ذات السياق بيليسي «أنه لم يكن هناك أبدا احتلال تميز بالفوضى الإدارية مثل احتلال الجزائر، حتى في القرون الأكثر همجية، إن عصابات الشمال الغوغائية التي تنازعت خطاما لإمبراطورية الرومانية تصرفت بأثر حكمه وعقل»⁽²⁾ ويقول هنا أن بشاعة تصرف الجيش الفرنسي هي الرئيس في الفوضى⁽³⁾، وهذا ما يؤكد بشاعة تصرف الرجل الحضاري الأوروبي، الذي طارد رجال التعليم وشردهم وقتل الكثير منهم، ونفي كثير آخرون، فحرم الشعب من نور العلم والمعرفة وأني عبر مراحل ستوردها كالاتي:

المرحلة الأولى: 1830-1849

لم تشهد هذه المرحلة حراكا، ذلك لأنها كما سبق الذكر استولت على مصدرها، وكانت عبارة عن مجهودات فقط من المهاجرون المستقرين بالبلاد، وتجد تلك المجهودات التي لا أساس لها من الصواب في ظل الانتهاكات الفرنسية، ويمكن أن تورد تلك المبادرة من بيني peingnie وهو مدير سابق لمدرسته ثانوية وأمين الأكاديمية إلى الجنرال كلوزيل: 1831/05/02 «لقد أبديتكم رغبتكم في أدلى برأيي حول إنشاء مؤسسة مركزية للتعليم العام في مدينة الجزائر: بادئ ذي بدء أصدقكم القول أنني لا أعرف عن مدينة الجزائر أكثر من الوصف الذي قدم لي عرفها والشيء الذي يدعوا للتعجب

(1)- القالي غربي وآخرون، المرجع السابق، ص288.

(2)- عمار حمداني، المرجع السابق، ص77.

(3)- يحي بوعزيز، أعلام الفكر والثقافة في الجزائر المحروسة، ط1، ج1، دار الغرب الاسلامي، لبنان، 1995، ص48.

ويستحق أن يثار هو أن الكتاب الذين تحدثوا عن هذه البلاد مرت كتاباتهم عن وضعية التعليم المزدهرة، ومن ثم فكلامي عنه لا يعدو أن يكون مجرد كلام، ومما قد يعرضني للوقوع في أخطاء فاحشة...»⁽¹⁾ نستشق من كلامه مدى التصور الذي رسمه الفرنسيون للرأي العام حول الجزائر، وقد أبدى الجزائريون رفضا قاطعا تجاه هذه المدارس وإن أهم أسباب عزوفهم هو ما تلقته المدارس من عقيدة مناقضة لعقيدتهم وهو ما يوضح سياسة التعليم بمنحى التبشير الديني، وجاء هذا النوع من التعليم بالموازاة مع التعليم الآخر وهي بالنسبة للمبشرين فرصة للعودة للجزائر وامتلاك شمال إفريقيا، ولتبليغ تعاليم الكنيسة، بعد فشل جمعياتهم المختلفة في العهد العثماني، وهذا ما يؤكد مدى حفظ الجزائريين على مكنوناتهم الحضارية.⁽²⁾

إضافة إلى سبب عزوف الأهالي هو ما ألحقته الإدارة الفرنسية تجاه مؤسساتها الثقافية والدينية فقد تم تحويلها مسجد كتشاوة في: 18/12/1832 كاتدرائية سيدة الجزائر، بعد قتل القوات الفرنسية حوالي أربعة آلاف (4000) من السكان الذين اعتصموا رفضا لذلك.

وذلك لان فرنسا سعت من خلال التعليم إلى فرنسة منذ الأيام الأولى، وذلك ضمن أسسها الإدارية، ولا يمكن أن يحقق الفرنسيون أحلامهم بالجزائر إلا بفرنسة اللسان الجزائري، وبالتالي كان عملهم الجبار لتحقيق ذلك هو أن يقوم مقام اللغة العربية الدراجة بينهم، وبالتالي كانت هذه السياسة ضمن الأطر التي سطرته الإدارة الفرنسية وهي سيادة لغتهم، وكانت الخطوة الأولى، هي تكوين فئة من أبناء الجزائر يتكلمون بها، وهو ما يؤكد حمدان خوجة في مذكراته: «لتدليل على الثقة للحكومة الفرنسية، يجب أن تجمع على الأقل (50 طفلا) من أبناء الأعيان ليرسلوا إلى فرنسا ليتعلموا اللغة الفرنسية» إلا أن لم يطبق هذا كما يذكر حمدان وبقي مجرد حبر على ورق، وهنا تبدوا واضحة خطة الإدارة الفرنسية الأجل تكوين مجموعات تكون قادرة على تسهيل المهمة للسلطات الإدارية في تسيير البلاد لمجموعات بعيدة عن الجزائريين من حيث تكوينها، وثقافتها المنبوذة، وأقل درجة من الفرنسيين أصحاب الشأن في البلاد وبالتالي هي تخطيط لأجل مستغليها في الجزائر.⁽³⁾ أما إنشاء المدارس العربية الفرنسية فقد كان الإنشاء الفعلي لها 1850، ذلك بسبب انشغال السلطات الاستعمارية بالمقاومات الشعبية، وسيتم الحديث عنها في المرحلة الموالية، إلى فرنسا بظروف مختلفة فقد احتضنتهم فرنسا،

(1) إيفون ثوران، المواجهات الثقافية في الجزائر المستعمرة المدارس والممارسات الطبية والدين 1830-1880، تر محمد عبد

الكريم أوزغلة، مر مصطفى مامي، دار القصبة، الجزائر، 2009، ص 37.

(2) محمد الطاهر وعلي، التعليم التبشيري في الجزائر من 1830 إلى 1904، دراسة تحليلية تاريخية، منشورات دحلب، الجزائر، 2009، ص 41.

(3) حمدان خوجة، المصدر السابق، ص 100.

وقد سعت من خلال أبناء المقاومين بالذات هو كسب تأييد آبائهم لكسب لآباء هم وبالتالي بالاستلام وطلب الأمان، وقد اندهش هؤلاء بالحضارة الفرنسية، و المعاملة السلسة التي أبدتها السلطة الفرنسية.⁽¹⁾

المرحلة الثانية: 1850-1870

وهنا يتم التأسيس الفعلي لتعليم الفرنسي بالجزائر بعدما كان عبارة عن مبادرات فردية لفرنسيين ووضع الهيكل العام لمنظومة التعليمية للأهالي، وتم إنشاء مدارس أطلق عليها اسم المدارس الإسلامية لتكوين مواطنين للشؤون الدينية، ووضع مستويين للتعليم الابتدائي والثانوي، إلى جانب تأسيس مدرسة للمعلمين لتأطير المدارس الأوروبية منها والأهلية وتأسيس المدرسة الفلاحية، أنشئت أول مدرسة للتعليم الابتدائي بمرسوم: 1850/09/14 في كل من الجزائر، قسنطينة، وهران، عنابة، مستغانم، البليدة، على ثقافة الحكومة والتعليم فيها مجانا.⁽²⁾

وكانت فيها تعليم اللغة العربية والفرنسية بالتوازي، وفي الفصل بين الجنسين مدارس للبنات ومدارس للذكور واختلفت المواد من حساب جغرافيا، تاريخ، وللنساء طرز، خياطة وحتى فئة الكبار خصص لهم، وهو ما دخل من خلاله التبشير من خلال بث روح الشغف خصوصا لدى تعلق المرأة الجزائرية بأمر الخياطة فكانت ترغم ابنتها على الاستفادة منهن⁽³⁾، ولو سبقنا الحديث عن هذه المدارس فهي كثيرة، إلا أنه الهدف الأساسي من إدراج التعليمي توضيح مساعي الإدارة الفرنسية في الجزائر، وأهم معطياتها الأساسية لترسيخ مقومات الدولة الفرنسية وإلغاء ومحو الشخصية الجزائرية، فقد إنشاء المدارس الشرعية الثلاث، وغيرها من المراسيم التي استهدفت كيان الشعب الجزائري، وذلك حتى من ملكها نابليون الثالث الذي جاء بالمملكة العربية، إلا أنه لا يمكن أن يستثني من ذلك فقد أصدر في: 1865/07/14 للحصول على الجنسية لكن شرط التخلي عن الأحوال الشخصية للأهالي، وبالتالي رفضها المعمرون والقادة العسكريون على الرغم من أنها لم تكن في صالح الأهالي، وذلك في إطار القضاء على الشخصية الجزائرية، ويصبح الجزائري رافضا لانتمائه العربي الإسلامي الذي بدل على التخلف.⁽⁴⁾

(1)- جمال قنان، التعليم الأهلي في الجزائر في عهد الاستعمار الفرنسي 1830-1844، منشورات المركز الوطني للدراسات والأبحاث للحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص 24.

(2)- جمال قنان، المرجع السابق، ص 40.

(3)- محمد الطاهر وعلي، المرجع السابق، ص 56.

(4)- المرجع نفسه، ص 52.

يبقى الهدف الأساسي لفرنسا عن التعلم من تكوين فئة معينة من الموظفين في الإدارات الفرنسية من جهة ومنعهم من الالتحاق بالتعليم العربي الإسلامي من جهة ثانية، وذلك قصد ربطهم بفرنسا، وتخوفت فرنسا من خطورة عزوف الأهالي الجزائريين عن التعليم الفرنسي ويوطد علاقة هؤلاء بالتعليم العربي ورجال الدين وبالتالي يشكل هذا خطراً على وجود فرنسا بالجزائر، إضافة إلى ذلك استهدفت فرنسا جل المؤسسات الداعمة للتعليم حيث حولت المساجد إلى كنائس، شكلت هاته المؤسسة عائقاً صلياً وشديداً ضد السيطرة الاستعمارية وسياسة الفرنسية والتتصير والتجهيل وحروب الأئمة وشيوخ الزوايا ووضع حد لنشاطهم الديني والثقافي وفرضت عليهم وعلى أبنائهم مراقبة شديدة ودائمة ونفي الكثير منهم وشردوا إلى مناطق ثانية، وأرغم بعضهم على الجوسسة لصالح الشرطة الفرنسية، وثم الكتاتيب القرآنية بحجة عدم وجود رخصة من إدارات الشرطة⁽¹⁾، وبالتالي تخلص إلى استنتاج مفاده، إن السياسة الفرنسية هو تأسيس مدارس حكومية فرنسية بفئة معينة من الموظفين في الإدارات الفرنسية من جهة ومنع التحاق الجزائريين بالتعليم العربي الإسلامي.⁽²⁾

إن استهداف التعليم من أخطر الإجراءات الفرنسية، ذلك لن الاستعمار الفكري وهو الذي يراد به المسخ الثقافي وذلك من خلال احتقار الإنسان لتراث بلاده القومي ورصيده الروحي والمعنوي وتشبثه بالإنتاج الأجنبي واستيراد المبادئ والنظريات وبالتالي فقدان الأواصر الروحية بينه وبين ماضيه وانعدام كل الروابط التي تضمنه مع إخوانه في الدين-اللغة-التاريخ، الآلام والأمال ويصبح عضواً منفصلاً من أعضاء أسرة الوطن الكبرى التي ينسب إليها.⁽³⁾

إن أهم ما يمكن تأكيده إن ثقافة الشعب الجزائري قبل الاحتلال، وفي سنواته الأولى عربية أصيلة، بالرغم من المحاولات الكثيرة التي قام بها المستعمرون من أجل محو هذه الشخصية يس ثقافتها العربية منها، لكن هم فشلوا في معظم الأحوال لأن الثقافة كانت تدافع عن نفسها بنفسها، وذلك بالرغم من جل الانتهاكات والتقييد التي لحق بهذه المؤسسة.⁽⁴⁾

ونورد موقف الشيخ المجاوي إن الجزائريين قد استمروا طيلة سبعين سنة الأولى ينادون والتعليم ولكن يلفتهم وفي مدارسهم ويحافظوا على تراثهم ومعالمهم «وهيات هيات أن يستقيم حال

(1)- يحي بوعزيز، المساجد العتيقة في الغرب الجزائري، منشورات ANEP، الجزائر، 2011، ص31.

(2)- عبد القادر حلوس، المرجع السابق، ص40.

(3)- محمد بن أحمد الأمراني، " الاستعمار الفكري وخطره على الشعوب"، مجلة دعوة الحق، عدد4، سنة2، وزارة عموم الأوقاف، المغرب، جانفي1960، ص44.

(4)- عبد المالك مرتاض، "أصالة الشخصية الجزائرية"، مجلة الأصالة، عدد8، السنة الثانية، مطبعة البعث، الجزائر، 1979، ص222-221.

المسلمين إلا بالرجوع إلى التربية، وتعلم العلم اليقين على قانون الشرع المتكفل بترجيح الأعمال واشراب العقول حب المسابقة الى الفضيلة...»⁽¹⁾.

تعرضت جل الأسس الثقافية الجزائرية سواء المادية أو المعنوية، إبان فترة الاحتلال إلى الشعب و الاختلاس والتدمير، حيث عثر نهب الاستعمار جل ما عثر عليه في المكتبات الجزائرية مثل المخطوطات والوثائق والكتب، فقد كان ضباط الاحتلال الفرنسي ورجال الدين المسيحي الذين رافقوه في عمليات الغزو، مثل مكتبة الأمير عبد القادر التي أحرقوها أو بعثروها.⁽²⁾

3- تفكيك البنى الاقتصادية والاجتماعية

أ- سياسة فرنسا للاستيلاء على الأراضي:

اتبعت الإدارة الفرنسية لأجل الوصول إلى أهدافها بالجزائر، وتحقيق أطماعها الاستعمارية باستيلائها على جل المكونات للاقتصادية لها وفق سلسلة من المراسيم والقرارات القانونية التنظيمية. حيث يقول ألكسي دو توكفيل "أنه ينبغي للضرورة القصوى الوصول إلى ما يلي: تحديد الملكية وحدودها بالاستعانة بإجراء استعجالي ومحكمة استعجاليه أيضا تحدد فقط في هذه المناسبة الملكية وحدودها".⁽³⁾

➤ **01 أكتوبر 1844:** وهو الذي يقول ببطلان قانونية شراء الأرض أو انتقالها بعد عام 1830 مابين أوربي وجزائري، وكل إجراء بيع يعود للقانون الفرنسي، حيث أصبح هو الذي يحكم من الآن فصاعدا بكل مبادلة يدخل فيها أوربي.

(1)- أحمد مريوش، موقف الجزائريين من التعليم الفرنسي خلال فترة الاحتلال، حولية المؤرخ، مجلة دورية محكمة يصدرها اتحاد المؤرخين الجزائريين عدد 10، 09، سداسي 2، الجزائر، 2010، ص 261.

(2)- رابح تركي، التعليم القومي والشخصية الجزائرية، ط2، الشركة الوطنية، الجزائر، 1981، ص 96.

(3)- ألكسي دو توكفيل، نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان، تر - نق إبراهيم صحراوي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 18.

➤ **قانون 21 جويلية 1846:** على كل مواطن أصلي وثيقة تحديد الملكيات، أما الأراضي التي ليس لها سندات ملكية أو لا يستطيع إثباتها فتتحوّل ملكيتها إلى فرنسا، وهي الأرض البور التي يبدون مالك أيضا، وقلق المرسومين بأراضي الملك.⁽¹⁾ ثم توجهت للأوقاف، وإجراءات الدولة الفرنسية ماهي إلا القاعدة مستقبلية لفرنسا في الجزائر أو توسيع أملاكها، وخصوصا بأراضي الحبوس.^(**)

➤ **قانون 1851/06/16:** وجاء هذا القانون لإشباع شهية واستهداف أراضي العرش، حيث حرمت الأهالي من حق ملكيتها، واعتبرت الضريبة المفروضة المدفوعة من قبل القبائل سابقا، حق إجار الأرض، ووسعت الإدارة الفرنسية مستوطناتها، ومنحتها المعمرين مجانا وقد مهد هذا القانون لانتزاع الأراضي.^(***)

➤ **قانون 1851/06/16:** استهدف هذا القانون الأرياف، وشكل اختناق كبير للإدارة الفرنسية وخاصة ضباط المكاتب العربية في تطبيقه، ما أدى بهؤلاء بربراة نابليون طلبوا منه تعديله وهو ما أدى إلى قانون 1863، «ويقول ليتبودوا les Liboudois مستشار الدولة حد لا يمكن حصر هؤلاء الناس فجأة ضمن خطوط هندسية مترابطة، في حين أنهم يحتاجون الصحراء شتاء، وسهولة التل في الربيع والصيف والجبال والغابات في فترات الجفاف».⁽⁵⁾

➤ **قانون سناتيس كونسيلت Sénatus – Consulte 1863/04/22:** هدف هذا المشروع إلى تحطيم الشعب الجزائري وذلك لأن السلطات الفرنسية، وبالرغم من مجهوداتها السابقة يفي عقبات تعرقل غروها وهي أراضي العرش.⁽⁶⁾

وبالتالي قصد من القرار تمكين السيطرة للعنصر الأوروبي، وذلك برعاية المكاتب العربية تمهيدا لتوسيع دائرة الإدماج،⁽⁷⁾ وخصوصا معرفة الإدارة الفرنسية بأهمية تلكم الأراضي، ولا تعيش

(1)- عدي الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التفكير الاقتصادي والاجتماعي، ط1، دار الحداثة، لبنان، 1983، ص115، 116.

(*) - أراضي الملك: وتسمى الملكيات الخاصة وهي تقول لصاحبها حق الانتفاع والتصرف بالشئ بصفة مطلقة مقابل مال حر، قابل للتحوّل بإرادة مالكة (عمار علوي، الملكية والنظام العقاري في الجزائر، ط3، دار هومة، الجزائر، 2009، ص28). (أنظر المرجع للاستزادة حول الموضوع).

(**) - أراضي الحبوس: وهي أراضي حبس، ويقصد بها التقرب إلى الله، بموجب عقيد يخرج به الحبوس....

(***) - أراضي العرش: اتخذت الاسم من القبيلة، أي بلاد العرش، ويكون استقلالها بشكل جماعي ويطلق عليها الملكيات المشاعة، ويكون هنا لكل بيت أو أسرة نصيب منها.

(5)- جيلالي صاري، **تجريد الفلاحين من أراضيهم 1830-1962**، تر فوزية قندوز عياد، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، 2010، ص38.

(6)- مصطفى الأشرف، المرجع السابق، ص17.

(7)- عمار يزلي، **الثقافة في مواجهة الاحتلال**، منشورات السهل، الجزائر، 2009، ص122.

الفرد خارج نطاق الجماعة لأسباب منها تجرد هؤلاء من إمكانيات الزراعة إلا في إطار الخدمة الجماعية للأراضي، وانه بهذا القانون سيتم إضافتهم ماديا ومعنويا.⁽¹⁾

وما يمكن الاستفهام عنه هو ما الأهداف الحقيقية التي سعت إليها فرنسا من خلال هذا المشروع؟

هل يخدم الشعب الجزائري لرفع مستوى معيشة أم هو إخضاع لهذا الشعب وتفكيك وحدته؟ هدفت السلطة الفرنسية من خلال المشروع إلى تحديد أراضي القبائل، توزيع الأراضي المحددة إلى دورات مدين معين (دوار) ونصت المادة 1 منه على «تقلن قبائل الجزائر مالكة للأراضي المتفكة منها بشكل دائم وتقليدي بأي شكل كذلك»، أما النقطة الثانية التي ترتب عليها القانون إنشاء الدوار «إن الدوار هو مفتاح التنظيم الجديد الإداري والعقاري الاجتماعي» وهدفت منه تفتيت القبيلة وإضعاف دور الزعيم ويملاً فراغه الاستعمار وفي هذا يؤكد آلار ALLard «لن تفعل الحكومة عن حقيقة سياستها يجب أن تنشأ على العموم، التحقيق من تأثير الزعماء، وتفتيت القبيلة»، ويقول أيضا ماك ماهون الحاكم العام بالجزائر 1866/03/21

«يجب تكثيف الجهود لإتباع سياسة متحفظة وحكيمة هدفها إبطال النفوذ، الذي تتمتع به العائلات الجزائرية، منذ أجيال عديدة»⁽²⁾، وبالتالي تجد القرار موجه إلى الطبقة القديمة المسيطرة في الجزائر، وهي سلطة الجماعة.⁽³⁾

وبالتالي نجد أن فرنسا أقحمت الجزائر إلى سياسة الاقتصاد النقدي، يعني أن الفلاح منذ أن كان يعتمد في فلاحته على مردودها أي اقتصاد الاستهلاك الذاتي، إلى حسب ما يقرر من تغيرات يحكم التجزئة، و أرسى تقسيمها اجتماعيا، للعمل يصون البقايا التقليدية من جهة ، ويشجع من جهة أخرى جهازا اقتصاديا حديثا متخصصا للاستقلال المصادر الطبقيّة وهو ما يقرره بيليسيه في رسالة موجهة إلى نابليون حول المملكة العربية «للسكان المحليين تربية الأحصنة والمواشي وزراعة الأرض، ولنشاط وذكاء الأوروبيين استقلال الغابات والمناجم، وتجفيف الأرض وإدخال الزراعات المتطورة واستيراد الصناعات التي تعيق أو ترافق دوما التقدم في الزراعة».⁽⁴⁾

(1)- الطاهر ملاخسو، نظام التوثيق في ظل التشريعات العقارية الجزائرية 1830-1962، أعمال الملتقى الوطني الأول حول

العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي يومي: 20/11/2005، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص35.

(2)- ابراهيم لونييسي، الملكية العقارية في الجزائر من خلال جريدة المشر في ظل الحكم العسكري، أعمال الملتقى الوطني الثاني، العقار في الجزائر، إبان الاحتلال الفرنسي، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص146.

(3)- عدة بن داهمة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، ج2، الجزائر، 2008، ص29.

(4)- عدي الهواري، المرجع السابق، ص72.

ويمكن أن نضيف مثلاً عن الأعراش بمنطقة الأوراس التي طبق عليها السنتاتوس كونسيلت، حيث طبق على 12 عرشاً، وبدأت اللجان الإدارية المكلفة بتنفيذ القانون على أراضي الأعراش أعمالها. كانت مهمة هذه اللجان تحديد الأملاك التابعة لأملاك الدولة والتابعة للبلديات والملكيات الخاصة، ودراسة الطعون والشكاوي التي تتلقاها من الأفراد والجماعات، ويعدها تحيل نتائج أعمالها إلى مجلس الحكومة بعد أن تبدي رأيها وملاحظتها.⁽¹⁾

وبالتالي سواء أعطى المستعمر صيغة قانونية لاستغلاله للأراضي أو صادر تلك الأراضي أو باعها في المزاد أو أشتراها، فالنتيجة واحدة متشابهة وهي أن ملكية العقارات تخرج بقوة السلاح أو قوة القانون أو الإغراء.

ب- تشويه الألقاب:

سبق وأن أشرنا إلى تنظيم الإدارة الفرنسية لنظام الحالة المدنية التي أظهرت فيها نواياها الحسنة في تنظيم البلاد، لأجل حفظ الحقوق، إلا أنها استهدفت هي الأخرى ذلك النسق الواحد الذي يعيشه المجتمع الجزائري، ألا وهو روح الجماعة والعمل في وسط واحد، وكرست النقود من مراسيم العقار الذي فصل الفرد عن الجماعة، هذا من جهة إضافة إلى تلك الألقاب المشينة التي اعتمدها مفوضي الألقاب ومضحكة وستسهم هل كان هذا إخباراً أو استهزاء من الجزائريين أنفسهم؟ أم نتيجة جهل الفرنسيين للغة وأصبحوا يدنون فقط؟ ويمكن أن تجيب باختصار هو تقريم الفرد الجزائري وسط مجتمعه بالمناداة بتلك الألقاب و أيضاً إهمال الجزائريين لدورها وذلك لجهلهم، بمدى أهمية التقيد والامبالاة لهذه الناحية وذلك كغضب تنبعي من انتهاكات السلطة الفرنسية، ومن تلك الألقاب بوبقرة، بومعزة-بن كحلة.⁽²⁾

ج- تغيير المعالم العربية الإسلامية:

الأنهج:

تم تغيير جل أسماء النهج والأزقة الحالية بالجزائر من الإدارة الفرنسية، وكان الاختيار من أسماء لعلماء فرنسيين وأوروبيين بصفة عامة، أو هي أسماء ترجع إلى مدن أوروبية مثل نهج تولون، وقليل ما ضبطت فرنسا النهج باسم الذي كان عليه قبل الاحتلال، وكانت الأنهج و الزقة قبل الاحتلال

(1)- واد غلي ياسين، التنظيم العقاري بمنطقة الأوراس بين 1900-1963، ماجيستر تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2007، 2008، ص31.

(2)- يسمينة زمولي، المرجع السابق، ص147.

الفرنسي أن العهد العثماني تسمى حسب الحرفة أو الطائفة السائدة لها.⁽¹⁾ أو حسب باب السور المجاور لها مثل : نهج السوق الكبير الذي كان يمتد من الجنوب إلى الشمال على طول شارع باب عزون- باب الوادي حاليا وكانت المحلات تصطف عن يمينه وشماله، بالقرب من باب عزون كان يمتد بنهج التمارين، أيضا مثلا نهج الخراطيين، ويوضح مثال عن التغيير الفرنسي، مثلا نهج المير في عهد الاحتلال الفرنسي عرف بنهج القبائل في 1563، ثم نهج سوق الملح 1950 ثم نهج الورق الكبير وبعد الاحتلال أطلق عليه نهج المير، وهو ما يؤكد أن عملية المسخ الاستعماري للجزائر تجاوزت ذلك إلى مسخ الأحياء والشوارع وتخطيط مدينة الجزائر يعيد تماما، عن ما خلقه الوجود الاستعماري.⁽²⁾

المعالم الإسلامية "المساجد كتشاة أنموذجا":

إن أول مهمة أُلقيت إلى الجيش الفرنسي إلى جانب السيف، وهو للنشر المسيحية والروح الحاقدة التي جاء بها هؤلاء، حيث لم تكتفي فرنسا بحل الانتهاكات، بل تجاوزت ذلك إلى خارق معاهدة الاستسلام التي تعهدت فيها باحترام المعتقد والأماكن المقدسة، فها هي فرنسا تهتك حرمة المساجد، فكان أول ضرب لها هو سلب مصدرها الاقتصادي ألا وهو الوقف، ثم توجهت بجريمة ثانية وهي تحويل هاته الأماكن المقدسة إلى كنائس وثكنات لجنوب وأحسن ما يمكن توظيفه هو ما صنعتته حين يجيب المفتي الأعظم لدوق دي ريفو DUC DE ROVIGO «لئن تحولت الشعائر في مساجدنا فإنه ربه للم يتحول...»، وقد اقتحم الجيش الفرنسي المسجد وقتل من فيه، ومر تغيير المساجد بمراحل عدة وجاءت حسب احتفالات هؤلاء.

تمسيح المسجد: وذلك من قبل القسيس كولان Kulon 24 ديسمبر 1832، وجعله كاتدرائية، وأقيمت به صلاة منتصف الليل بما يعرف عبد(النوبل)⁽³⁾، أيضا 1848/06/29 احتفل هؤلاء يتعين الملك لويس فليب.

تغيير شكل المسجد: وابتدأت أعمال التجديد فيه 1844 وامتدت 1868، وظل الأسقف طوال هذه المدة يسرق و يردد فجاءت زخرفته خليط من الفن البيزنطي والروماني و مجيء كل أثر إسلامي فيه إلا الميضأة والمنير وبعض الأعمدة الرخامية، أما باقي الأعمدة فقد هيئ بها من خراب القيصرية

(1)- عبد القادر حليمي، "تخطيط مدينة الجزائر"، مجلة الأصالة، ع 6، سنة 1، وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، الجزائر، 1972، ص 42.

(2)- عبد القادر حليمي، "أصول النشأة لمدينة الجزائر"، مجلة الأصالة، ع 3، سنة 2، وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، الجزائر، 1972، ص 9.

(3)- الطاهر بوشوشي، "منتجات من تاريخ جامع كتشاة"، مجلة الأصالة، ع 14-16، سنة 2، وزارة الثقافة والتعليم الأصلي، الجزائر، 1973، ص 290، 293.

(شرشال) وآثارها الرومانية، وبزيارة نابليون للجزائر شكى الأساقف تراجع ترميم المسجد، فبتعين الكاردينال لافيغري Cardinal lavigri تم البناء الجديد وباركه يوم: 25 مارس 1868.⁽¹⁾

المبحث الثاني: ردود الفعل الوطنية تجاه الاستراتيجية الفرنسية 1830-1870

تباينت ردود الفعل الوطنية تجاه الانتهاكات الفرنسية، بعد تقض كل ما تعهدت به فرنسا للجزائر خلال معاهدة الاستسلام، إن من أولى هاته الردود هي تلكم الانتفاضات المتناثرة وسط البلاد الجزائرية والتي كانت أكبر دليل على رفض هؤلاء لسياسة الفرنسية، التي اتجهت إلى جل الميادين الخاصة بالمكون الحضاري والوجود في ظل أرض التي تمثل هي الأخرى المجتمع، وتميزت فرنسا بتلكم الهجومات العسكرية لأجل إخضاع الشعب الجزائري، وما يمكن قوله في هذا المقام أن كان الاستفهام حول هاته الانتفاضات التي هي أبرز ردود الفعل على الرفض وهو غني عن التعريف ان السؤال الذي يمكن طرحه في هذا المبحث هو لماذا لم تحقق هاته المقاومات نجاحا؟ على الرغم من أن مؤهلات نجاحها كانت تلوح في الأفق؟ هل شكلت الاستراتيجية الفرنسية؟ عائقا لنجاحها؟

أ- المقاومة السياسية:

بسقوط الجزائر، التي هي عبارة عن مدن وحواضر، وهو ما اضطر سكان المدن وأبناء الحضر للخضوع للنظام الاستعماري والدفاع عن أنفسهم ضمن "الإطار القانوني"، وهو ما أدى بوجهاء من الحضر للدفاع عن أخواتهم في الدين، وقد اشتهر منهم بالخصوص بوضربة، حمدان خوجة، إبراهيم بن مصطفى باشا، حميد بوقندورة، حاج محمد أمين السكة، حيث توجه هؤلاء إلى جميع السلطات الفرنسية ممن أصفوا إليهم، وتورد تلكم اللائحة التي بعث بها أعيان مدينة الجزائر، وتميزت الوثيقة بكتابتها عليها الإدارة الفرنسية بقرار من الحاكم العام كلوزيل Clauzel بتاريخ: 08/09/1830، وتم الاستيلاء على أملاك الأفراد وهدم أغلبها، واستحوذ الجند على البعض الآخر، المهم أن هذه الانتهاكات حفيظة الجزائر بين وجاءت ممثلة في أعيان مدينة الجزائر، الذين نندوا خلالها، بتلكم التجاوزات*.⁽²⁾

هذا عن تلكم المقاومة السياسية وتصيف أيضا مجهودات حمدان خوجة، وذلك تعدد اللادع للإدارة الفرنسية في كتابة المرأة، والذي أرخ لفترة الاحتلال الأولى، وقد أورد حمدان خوجة في كتابة حق الجزائريين في وطنهم، وأن باستطاعة المستوردين منهم الحكم بطريقة نافعة تمزج فيها تقاليد الدين

(1)- الطاهر بوشوشي، نفسه، ص294، 299.

*- وبرزت حتى في الشعبي الذي يوضح فيه الشعراء الكارثة التي حلت بالجزائر وينقد السياسة الفرنسية (انظر الملحق رقم 4)

(2)- عبد الجليل التميمي: "لائحة من اهالي مدينة الجزائر الى الحاكم الفرنسي سنة 1831"، المجلة التاريخية المغربية، عدد 17، 18، مطبعة الاتحاد، تونس، 1980، ص117، 118.

الإسلامي والمبادئ الليبرالية، ويقترح لفرنسا حلين: إما إبادة الشعب الجزائري بدفعه إلى العقار أو الانتخاب أمير مسلم قادر على الحكم بنمط ليبرالي وتوقيع معاهدة معه.⁽¹⁾

وتوضح تلك الاقتراحات التي أوردها حيث يقول «إن تجربة ثلاث سنوات من الاحتلال قد نبذت كل نوع من أنواع الشك في هذا الموضوع، إن فرنسا لن تنتفع من الجزائر، ولن تدخل إليها الحضارة إلا إذا طبقت أحد المبدئين: الأول هو الإبادة، والثاني هو دعوة جميع سكان الإبادة بصراحة وبواسطة إمبراطور المغرب وباي تونس وباشا طرابلس إلى بيع ممتلكاتهم والخروج من إيالة الجزائر، أو إعطاء ضمانات لفرنسا على أن يبقوا قاصفين لها دون تكون محبرة على إراقة دماء البشر..... إنني أتحدى أيا كان يرغب بأنه يستطيع معالجة الأوضاع في الجزائر دون استعمال إحدى الوسيلتين المشروحتين أعلاه....».⁽²⁾ وهذا يثبت مدى نجاعة حمدان في استنباط الأمور، وهو الذي كان قبلا من المؤيدين لفرنسا، وكتابة المرأة، يعدد فيه تلك الانتهاكات التي ألحقت بالجزائريين أيضا ابن العنابي المفتي الحنفي الذي اتهم بإبرام الفتن نتيجة عن وثوق الأهالي، وجاءت هاته المقاومات، ضد التجاوزات الفرنسية تجاه هياكل الدولة الجزائرية منها، من تعليم -قضاء وقف.

إضافة نذكر تلك الرسالة التي كتبها حمدان 01 جوان 1834 إلى صديقه محمود يطلب منه بتبليغها إلى السلطات العثمانية محمود فان الثاني «أنا كتبت ووضعت النقاط على الحروف، عليكم انتم الآن أن تعملوا أن سلطانتنا بالقصبة، حاولوا جلب انتباهه، عطفه بالنسبة إلى أنا بأفكاري والسكان بسلاحهم حاربنا الكفار، عليكم انتم الآن بالتحرك».⁽³⁾، ونجد إبراهيم بن مصطفى باشا، الذي كان من أعيان المدينة حيث كتب عن تطورات الوضع السياسي والعسكري والاجتماعي في الجزائر أثناء الفترة الأولى للاحتلال، وفقد خلالها ثلاثة من أفراد أسرته في عام واحد، وقد عبر عن الوضع المزري للجزائر في كتابة حكاية العشاق في الحب والاشتياق، نتيجة الوحدة التي عاشها، وقد حققها الدكتور أبو القاسم سعد الله رحمه الله.⁽⁴⁾

(1)- محفوظ قداش، الجزائر صمود ومقاومات 1830-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 14-15.

(2)- حمدان خوجة، المصدر السابق، ص 273.

(3)- العربي منور، تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن التاسع عشر، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص 195.

(4)- محمد بن إبراهيم بن مصطفى باشا، حكاية العشاق في الحب والاشتياق، تع أبو القاسم سعد الله، وزارة الثقافة، الجزائر، 2007، ص 6-7.

أما حمدان خوجة فيذكر أيضا مجهودات مصطفى باشا حيث عرض على الحكومة الفرنسية بعض الأعمال الشقية التي قام بها جيشها تجاه المواطنين، وكان رد الحكومة بإجابة أنها ستكتب إلى الجزائر لتمنع تلك الأعمال التعسفية، وبقيت حبر على ورق⁽¹⁾.

ب- المقاومة المسلحة:

إن الحديث عن المقاومات الشعبية والتعريف بها، والتطرق لها كل واحدة على حدى قد تحدث عنه الكثير من الباحثين والأكاديميين، ويقي إشكال حول أسباب فشل هاته المقاومات وهي عبارة عن استنتاجات وأول ما نبدأ به:

1.2. مشكل الزعامة وغياب الوحدة:

يعد هذا الأخير من أهم العوائق التي حالت دون تحقيق المقاومات ، وذلك لأنه بغياب السلطة السياسية مباشرة بعد غياب الداوي حسين، وتنصيب السلطة الفرنسية نفسها، برز هذا المشكل، فيذكر حمدان خوجة مثلا أحوال بايات البايات، أبرزهم باي التيطري بومرزاق، الذي سارع إلى دعم السلطة الفرنسية لأجل تنصيبه، وقبلها قد أسس لنفسه دولة مستقلة ونصب نفسه باشا عليها يقول خوجة «نظم ديوانه، وعين من بين الأتراك خزنانيا وآغا، وسك العملة....» وما أن استحكم أموره حتى أخذ بالبحث إلى البايات في البايلكات الأخرى لدعمه، لكن باي قسنطينة رد عليه قائلا «اننا متساويان، ولأفضل لأحدنا على الآخر»⁽²⁾.

نضيف إلى ذلك بن زعموم الذي قائد المقاومة بداية الاحتلال الفرنسي، والذي حال دون توغل الجيش الفرنسي بداية إلى مدينة البليدة، حيث تعد هذا الأخير في: 1830/07/23 كتب ابن زعموم رسالة إلى دوبرمون يطلب فيها عدم التقدم إلا بعد توقيع معاهدة مع العرب تنظم بمقتضاها العلاقات بين الطرفين، وهو يدل على عدم اعتراف هذا الأخير بمعاهدة الوقعة مع الداوي حسين صبيحة 1830/07/05، ونذكر العديد من محاولات هذا الخير لأجل ضرب القوات الفرنسية كالمقاطعة الاقتصادية لمنع الفرنسيين من التموين من أسواق متيجة، ولو لأكثر سنة لحقق الكثير⁽³⁾، إذن فالانطلاقة الأولى للحركة المقاومة الشعبية هي يترغم ابن زعموم، لتنتقل بعدها إلى مقاومة الحاج على السعيدى، وهو شخصية ذو توجه ديني بالعاصمة، وتوفرت لهذا الأخيرة جانب الزعامة الروحية جسمها بقيادة عسكرية، وبالتالي تميزت الفترة الأولى للمقاومة بالفوضى تحت قيادة زعماء تميزوا

(1)-حمدان خوجة، المصدر السابق، ص256.

(2)-نفسه، ص213.

(3)-ابراهيم لونيسي، بحوث في التاريخ السياسي للجزائر المعاصرة، دار هومة، الجزائر، ص65-66.

بالمحلية والتلقائية، تجد بعدها تحالف على السعيدى مع الأمير عبد القادر وأيضاً محمد بن عيسى البركاني ومحي الدين المبارك الفليني، هنا ستكون الزعامة تحت قيادة الأمير. لكن تبقى تستقم لماذا لم تتجح المقاومة بالرغم من تحقق عنصر الوحدة؟

إن الإجابة عن هذا السؤال ستقحمنا إلى مسرى آخر في مجابهة الاستعمار وظهور طرفي المقاومة في الشرق بقيادة الحاج أحمد باي والغرب المير عبد القادر وعدم تشكيل عنصر الوحدة بين هؤلاء حيث شكل أحمد باي من نفسه ممثل الدولة العثمانية، أما الأمير عبد القادر فقد أسس دولة الجزائر بكل مقومات سيادة الدولة مع غياب عنصر الاستقلال التام للبلاد، عدا تلكم التي تحت حكمة وأساس صراع الطرفين هو الزعامة، فلو كان اتحادهما لشكلا جبهة قوية لصد الاحتلال الفرنسي، وما يمكن إضافته هو أن هل للسلطات الفرنسية دور في هذا التنافر؟ وكيف كان ذلك؟⁽¹⁾

ساهمت السلطة الفرنسية و بشكل كبير في ضرب وحدة المقاومة بين الطرفين، وقد ذكرنا سابقاً أن هذه الأخيرة استهدفت بنظمها استمالة الزعامات والعائلات وهو ما يؤكد دعمها لزعة الثقة بين الجزائريين.

إذن ما يمكن قوله أن غياب عنصر الوحدة، وحلم الزعامة الذي راود كل زعيم للمقاومة في الجزائر ساهم بشكل كبير في فشل هاته المقاومة، ولن أن يئزر الكثير من الدسائس حتى لجلب الدعم بين تلكم الزعامات.⁽²⁾ إذن من خلال هذا الوجود المتعدد للزعامات الوطنية، أدى الى ما يسمى. **بالتفكيك السياسي للدولة الجزائرية.**

إن غياب الحكم المركزي الذي يعد شرطاً أساساً لتوفير أي شعب القدرة في مواجهة الأخطار الخارجية التي تحدق بها من أي جانب، وإذا قمنا بإسقاط هذا العنصر سنجد أنه كان طاعياً في هذه الفترة بالجزائر، وذلك بالرغم من تعدد المقاومة الشعبية⁽³⁾ إلا أن هذا لم يحقق أهدافها، فمثلاً نذكر على سبيل الحصر لا القصر تلكم المواقف المتعارضة بين الأمير عبد القادر والمقرانيين، حيث تجدهم في صدر عهد الاحتلال الفرنسي، وقفوا جانبه وعارضوا ثورة الأمير، وهم الذين ساعدوا الفرنسيين على عبو مضيق جبال البيان الصعب عام 1849 الذي يعتبره الأمير آنذاك من مناطق نفوذه، وأدى هذا العمل

(1)- عبد النور خيثر وآخرون، منطلقات وأسس الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، 2007، ص210.

(2)- إبراهيم محمد الساسي لعوامر، الظروف في تاريخ الصحراء وسوف، تع الجيلالي محمد الساسي العوامر، منشورات ثالة الجزائر، 2007، ص324.

(3)- عبد النور خيثر وآخرون، المرجع السابق، ص232.

الى نقض وفسخ معاهدة التافنة وتجدد حالة الحرب بينه وبين الفرنسيين⁽¹⁾، وهو ما جعل عرضة لهزيمة ساحقة وسريعة.⁽²⁾

ويؤكد يحي بوعزيز أن حصوله على وثائق جديد كشفت الستار، على رأي آخر حيث «...إن المقرانيون في صدر الاحتلال الفرنسي ينقسمون إلى فرعين كبيرين أولاد الحاج، أولاد عبد السلام وبإبرام معاهدة التافنة مع الأمير 1847، وسقوط قسنطينة في يد الاستعمار الفرنسي، دخل محمد عبد السلام العايب، زعيم فرع أولاد السلام، في خدمة المير عبد القادر رفيقه الحاج في خدمة الفرنسيين، فعينوه قائدا على بني عامر في أحوار سطيف، ثم عينوه خليفة على مجانة، بعد ذلك، ليضربوا به الأمير عبد القادر وخليفته...»⁽³⁾، وهذا ما يؤكد منحني آخر من أسباب فشل وهو كثرة المكائد والدسائس الاستعمارية، وتعدد مراكز النفوذ السياسي المحلي، وهو موروث حضاري قائم عن تلكم السياسة العثمانية التي صاغت مصالحا بين ثلاث سلطات الحكم المركزي- قبائل المخزن - الأسر الدينية.

وقد أوردنا دور هؤلاء في الفصل التمهيدي، والدور الأساسي خاصة للزعامة الروحية التي غدت ميزة الثورات الشعبية حيث لا تخلوا واحدة منهم من الزعيم الروحي، وهي كرد فعل على سياسة التنصير الفرنسي التي استهدفت جل جوانبه عن وقف وتعليم ومنشآت ثقافية ودينية، ونقضت شروط المعاهدة.⁽⁴⁾

1- غياب التواصل:

قامت العديد من الانتفاضات في الجزائر والتي تقسمها عبر مراحل هامة، حيث قمت ردود الفعل الأولى مباشرة، ومن أمثلتها مقاومة متيجة التي لقد مهد المقاومة لتليها، وفي نفس الفترة الزمنية شكل المقاومة المنظمة حيث تجد هنا وجود ردود الفعل إنما كانت بشكل متناثر ولم تحقق توصلا وتنسيق لمجابهة الغازي.⁽⁵⁾

فالبرعم من موازاة مقاومة الأمير عبد القادر وأحمد باي، إلا أن غياب التواصل بينهما، حيث سعى كل طرف بناء دولته والتقليل من الطرف الآخر، بل الرفض التام، وبمجرد توقيعه معاهدة التافنة

(1)- يحي بوعزيز، "وثائق جديدة عن موقف الأمير عبد القادر والدولة العثمانية الثوار المترتبين عام 1871"، مجلة الثقافة ع 39، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1977، ص 11.

(2)- عبد النور خيثر، المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(3)- يحي بوعزيز، وثائق جديدة عن موقف الأمير...، المرجع السابق، ص 12.

(4)- المهدي بوعبدلي، "الاحتلال الفرنسي للجزائر ومقاومة الشعب في الميدان الروحي"، مجلة الأصالة، السنة الثانية، عدد 3، وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، الجزائر، 1972، ص 312.

(5)- عبد النور خيثر، المرجع السابق، ص 227.

التي سمحت للسلطات الفرنسية بالقضاء على أحمد باي، بعث إلى أهالي الشرق الجزائري ويذكر ذلك أحمد باي في مذكراته «أن الحاج عبد القادر قد كتب الى العرب يخبرهم بأنه أبرم الصلح مع الفرنسيين الذين اعترفوا بسيادته على كامل البلاد، وعليه يطلب منهم أن يتخلصوا من سلطاني ويدخلوا في طاعته... ولم يكن لهذه الرسائل تأثير على عرب قسنطينة ولم يستجب لعبد القادر غير فرحات بن سعيد لعداوته لعزير بن قانة»⁽¹⁾ فالأول أراد تكوين دولة الجزائر مستقلة عن الكيان العثماني والاحتلال الفرنسي والثاني ظل يمثل الحكومة العثمانية⁽²⁾، ونسوق الحديث إلى المقاومات الشعبية التي كانت بالموازاة مع المقاومتين.

ويذكر سيروكا أن أولاد جلال دفعها الشريف بومعزة إلى الانتفاضة المسلحة وهو الهدف الذي سعى إليه هذا الأخير، وأن المنطقة قد طوعت مباشرة بعد احتلال بسكرة 1844، وبعد علم السلطة الفرنسية بحلوله ببسكرة أرسلت القائد محمد الصغير بن قانة للمنطقة لتهدئة الوضع، غير أن جيش بومعزة المتظم المتميز بارتداء نفس الثياب ورفع لواء الجهاد أفرع القائد وفرسانه، وتفاديا لتفاقم الوضع في المنطقة، بعث الجنرال Begau، إلى الجنرال هربيون Herbillon المتواجد ببانتة وطلب عونه، ولم يتردد هذا الأخير في التوجه إلى أولاد جلال وعلى جناح السرعة لإخماد البركان الانتفاضة⁽³⁾، واستعملت أبشع الوسائل ضد المقاومة، وألحقت خسائر كبيرة في صفوف المقاومة، وبمغزى عن الحديث عن المعركة تجد وصفها أيضا من قبل مؤرخي الفرنسيين فهذا بيليسي في معنى قوله «أن الجنرال هربيون اضطر إلى الدخول إلى الواحة بعد سقوط الرائد بيشون billon، واشتبك مع السكان من قبل وصوله الى الواحة، وكان اندفاعه هو الذي نسيب في سقوطه مبكرا، مما تسبب عنه سقوطه المبكر وفقدان اندفاع قواتنا وإقدامها»

أما عن بشاعة ضحايا المعركة فيذكر أيضا بيليسي إصابة النقيب أودان، وحصيلة ضحايا المعركة «لقد افتقدنا 40 قتيلًا وجرح لنا 114، لكن العرب مات منهم الكثير أيضا، وكنا نسمع زغاريد نسائهم ونواحين على قتلاهم»⁽⁴⁾، وهذا لا يلغي بعض زعامات الذين شكلوا لواء مقاومة واحدة وساهم في انتشار المقاومة وشمولها لمختلف مناطق البلاد من الميزات الرئيسية لها، ولما كانت حركة الغزو

(1)- ابراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص71.

(2)- la penssée politique algérienne 1830-1830-1962 actes discolloque,

AIVEP, algé, 2005, p102.

(3)- Serouca , le sud constantions (1830-1855), revue africaine volume 56, année 1912, Ajourdan libralre-edition, Alger, p443, 444.

(4)- pellissier de reynaud, annales algerinennes, tome 3, Alger-libratrie bastide, 1954, p281.

www.algerie-ancienne.com/livres/annles/annles.htm.04/4/18014.16:16.dx, p55.

حرباً ضاربة وطويلة المد فقد تميزت حركة المقاومة في شكل ردود فعل مسلحة متواصلة ورافضة للقبول بالهزيمة النهائية وما يمكن أن نستقل به بإيجاز هو تطور حركة المقاومة وانتشارها انطلاقاً من مقاومة الزعاطشة (1848-1849م) بقيادة الشيخ بوزيان وسادت هذه المقاومة ببوابة الصحراء بسكرة⁽¹⁾ وأقام حصاراً للجيش الفرنسي للزعاطشة قرابة الشهرين، تكبد فيها العدو خسائر فادحة في الأرواح والمعدات لم يكن يتوقعها أبداً، لاعتقاد الإدارة الفرنسية أنها طوعت المنطقة إلى الأبد، بعد احتلالها العاصمة الزيبان منذ 1844، وقد انتقامت السلطة الفرنسية اشد الانتقام هدمت المنازل بالمتفجرات، وقطع آلاف النخيل التي هي المصدر الوحيد والأساسي للرزق بالمنطقة، أضف إلى غير العديد من الأساليب الجهنمية التي يلجأ إليها الجيش الفرنسي، وقد تأثرت الأوضاع بالمنطقة بما يجري بفرنسا في حد ذاتها وكان أهل البلاد على اطلاع على ذلك وهو ما يؤكد مدى ثقافة هؤلاء سياسياً، من خلال وصولهم أخبار عن الانقلاب بفرنسا 1848 في بعث أمل المقاومة من جديد.⁽²⁾

تعد مقاومة الزعاطشة التي فشلت بسبب تعاون بن قانة مع فرنسا حيث طلب رئيس المكتب العربي دوبوسكي dubousquet السكان تسليم بوزيان فرفضوا، فجاء أمر لا قروينة lagrenée بتجنيد قبائل موالية لبن قانة ومحاصرة واحات الزعاطشة وفرفار وليشانة، ولتوضيح عامل آخر لفشل الثورات الشعبية، مثل الأمير عبد القادر، هو وجود نظام عميل لفرنسا، ساهم بشكل كبير في تشتيت صفوف المقاومة⁽³⁾، لكن هذا لا يلغي بعض التواصل بين المقاومات في إطار قبلي، وفتح جبهات متعددة للمقاومة في آن واحد مثل ثورة أولاد سيدي الشيخ التي انضم إليها توار الونشريس، وكانت بناتج محدود، وجاء هذا التواصل لشعور بالخطر المشترك الذي يفي الشعور بالمصير الواحد، خصوصاً بعد تخص السلطة الاستعمارية مقاومتي أحمد باي والأمير عبد القادر.⁽⁴⁾

4- التفوق العسكري الاستعماري وسياسة التدمير الشامل:

إن الأسس التي يقوم عليها أي حرب هي السلاح، وأهم عوامل سقوط الجزائر وهو انتشار أسطولها البحري الذي ظل قرون يشكل قوة عسكرية تمتعت من خلالها بالمكانة العالية بين الدول الغربية والعربية أيضاً، امتلكت خلالها سيادة وجمعت شعبها في مجموعة ترابية واحدة مع وحدة

(1)- سعيد بورنان، شخصيات بارزة في كفاح الجزائر 1830-1962، رواد المقاومة الوطنية في القرن التاسع عشر، ط2، دار الأمل، الجزائر، 2004، ص113.

(2)- محمد العربي حرز الله، منطقة الزاب 100 عام من المقاومة، دار الواحة، الجزائر، 2009، ص290.

(3)- عبد القادر خليفي، محطات من تاريخ الجزائر المعاصرة 1830-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص14.

(4)- الطيب بن نادر، المرجع السابق، ص69.

المعتقد، اللغة، والتقاليد وهو ما يؤكد وجودها قبل 1830، وخاصة قول الجزائريين الفرنسية⁽¹⁾، إذن هذا التفوق الذي يسترجع ميزان القوة إلى فرنسا طيلة المقاومة الشعبية. فرض على المقاومة، وبالمقابل يغيب هذا عن جل الانتفاضات، فلا نجد ذلك إلا في مقاومة الأمير الذي تميز بإعداد جيش نظامي، ولكن غياب الجيش في الجزائر يعود للسياسة العثمانية ولاعتمادها على الانكشارية، وتهميش الشعب وتصنيف سياسة التدمير الشامل التي تميزت بها فرنسا من حرق وإبادة وتهجير وترويع وممارسة الاختطاف وإنماء روح المقاومة المعنوية في أنفسهم.⁽²⁾

غياب التخطيط الاستراتيجي وبروز التلقائية في الهجوم، وذلك لانفراد زعماء القبائل في اتخاذ قرار التفجير الثورة وحرمانها من امتلاك الشروط اللازمة لاستعداد المادي والعسكري وجعلها رهينة الارتجال والتسرع الذي أفقدها بدوره التنظيم المحكم والأهداف المحددة فكان الفشل الذريع نتيجة حتمية لها. وأبرز مثال ثورة أولاد سيدي الشيخ الأولى.⁽³⁾

محدودية انتشار المقاومات جعلتها ففي متناول الجيش الفرنسي الجرار، الذي كان يلجأ إلى محاصرتها ثم تسليط وسائل القمع عليها بهدف استنزاف قدرتها على الصمود في فترة قصيرة ومثال ذلك ثورات بلاد القبائل لالا فاطمة نسومر والشريف بومعزة (1850-1857)⁽⁴⁾، أو ما يعرف ببلاد زواوة فقد شهدت هي الأخرى مقاومات عنيفة ومتواصلة تعد الاحتلال.⁽⁵⁾

وبالرغم من ذلك تجد انضمام بوبغلة إلى هؤلاء يوسع نطاق، إلا أنه نطاق إقليمي كما سبق الذكر.⁽⁶⁾

تحدثنا عن عدة التوافق الزمني للمقاومات، إضافة إلى ذلك عزلة بعضها، رغم واستمرارها وإعادة تنظيم صفوفها، دفعها إلى استنزاف كل وسائلها دون أن تكيف دفاعاتها أو تغيير من استراتيجيتها فاحمد باي في قسنطينة ظل يراهن على أسوار المدينة أملا في كسر الحملة الفرنسية الثانية 1837، لكن الدفاعات المنيعه سقطت أمام مدفعية الجيش القارئ، ويسقط معها بايليك الشرق كله في معركة واحدة، وتسبب اعتماد الشيخ بوزيان على أسلوب الدفاع والاحتفاء بالأسوار القديمة لراحة

(1)- "التنظيم العسكري والإداري والقضائي في عهد الثورة الجزائرية"، مجلة الأمن القومي "الشرطة"، ع4، المديرية العامة للأمن الوطني، الجزائر، 1976، ص4.

(2)- عبد النور خيثر وآخرون: المرجع السابق، ص288.

(3)- يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج2، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص45.

(4)- عبد النور خيثر وآخرون، المرجع السابق، ص289.

(5)- إبراهيم مياشي، المقاومة الشعبية، دار مدني، الجزائر، 2008.

(4)- Mouloud gaid, histoire de bejaia et de sa region depuis l'antiquite jusqu'a 1954, 2t, editions

mimouni, Alger, 2008, p19.

الزعامة في هزيمة ثورته التي كان بإمكانها اللجوء إلى حرب واسعة النطاق تضم "الزيبان والأوراس".⁽¹⁾

الطابع الإقليمي المحدود للمقاومات:

تعددت جبهات المقاومة على الجيش الفرنسي، وتميزت هاته الأخيرة بالطابع الإقليمي، وبعد من أهم أسباب فشل تجربة المقاومة الوطنية عدا الأمير عبد القادر الذي تجاوز بعض الاطر الحدودية، مثلاً أحمد باي وفي نفس الفترة تمركز في إقليم الشرق، بالرغم من ذكاء هذا الأخير في وضع خطط استراتيجية لمقاومة العدو، وجاء سقوط قسنطينة ضمن مرحلة ثانية، ساهمت ظروف داخلية وأخرى خارجية في ذلك، وأهمها هي توقيع التافنة كما سبق الذكر، وطموح أحمد باي لتوقيع معاهدة كالأمر لتكريس سيادته على الشرق الجزائري ككل، إلا أن هذا لم يحقق فقد كانت الاستراتيجية الفرنسية تهدف للقضاء على المقاومتين، وهو ما يؤكد هنا الطابع الإقليمي الذي كان في أحيان كثيرة نقطة لصالح الجزائريين، إلا أنها لم تستغل، وذلك بالرغم من التفوق الفرنسي، إلا أن تعدد جبهات القتال، سيشنت منها الجيش الفرنسي، وهذه نقطة لم تستغل.⁽²⁾

إذن الطابع الإقليمي المحدود للمقاومات أثر بشكل مباشر، في فشلها بعد فترات قصيرة في القلب من المواجهة مع حركة الغزو والاحتلال، وكان أيضاً عاملاً أساسياً تسبب في جملة من الانعكاسات التي منعت تحقيق أهدافها، ونوجزها كالآتي:

- اثر الطابع الإقليمي المحدود جغرافياً وبشرياً ومعزول عسكرياً وسياسياً لأغلب المقاومات في فشلها وانهزامها في جولات سريته ويمكن أن تستبدل بثورة الزعامة في عامي 1848-1849،⁽³⁾ ولو سبقنا الحديث على ذات المنطقة بالزاب،^(*) بدأت ردود الفعل، وكان خروج وهي مقرة طينة وهي الآن عبر فسيح عند سفوح الجبال الفاصلة بين سهول الحصينة والصحراء، وقاعدة الزاب هي بسكرة.⁽⁵⁾

(1)-منور العربي، المرجع السابق، ص205، 208.

(2)- عبد الكريم بجاجة، معركة قسنطينة 1836-1837، تعر محمد الهادي لعروق دار الهدى، الجزائر، 1984، ص24.

(3)- عبد النور خيثر وآخرون، المرجع السابق، ص231.

(*)- الزاب: يأخذ اسمه من مدينة زابي "zabi" الرومانية القديمة الواقعة في منطقة الحصنة، وشمل الاسم سهول الحصنة حتى قمة سفوح الأطلس. والزاب: هو ثلاث مناطق: الزاب الظهراوي (طولقة-ليشانة-بوشقرون-فوغالة) وكلها تعتمد على النخيل وتنتج أجود أنواع التمور، الزاب العربي: ليو-الصغيرة-المخادمة-بنطوبوس-أوماش وتعتمد أيضاً على نفس الزراعة.

الزاب الشرقي: سيدي عقبة، الدروع، شتمة، سيدي خليل تروى هاته المنطقة من الأنهار التي تتحد من جبال الأوراس إسماعيل

(عبد الحليم صيد، أبحاث في تاريخ الزيبان، ط1، مطبعة واد سوف، الجزائر، 2000، ص7-8.)

(5)- إسماعيل العربي، الصحراء الكبرى وشواطئها، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983، ص142.

عبد الحفيظ يوم السبت 1848/08/25 الموافق ل 20 أو 21 شوال 1265هـ، بأكثر من ألفي رجل مسلح، ونزل مشونش أولا ثم الجبال الغربية منها، وقد وجد في كل مكان ينزل به تأييد كبيراً وبمجرد وصول الخير إلى الصحراء الموجود ببسكرة، جهز جيشه مستقراً بالقوات الفرنسية الموجودة آنذاك ببانتة، وقصد عبد الحفيظ وحبذه وكان اللقاء 1848/08/29 وفي المعركة قتل سان جيرمان⁽¹⁾، وألحقت المعركة كلا الطرفين بخسائر، وواصل عبد الحفيظ الحنفي جهاده بخنقة سيدي ناجي، ويشن فرنسا حملات ضد القبائل المساندة لثورة الزعاطشة غادر إلى الجريد التونسي وتوفي هنا.⁽²⁾

ناهيك عن ثورة أخرى في ذات المنطقة للشيخ الصادق بن الحاج وقيل الحديث موجز عن أحداثها تبرز نقطة أخرى ليسبب فشل المقاومات الشعبية العارمة، التوقيت الزمني: حيث لم تقم جملة واحدة وفي نفس الوقت، كانت تترك الاستعمار فرصة القضاء على واحدة لتقوم الأخرى إما بمظهر الانتقام أو تجدد روح المقاومة.

أوجب الأشخاص لإبراز ذاتهم في نطاق الزعامة، تعود لتفعلي مثال بمقاومتي أحمد باي والأمير عبد القادر، هو التوقيت الزمني الواحد الذي أنهك العدو فجاء باستراتيجية المذكورة آنفاً، أما الشيخ الصادق بن الحاج، فقد جاءته مقاومته لفك الخنادق على الزعاطشة وذلك بمساندة الشيخ عبد الحفيظ الحنفي، أمل أسباب المقاومة التي انفرد بها من بينها إصدار فرنسا لمرسوم 1856 الملزم لسكان بسكرة المستعمرات التالية لفرنسا، وبدأ بتطبيق.

المبحث الثالث: نتائج السياسة الفرنسية بالجزائر 1830-1870.

إن أهم النتائج التي أنجرت عن الاحتلال الفرنسي وسياسته هو إسقاط الدول الجزائرية بكل هياكلها التي خلفها الوجود العثماني. وكان ذلك بشكل تدريجي.

الاستيلاء على الأراضي الخاصة بالجزائريين خلال سلسلة من المراسيم استحكمت بها على أمور الشعب الجزائري وتشجيع سياسة الاستيطان بالنسبة لأوربيين وهذا يشكل موجز وتأتي إلى أهم نتيجة وأبرزها لتلك السياسة وهي:

(1)- محمد موهوب، قصة خنقة سيدي ناجي عبر أربعة قرون من تاريخها، في الذكرى المئوية الرابعة لنشأة خنقة سيدي ناجي 1602-2002، بحوث في تاريخها وسكانها وترجمات لبعض عن إعلامها، دار الهدى الجزائر، 2002، ص22، 23.

(2)- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900، ج2، المرجع السابق، ص311.

أ- الهجرة:

استدعت الظروف التي أوجدها الاستعمار الفرنسي بالجزائر كثيرا من المسببات لأجل ترك وطنه وأرضه وكان ذلك على تعدد فمنهم من هاجر نتيجة لتلك الظروف ومنهم من أجبر على ذلك في إطار سياسة النفي، وأغلب من أرغموا العلماء وغيرهم من الطبقة المثقفة التي عارضت سياسة فرنسا المتعلقة بأمور عديدة، من عقار تقلييم...، وإن أهم أسباب الهجرة هو السياسة العقارية الفرنسية وتعد ضربا للاقتصاد المجتمع الجزائري التقليدي، والذي يركز على اقتصاد المنزلي الذي يتسم بالتموين والاكتفاء الذاتي، أي قيام أفراد الأسرة بالعمل الجماعي لتوفير احتياجاتهم من منتجات الزراعة، وأيضا الصناعة اليدوية التي يحتاج إليها.⁽¹⁾ هذا من هيئة، وتضيف أيضا هو تمكن الجنود والضباط الفرنسيين شراء الأراضي الواقعة حول الجزائر العاصمة وضواحيها وتتيح عن فقدان الجزائريين لأراضيهم وذلك أيضا ضمن قوانين ملكية الأرض. حيث على الفرد مثلا لكي يثبت ملكية أرضه أن يجر الإدارة الفرنسية وراءه أفراد العشيرة كلهم وعليه أن يتحمل نفقات كبيرة، الأمر الذي يضطره في الأخير إلى التنازل على أرضه للفرنسيين.

ناهيك عن السياسة الفرنسية من تقتيل وتدمير وتخريب لحل المنشآت سواء المتعلقة بالأحياء السكنية أو الأملاك الأخرى كالمساجد، المجازر المرتكبة في حق الأهالي التي قاومت التوسع الاستعماري، وقد برز ضباط فرنسا ذلك أنه من دواعي الاحتلال وأبرزهم دور فيقو وجزره العوفية.⁽²⁾ وبالتالي تجد غياب أهم عنصر للاستقرار وهو الأمن يحل أشكاله الأمن النفسي على الممتلكات .

أيضا التفاعلات الحضرية من اجتماعية دينية ثقافية طبيعة الهجرة الجزائرية وهو اكتشفت السلطة الفرنسية، و امتدت جراء ذلك الهجرة وجعلتها بشروط.⁽³⁾ وتعددت أشكال الهجرة جماعية وفردية بحجة أداء مناسك الحج ثم الاستقرار نهائيا، ونورد هجرة أحمد الطيب بن سالم خليفة الأمير عبد القادر حيث كانت 1847/12/24⁽⁴⁾، تنوعت الهجرة بين العشيرة والطوعية وشملت في الغالب

(1)- دحماني سليمان، ظاهرة التغير في الأسرة الجزائرية العلاقات، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في الأنثروبولوجيا، كلية الأدب

والعلوم السياسية والعلوم الاجتماعية، قسم الثقافة الشعبية فرع أنثروبولوجيا، جامعة أ بكر بلقايد تلمسان، 2006، 2005، ص 18.

(2)- جمال يحي، دواعي الهجرة خلال القرن 19، أعمال الملتقى الوطني حول الهجرة الجزائرية إبان مرحلة الاحتلال 1830-1962 المنعقد يومي 30-31 أكتوبر 2006 مع تنسيق المركز الوطني للدراسات والأبحاث في الحكمة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 الجزائر، 2007، ص 15.

(3)- براهيم مهديد، بعض عناصر تفكير المقاربة الهجرات الجزائرية المعاصرة مشرقيا ومغربيا، البعد التاريخي والواقع الاجتماعي. أعمال الملتقى الوطني حول الهجرة الجزائرية إبان مرحلة الاحتلال 1830-1962 المنعقد يومي 30-31 أكتوبر 2006 مع تنسيق المركز الوطني للدراسات والأبحاث في الحكمة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر 2007، ص 27.

(4)- عمار بوحوش، "الأرض والهجرة"، مجلة الأصالة، العدد 13، مطبعة البحث، الجزائر 1983، ص 130.

الأغنياء من علماء، شيوخ الطرق الصوفية، أما العشرية فقد وجهت إلى القادة والرموز الدينية والاجتماعية وأصحاب النفوذ السياسي كقرارات تتخذها السلطات الفرنسية كتهجير الداي حسين مثلا وهنا الحديث عن التهجير، وتفوق في ذاته فكرة الهجرة التي جاءت نتيجة الإجراءات الفرنسية، وتذكر مثلا الشيخ السلكاوي أحد زعماء الطبقة الرحمانية الذي هاج إلى سوريا، نتيجة اضطرار والظلم من قبل السلطة الفرنسية، وأيضا نذكر حمدان خوجة الذي هاجر إلى إسطنبول، وغيرهم كثير⁽¹⁾

هجرة سكان منطقة واد ريغ وذلك نتيجة استيلاء السلطات الفرنسية على العديد من الأراضي وقامت بعد استثمارات وقامت بعدة استثمارات في مجال الفلاحة والري، مما أدى الى ازدهار تجارة التمور.⁽²⁾

وبالتالي تلم عدم تكيف المواطنين مع الوضع الجديد، أو الذين رفضوا هذه السياسة غير قادر بن علي مقاومتها، وبالتالي كانت أقصر الطرق إلى المدن أو المناطق الجرداء البعيدة عن التأثير الفرنسي الاستعماري، وخارجية إلى المغرب وسوريا وفرنسا ودول أوربية أخرى.⁽³⁾

ومن هنا تأكد أن تلك المراسيم قد خدمت السلطات الفرنسية من منا في عدة أولها اختفاء السلطة القبلية التقليدية التي مثلت وحدة المجتمع الجزائري من جميع النواحي ما يدخل المجتمع الجزائري كوارث عظمة أبرزها مجاعة 1866 وجاءت هذه الأخيرة بعد سلسلة من الإجراءات القهرية من مصادرة الأراضي وغيرها⁽⁴⁾، والذي يمكن العودة الى خلفتها 1861، وذلك لتعسف الإدارة الفرنسية ذات الطابع العسكري، التي أعطت الحرية المطلقة للمعمرين، واعتبرت السكان الأصليين أهالي، وقد ذكرنا في استراتيجية تلك القوانين التي قهرت بها جل مقاومات الدولة ومؤسساتها، وكيف قضت على الاقتصاد الجزائري.⁽⁵⁾

وقد كتب آغا العرب محي الدين بن المبارك مثلا 1832م رسالة إلى ملك فرنسا مستكرا أعمال النهب وطالب تفويض للجزائريين وإرجاع أملاكهم، وإن لم ينفذ فإنه يرجوا السماح له بالهجرة.⁽⁶⁾

(1)- عمار بوحوش، المرجع السابق ، ص 131.

(2)- عمار عوادي، الهجرة من واد سوف وأثرها على حياة السكان 1854-1962، دار هومة، الجزائر، 2013، ص48.

(3)- الطاهر بن خرف الله، التحول الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للريف الجزائري 1830-1962، "دراسة مسحية، مجلة الذاكرة" ، عدد2، السنة2، الجزائر 1995، ص154.

(4)- الجيلالي صاري، الكارثة الديمغرافية 1867-1868، تر عمر المعراجي، الجزائر 2008، ص272.

(5)-Jean Bautista vilar, transformations agraires algerinnes, au milieu dux ix slecle et crise économique d 1981, selon un memoirire du consulat d'Espagne AALGER.

(6)- سيفو فتيحة، عرائض الجزائريين ضد السياسة العقارية الاستعمارية، أعمال الملتقى الوطن الثاني العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص179-178.

تردي الأوضاع الصحية:

بالاحتلال الفرنسي للجزائر بدأت الأوضاع تتردى وذلك بالرغم من تأسيس المكتب الصحي بمدينة الجزائر وفرض المراقبة الصحي 1830/07/28 عين لإدارته مسؤول عسكري يعرف بمسؤول المكتب الصحي du bureau sanitaire d'Alger le capitaine، الذي ربط نشاطه بمسؤولي الإدارة الصحية الفرنسية وأوكلت له مهمة الإشراف على الهيئة مكلفة بمراقبة الوضع الصحي بالجزائر تتألف بالإضافة الى مسؤول المكتب⁽¹⁾

ضابط ملحق برئاسة الأركان lieutenant général chef d'état major

- Intenden en chef المقتصد العام
- Médecin en chef الطبيب العام الرئيسي
- chirurgien in chef الجراح الرئيسي
- pharmacien en chef الصيدلي الرئيسي⁽²⁾

انتهاكات ضد الشعب الجزائري حيث بالتهجير كالمهجرين الى كالدنيا الجديدة، بل تجد تلكم الانتهاكات لحقوق الانسان، وذلك من خلال دراسة زافيي بانكو حول المساحين الجزائريون الأوائل بحريزة سانت مرقريت 1841-1841 حيث يقول «....مجموعة من السجناء تتألف من 80 سجيناً... وقد حربوا فرنسا وأخذوا كرهائن،...من بينهم خليفة الحاج أحمد باي علي بن عيسى، وحكم عليه 20 سنة أشغالا شأنه بتهمة تزيف العملة، أما الثاني ابن عزوز الذي خدم الأمير عبد القادر ووقع سجيناً في أيدي الفرنسيين وقد مكث 26 شهرا سانت مرغريت على الرغم من عروضه المتكررة لخدمة الحكومة الفرنسية....»⁽³⁾

وحتى وإن وجد هذا الهيكل الصحي إلا انه جاء لخدمة المعمرين فقط، حيث لم يقدم أي اهتمامات للجزائريين، وإن وجدت فإنها دخلت في إطار التبشير الديني ساهمت فيها الأخوات البيض والآباء البيض.

(1) - jeanBautista vilar, transformation agraires algériennes au milieu du xix siècle et crise

économique d 1861 عدد 19 ، المجلة التاريخية المغربية، ع19-20، السنة 7، مطبعة البعث، تونس، 1986 ، ص 18

(2)- فلة موساوي القشاعي، الواقع الصحي والسكاني في الجزائر أثناء العهد العثماني وأوائل الاحتلال الفرنسي 1871-1518، وزارة الثقافة، الجزائر 2013، ص176.

(3)- زافي باكونو، "المساهمون الجزائريون الأوائل بجزيرة سانت مرغريت 1841-1843"، المجلة التاريخية المغربية، عدد 1، مطبعة تونس، 1974، ص71.

وقام هذا المكتب يحل مقره بميناء الجزائر، الذي كان للمراقبة وذلك تفاديا لدخول الأمراض المعدية، وشدة خاصة على السفن القادمة من اسطنبول، وهذا يؤكد مساعدته للسياسة الفرنسية وضرب للدولة العثمانية، أما عن الوضع الصحي فيمكن القول أن لم تشهد الهياكل الصحية بالجزائر العثمانية بالتطور بل كان سيارة عن طب سقي أو إعادة المرض إلى القضاء والقدرة، أما المنشئة من قبل السلطة الفرنسية كانت لخدمة الجيوش والمعمرين بدرجة أولى، وإن وجهت للجزائريين بارتياحها، فكان خوفا من انتشارها وانتقالها إليهم⁽¹⁾

وقد عبرت ايفون توران أنه حتى وإن وجدت لأهالي مراكز استشفائية فقد تولت بالرفض وذلك «أنتجتها النزعة الهجومية للتنظيم السياسي والإداري الفرنسي، والذي أثر نفسيا عن رفض هؤلاء بمقاومات، ومن بينها رفضهم للتفويض، رغم معرفتهم بأنها طريقة ضرورية، فقد ذكروا أنهم يصدون بطريقة غريزية، عن كل ما يمكن أن يدمجهم معنا كلما استطاعوا لذلك سبيلا».

نستنتج من هذا الفصل الذكاء الاستعماري لسلطات الفرنسية، الذي استحكت من خلاله في جل المؤسسات الادارية و الهياكل السياسية التي بدورها ساهمت في توسع الاستعمار الفرنسي في الجزائر تحت شعار الاصلاح و نشر الحضارة إلا أنه حمل في ثناياه سياسة فرنسية هادمة للمجتمع بجل مقوماته الثقافية و الاجتماعية و الاقتصادية و كان لها ذلك لتعلن بعده مباشرة إعلان النظام المدني الذي سيفتتح بأكبر قانون قمعي آنذاك، ألا و هو قانون الأهالي 1871م الذي سيكون تكملة لما بدأته فرنسا في الجزائر.

ومن جهة أخرى تناقضه بمعنى، بالرغم من شعارات فرنسا إلى تنادي إلى الحرية ومؤرخوها إلى الديمقراطية، الا انهم دعموا إلى الاستعمار والاستيطان ونذكر على سبيل الحصر لا القصر ألكسي دو توكفيل الذي كتب كتابا عن الديمقراطية في امريكا، إلا انه كان من بين الاوائل الذين نادوا بالاحتفاظ بالجزائر.⁽²⁾

(1) - فلة موساوي، المرجع السابق، ص501، 502.

(2) - ألكسي دو طو كفيل، المرشد إلى الديمقراطية، تر جوزيف ابستين وسمية ممدوح الشامي، ط1، العربية للغات، مصر، 2010، ص37.

قائمة المختصرات

ج:جزء

ع:عدد.

مجلد:مج

نقد:نق

تعريب:تع

تحقيق:تح

ط طبعة.

تر ترجمة.

تق تقديم .

مر :مراجعة.

تر :ترجمة

RA :Revue Africane

أ- د	مقدمة
	مدخل : خصائص النظام السياسي والاداري العثماني بالجزائر و آخر الحكم العثماني 1792-1830
10-7	المبحث الأول: الهيكلية السياسية والإدارية الفرنسية بالجزائر العثمانية
ص17-10	المبحث الثاني: سمات النظام السياسي والإداري بالجزائر العثمانية 1830-1792
	الفصل الأول: النظم السياسية الفرنسية بالجزائر 1830-1870
ص22-19	المبحث الأول : خلفية احتلال فرنسا للجزائر
ص30-23	المبحث الثاني :مرحلة التردد 1830-1834
ص26-23	فترة حكم دوبرمون
ص-26 27	فترة حكم كلوزيل
ص28-27	فترة حكم بتيزين
ص29-28	فترة حكم الدوق دورفيغو
ص30-29	فترة حكم فورال
ص33-30	المبحث الثالث :مرحلة الإلحاق 1834 - 1848
ص37-33	المبحث الرابع : مرحلة الإدماج 1848-1858
ص39-37	المبحث الخامس : مرحلة وزارة الجزائر والمستعمرات 1858-1870
	الفصل الثاني :النظم الإدارية الفرنسية في الجزائر 1830-1870

ص43-41	المبحث الأول :الإدارة المركزية
ص43-41	1- الإدارة المركزية 1830-1845
ص43-42	2- الإدارة المركزية 1845-1870
ص43	المبحث الثاني :الهرم الإداري للعمالة
ص44-43	1 الأقاليم الخاصة بالمعمرين:tersitoire civil
ص47-44	أ – العمالة : le préfet
ص48-47	ب- محافظة الشرطة المدنية Commissariats civils
ص51-48	ج: تجربة البلديات الكاملة la commune de plein exercice
ص51	المبحث الثالث:الهيكل الإداري داخل المناطق التي يقطنها الأهالي الجزائريين
ص51	2- الأقاليم العربية tersitoire arabes
ص52-51	أ- البلديات العسكرية
ص57-52	bureaux arabes. ب - المكاتب العربية
ص57	" Communes mixtes ج-البلديات المختلطة"
ص57	المبحث الرابع :الموارد البشرية المسخرة لخدمة الإدارة الفرنسية
ص62-57	1- تجديد المترجمين
ص66-62	2- ضباط الحالة المدنية
ص66	المبحث الخامس :نماذج من الإدارة الفرنسية
ص67-66	1- الإدارة الفرنسية بالاوراس

ص68-67	2 الإدارة الفرنسية بسكيدة
ص69-68	3-الإدارة الفرنسية بسوق أهراس:
ص70-69	4- الإدارة الفرنسية بسيدي بلعباس:
	الفصل الثالث :أهداف السياسة الفرنسية من خلال النظمين السياسية الإدارية 1870-1830
ص72	المبحث الأول:الإستراتيجية الفرنسية في تطبيق النظمين السياسية والادارية1870-1830
ص75-72	1- استمالة الزعامات المحلية والارستقراطية الإقطاعية
ص75	2-استبدال الإدارة العثمانية بالإدارة الفرنسية.
ص82-75	أ- انتهاك مؤسسة القضاء .
ص85-82	ب- الاستيلاء على مؤسسة الوقف .
ص85	ج- تدخل الإدارة الفرنسية في الحج وتنظيماته .
ص90-85	د- سياسة فرنسا تجاه التعليم .
ص90	3- تفكيك البني الاقتصادية والاجتماعية.
ص93-90	أ- سياسة فرنسا للاستيلاء على الأراضي .
ص94-93	ب- تشويه الألقاب.
ص95-94	ج- تغيير المعالم العربية الإسلامية.
ص95	المبحث الثاني:ردود الفعل الوطنية تجاه الإستراتيجية الفرنسية 1830- 1870
ص97-96	أ- المقاومة السياسية.
ص105-97	ب-المقاومة المسلحة
ص105	المبحث الثالث: نتائج السياسة الفرنسية بالجزائر 1870-1830.

فهرس المحتويات

[illegible]

فهرس المحتويات

[illegible]

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
17	المداخل الحديثة للتسويق	1
24	مساهمة قطاع الخدمات في تشكيل الناتج المحلي الاجمالي	2
30	قناة توزيع الخدمات	3
32	المزيج التسويقي للسلع والخدمات	4

34	دورة حياة المنتج الخدمي	5
41	مستويات الاستراتيجية	6
55	مراحل التخطيط الاستراتيجي للتسويق	7

«التهاني والبشائر بدخول نابليون للجزائر»⁽¹⁾

نظمي يا بشائر سلطان جاننا زايير
فرحت به ناس الجزائر قالوا سعدنا بمجيئه
نطلب الأنبرور الدنيا تسعد اليه
راه الحق وقت الصباح والناس تشايع بانقبراج
القفاوة زهو والانشرح وقلو بها تفرح به
نطلب لسيد الأنبرور الدنيا تسعد به
سلم عليهم بالتهام الكل عمل لهم المقام
وجهه يفتح كالورد نام الي يشوفو يغييه
نطلب السيد الأنبرور والدنيا تسعد به
ضوا على الجزائر كالنور في وقت في نصف الشهر
قبالت الأمة مشتهر وانجوموا دايرين به
نطلب لسيد الأنبرور والدنيا تسعد به
باي تونس راه سعيد الحق معه وقت التبريد
رس برًا باقي بعيد راه مستننا فييه
نطلب لسيد الأنبرور والدنيا تسعد به
رعيو جاوه فارحين بقبائل وأعراب راحلين
وهران وقسنطينة أثين كلهم فرحوا لمجيئه
نطلب لسيد الأنبرور والدنيا تسعد به
لألتنا طلعت للجنان ضياها قمرة راهي تبان
معها طلعت ناس الأعيان معها فطر وافيه
نطلب لسيد الأنبرور والدنيا تسعد به

(1) قصيدة نظمها الشاعر محمد الوناس تحية لنابليون الثالث عند زيارته للجزائر سنة 1865 وتضم القصيدة التي طبعت في الجزائر 122 بيتا. وقد شكر نابليون الشاعر برسالة هذا نصها: «سيدي إن سعادة الأنبرور قبل بفرح وسرور القصيدة التي نظمها باللغة العربية مضمنة حكاية سفره الى الديار الجزائرية. وهو كلفني أن تشكر على لسانه فضلك الجزيل والسلام».

ملحق رقم 2

القبلة	العرش	الفرق والعشائر	الزعماء الأهالي
محمد الصالح بن علي الشابي	الحنانشة	الحنانشة	خضر بن منصور
			بلقاسم بن علي
			بن نصر
		أولاد خيار	سلطان بن عمر
			الوناس
			عمار بن صالح
		أولاد مومن 1	سليمان بن التليلي
			بلقاسم بن أحمد
			عمر
		أولاد مومن 2	العمرى بن العباس
			صالح بن مبارك
			الطيب بن بلقاسم
		أولاد ضياء	الطالب بن
			العبيدي

(1) - ورتي جمال، تطور نظام الإدارة الفرنسي في عمالة قسنطينة خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر سوق أهراس نمونجا 1843-1900، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، ج. جامعة منتوري، قسنطينة، 1430- 1431 / 2009-2010، ص 76.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى وَلَا تَجْهَرُوا
بِكَلَامِكَ وَلَا تَخَافُتْ بِهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا "110"

قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ
وَلِيٌّ مِّنَ الدُّلَّ وَكَبَّرُهُ تَكْبِيرًا "111"

سورة الإسراء الآية "110-111"

يقول العماد الأصمهانبي:

"إِنِّي رَأَيْتُ أَنَّهُ مَا كَتَبَ أَحَدُهُمْ فِي يَوْمِهِ كِتَابًا إِلَّا قَالَ فِيهِ عَدْوٍ، لَوْ غَيَّرَ هَذَا كَانَ أَحْسَنَ وَلَوْ زِيدَ
ذَلِكَ لَكَانَ يُسْتَحْسَنُ، وَلَوْ قُدِّمَ هَذَا لَكَانَ أَفْضَلَ، وَلَوْ تُرِكَ ذَلِكَ لَكَانَ أَجْمَلَ، وَهَذَا مِنَ الْأَعْظَمِ
الْعَبَرِ، وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى اسْتِبْلَاءِ النِّقْصِ عَلَى جَمَلَةِ الْبَشَرِ"

شكر و تقدير

الحمد لله الذي سهل لعباده المتقين إلى مرضاته سبيلا، و لله الشكر من قبل و من بعد و له الفضل على توفيقني لإخراج هذا البحث.

ارفع شكري و تقديري و احترامي بكل امتياز لأستاذتي الفاضلة الدكتورة

" نفطي وافية "

على تفهمها، و وقوفها إلى جانبي و توجيهاته و أسأل الله الكريم أن يجعله في ميزان حسناتها

كما أتقدم بالشكر و التقدير للسادة الموقرين أعضاء لجنة المناقشة:

على تفضلهم بالموافقة على مناقسة المذكرة، و على جهدهم في تقييمها و على كل ملاحظاتهم، التي ستكون نورا نهتدي به في المستقبل .

و أتقدم بخالص الشكر لكل من ساهم في هذا العمل، و أخص بالذكر :

الأستاذة: شليي شمرزاد على مساعدتنا طوال عمر هذا المشوار الجامعي ، أقول ادامكي الله في خدمة العلم و جزاكي الله خير الجزاء ، و الأستاذ : حوحو رضا الذي مد يد المساعدة .

و الى كل من ساعدنا في اتمام هذا العملبنصيحة او كلمة طيبة ادعو الله ان يجزيهم الجزاء الأوفى، انه ولي ذلك و القادر عليه .

إهداء

إليك...أمي، منبع الحنان...حبا إليك...أبي، رمز الصبر و الأيثار...فخرا إليكم، أفراد عائلتي...الى
كل من علمني حرفا استاذتي، تقدير اخواني و أصدقائي...الى زملائي في الدفعة...شكرا،اهدي
هذا العمل المتواضع.

"يسرى"